No. 29004. Multilateral

CONVENTION FOR THE SUPPRESSION OF UNLAWFUL ACTS AGAINST THE SAFETY OF MARITIME NAVIGATION. ROME, 10 MARCH 1988 [*United Nations, Treaty Series, vol. 1678, I-29004.*]

PROTOCOL OF 2005 TO THE PROTOCOL FOR THE SUPPRESSION OF UNLAWFUL ACTS AGAINST THE SAFETY OF FIXED PLATFORMS LOCATED ON THE CONTINENTAL SHELF. LONDON, 14 OCTOBER 2005*

Entry into force: 28 July 2010, in accordance with article 9(1)

Authentic texts: Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

Nº 29004. Multilatéral

CONVENTION POUR LA RÉPRESSION D'ACTES ILLICITES CONTRE LA SÉCURITÉ DE LA NAVIGATION MARITIME. ROME, 10 MARS 1988 [*Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 1678, I-29004.*]

PROTOCOLE DE 2005 RELATIF AU PROTOCOLE POUR LA RÉPRESSION D'ACTES ILLICITES CONTRE LA SÉCURITÉ DES PLATES-FORMES FIXES SITUÉES SUR LE PLATEAU CONTINENTAL. LONDRES, 14 OCTOBRE 2005*

Entrée en vigueur : 28 juillet 2010, conformément au paragraphe 1 de l'article 9

Textes authentiques : arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

Participant	Ratification, Accession (a), Acceptance (A) and Approval (AA)		
Dominican Republic	9 Mar	2010	a
Estonia	16 May	2008	
Fiji	21 May	2008	a
Latvia	16 Nov	2009	a
Liechtenstein	28 Aug	2009	a
Marshall Islands	9 May	2008	a
Nauru	29 Apr	2010	a
Spain	16 Apr	2008	
Switzerland	15 Oct	2008	a
Vanuatu	20 Aug	2008	a

Note: The texts of the declarations and reservations are published after the list of Parties -- Les textes des déclarations et réserves sont reproduits après la liste des Parties.

Participant	**Ratification, Adhésion (a), Acceptation (A) et Approbation (AA)**		
Espagne	16 avr	2008	
Estonie	16 mai	2008	
Fidji	21 mai	2008	a
Îles Marshall	9 mai	2008	a
Lettonie	16 nov	2009	a
Liechtenstein	28 août	2009	a
Nauru	29 avr	2010	a
République dominicaine	9 mars	2010	a
Suisse	15 oct	2008	a
Vanuatu	20 août	2008	a

المادة 24

اللغات

أُعِدّ هذا البروتوكول في نسخة أصلية واحدة باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية . وتُعتبر هذه النصوص متساوية في الحجية .

حُرّر في لندن في الرابع عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر من سنة ألفين وخمسة .

وإشهاداً على ذلك ، قام الموقّعون أدناه ، المفوضون أصولاً بذلك من حكوماتهم ، بتوقيع هذا البروتوكول .

2 وبعد بدء نفاذ هذا البروتوكول ، يجوز لأي دولة طرف فيه أن تقترح هذا التعديل على المرفق . ويجب إبلاغ الأمين العام كتابةً بأي اقتراح للتعديل . ويعمّم الأمين العام أي تعديل مقترح يستوفي متطلبات الفقرة 1 على جميع أعضاء المنظمة ويسعى إلى الحصول على موافقة الدول الأطراف في هذا البروتوكول على التعديل المقترح .

3 ويُعتبر أن التعديل المقترح قد اعتُمد بعد أن يوافق عليه ما يزيد على اثنتي عشرة دولة طرف في هذا البروتوكول ، وذلك بموجب إشعار مكتوب يُرسل إلى الأمين العام .

4 ويصبح التعديل المقترح على المرفق نافذًا بعد ثلاثين يوماً من تاريخ قيام الدول الأطراف في هذا البروتوكول بإيداع صك التصديق على هذا التعديل أو القبول به أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه لدى الأمين العام . وبالنسبة لكل دولة طرف في هذا البروتوكول تصدّق على التعديل أو تقبل به أو توافق عليه بعد إيداع الصك الثاني عشر لدى الأمين العام ، يصبح التعديل نافذًا في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع هذه الدولة الطرف صك التصديق أو القبول أو الموافقة .

المادة 23

الوديع

1 يودع هذا البروتوكول وأي تعديلات عليه تُعتمد بوجب المادتين 20 و 22 لدى الأمين العام .

2 ويقوم الأمين العام بما يلي :

(أ) يُخطر جميع الدول التي وقّعت هذا البروتوكول أو انضمت إليه بالآتي :

(i) كل توقيع جديد أو إيداع صك التصديق أو القبول إو الموافقة أو الانضمام وتاريخ ذلك ؛

(ii) تاريخ بدء نفاذ هذا البروتوكول ؛

(iii) إيداع أي صك انسحاب من هذا البروتوكول إلى جانب تاريخ استلامه وتاريخ بدء نفاذ الانسحاب ؛

(iv) أي رسالة تتطلّبها أي مادة من مواد هذا البروتوكول ؛

(v) أي اقتراح بتعديل المرفق تم تقديمه بموجب الفقرة 2 من المادة 22 ؛

(vi) أي تعديل اعتُبر أنه قد اعتُمد بموجب الفقرة 3 من المادة 22 ؛

(vii) أي تعديل تم التصديق عليه أو القبول به أو الموافقة عليه بموجب الفقرة 4 من المادة 22 ، إلى جانب تاريخ بدء نفاذ ذلك التعديل ؛

(ب) ويرسل نسخاً صادقة مصدّقة من هذا البروتوكول إلى جميع الدول التي وقّعته أو انضمت إليه .

3 وما أن يصبح هذا البروتوكول نافذًا ، يرسل الأمين العام نسخة صادقة مصدّقة من النص إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيله ونشره بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة .

3 ويصبح الانسحاب نافذًا بعد عام من إيداع صك الانسحاب لدى الأمين العام ، أو بعد مدة أطول تُحدد في الصك المذكور .

المادة 20

التنقيح والتعديل

1 يجوز للمنظمة أن تعقد مؤتمراً لغرض تنقيح هذا البروتوكول أو تعديله .

2 ويدعو الأمين العام إلى عقد مؤتمر للدول الأطراف في هذا البروتوكول من أجل تنقيح هذا البروتوكول أو تعديله ، بناءً على طلب ثلث الدول الأطراف ، أو عشر دول من الدول الأطراف ، أيهما أكثر .

3 ويُعتبر أي صك تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام يودع بعد تاريخ بدء نفاذ تعديل ما على هذا البروتوكول على أنه ينطبق على البروتوكول في صيغته المعدّلة .

المادة 21

الإعلانات

1 عند إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ، يجوز لدولة طرف ليست طرفاً في معاهدة مذكورة في المرفق أن تُعلن أنه ، في سياق انطباق هذا البروتوكول عليها ، تُعتبر المعاهدة غير مشمولة بالمادة 3 *مكرراً ثانياً* . ويصبح الإعلان غير نافذ حالما تدخل المعاهدة حيّز النفاذ في الدولة الطرف التي تقوم بإبلاغ الأمين العام بذلك .

2 وعندما لا تعود دولة طرف طرفاً في معاهدة مذكورة في المرفق ، يجوز لها أن تتقدّم بإعلان ، على النحو المنصوص عليه في هذه المادة ، في ما يتعلق بتلك المعاهدة .

3 وعند إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ، يجوز لدولة طرف أن تُعلن أنها ستطبّق أحكام المادة 3 *مكرراً ثانياً* بموجب مبادئ قانونها الجنائي المتعلقة بإعفاء أفراد الأسرة من المسؤولية .

المادة 22

التعديلات على المرفق

1 يمكن تعديل المرفق بإضافة المعاهدات ذات الصلة التي :

(أ) تكون مشرعة لمشاركة جميع الدول فيها ؛

(ب) وأصبحت نافذة ؛

(ج) وقام ما لا يقل عن اثنتي عشرة دولة طرف في هذا البروتوكول بالتصديق عليها أو القبول بها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها .

تتكوّن البنود الختامية لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 2005 من المواد من 17 إلى 24 من بروتوكول عام 2005 لاتفاقية اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية . ويُفهم من الإشارات في هذه الاتفاقية إلى الدول الأطراف على أنها تعني إشارات إلى الدول الأطراف في ذلك البروتوكول .

البنود الختامية

المادة 17

التوقيع والتصديق والقبول والموافقة والانضمام

1 يُفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول في مقر المنظمة من 14 شباط/فبراير 2006 إلى 13 شباط/فبراير 2007 ، ويبقى باب الانضمام مشرعاً بعد ذلك .

2 وبمقدور الدول أن تعرب عن موافقتها على الالتزام بهذ البروتوكول عن طريق :

(أ) التوقيع دون تحفّظ يشترط التصديق أو القبول أو الموافقة ؛

(ب) أو التوقيع المشروط بالتصديق أو القبول أو الموافقة ، على أن يعقب ذلك التصديق أو القبول أو الموافقة ؛

(ج) أو الانضمام .

3 ويتم التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام بإيداع صك لهذا الغرض لدى الأمين العام .

4 ويحق فقط لدولة وقّعت الاتفاقية دون تحفّظ يشترط التصديق أو القبول أو الموافقة ، أو صدّقت على الاتفاقية أو قبلتها أو وافقت عليها أو انضمت إليها ، أن تصبح طرفاً في هذا البروتوكول .

المادة 18

بدء النفاذ

1 يدخل هذا البروتوكول حيّز النفاذ بعد تسعين يوماً من تاريخ قيام اثنتي عشرة دولة إما بتوقيعه دون تحفّظ يشترط التصديق أو القبول أو الموافقة ، أو بإيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام .

2 وبالنسبة لدولة أودعت صك التصديق على هذا البروتوكول أو القبول به أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه بعد استيفاء شروط بدء النفاذ المنصوص عليها في الفقرة 1 ، يصبح التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام نافذاً بعد تسعين يوماً من تاريخ إيداع هذا الصك .

المادة 19

الانسحاب

1 يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذا البروتوكول في أي وقت بعد تاريخ بدء نفاذه في تلك الدولة .

2 ويتم الانسحاب بإيداع صك الانسحاب لدى الأمين العام .

(ب) وتبادل المعلومات وفقًا لقوانينها الوطنية ، وتنسيق التدابير الإدارية والتدابير الأخرى التي تُتخذ ، حسب الاقتضاء ، لمنع ارتكاب الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المواد 3 و 3 *مكرراً* و 3 *مكرراً ثانياً* و 3 *مكرراً ثالثاً* .

2 وعندما يُسفر ارتكاب جُرم تنص عليه المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* أو المادة 3 *مكرراً ثالثاً* عن تأخير أو تعطيل مرور سفينة ، يتوجب على أي دولة طرف تتواجد السفينة أو الركاب أو الطاقم في أراضيها أن تبذل كل ما في وسعها لتفادي احتجاز أو تأخير سفينة أو ركابها أو طاقمها أو حمولتها أكثر مما يجب .

المادة 13

يُستعاض عن المادة 14 من الاتفاقية بالنص التالي :

على أي دولة طرف تتوافر لديها أسباب تحمل على الاعتقاد بأن جُرماً تنص عليه المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* أو المادة 3 *مكرراً ثالثاً* سيُرتكب أن تقدّم ، وفقًا لقانونها الوطني وبأسرع ما يمكن ، أي معلومات ذات صلة في حوزتها إلى الدول التي تعتقد أنها ستكون الدول التي أقرّت ولايتها القانونية بموجب المادة 6 .

المادة 14

يُستعاض عن الفقرة 3 من المادة 15 من الاتفاقية بالنص التالي :

3 يقوم الأمين العام بتعميم المعلومات المرسلة بموجب الفقرتين 1 و 2 على جميع الدول الأطراف والأعضاء في المنظمة والدول الأخرى المعنية ، وعلى المنظمات الدولية المختصة المشتركة بين الحكومات .

المادة 15

التفسير والانطباق

1 يجب تفسير وتأويل الاتفاقية وهذا البروتوكول ، على ما يجري بين الأطراف في هذا البروتوكول ، على أنهما يشكّلان صكاً واحداً .

2 وتشكّل المواد من 1 إلى 16 من الاتفاقية ، على النحو المنقّح في هذا البروتوكول ، إلى جانب المواد من 17 إلى 24 من هذا البروتوكول ومرفقه ، اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 2005 (اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة لعام 2005) وتعرَف بهذا الاسم .

المادة 16

يضاف النص التالي بوصفة المادة 16 *مكرراً* من الاتفاقية :

البنود الختامية لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 2005

2 **يضاف النص التالي بوصفه المادة 12 *مكرراً* من هذه الاتفاقية :**

المادة 12 *مكرراً*

1 يجوز نقل أي شخص محتجز أو يقضي عقوبته في أراضي دولة طرف ومطلوب وجوده في دولة طرف أخرى لأغراض التعرف أو الإدلاء بشهادة أو تقديم مساعدة أخرى في الحصول على أدلة من أجل تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية تتعلق بالأفعال الجُرمية التي تنص عليها المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* أو المادة 3 *مكرراً ثالثاً* ، إذا تم استيفاء الشرطين التاليين :

(أ) موافقة ذلك الشخص طوعاً وعن علم ؛

(ب) واتفاق السلطات المختصة في الدولتين ، رهناً بما تراه هاتان الدولتان مناسباً من شروط .

2 ولأغراض هذه المادة :

(أ) يكون للدولة التي يُنقل إليها الشخص سلطة إبقائه قيد الاحتجاز وعليها التزامٌ بذلك ، ما لم تطلب الدولة الطرف التي نُقل منها الشخص غير ذلك أو تأذن بغير ذلك ؛

(ب) وتنفّذ الدولة التي يُنقل إليها الشخص ، دون إبطاء ، التزامها بإعادته إلى عهدة الدولة التي نُقل منها وفقاً لما يُتفق عليه مسبقاً ، أو بأي صورة أخرى متفق عليها ، بين السلطات المختصة في كلتا الدولتين ؛

(ج) ولا يجوز للدولة التي يُنقل إليها الشخص أن تطالب الدولة التي نُقل منها ببدء إجراءات تسليم من أجل إعادة ذلك الشخص ؛

(د) وتُحتسب المدة التي يقضيها الشخص المنقول قيد الاحتجاز في الدولة التي نُقل إليها ضمن مدة العقوبة المفروضة عليه في الدولة التي نُقل منها .

3 وما لم توافق على ذلك الدولة الطرف التي يتقرر نقل شخص ما منها ، بموجب هذه المادة ، لا يجوز ملاحقة ذلك الشخص ، أياً كانت جنسيته ، أو احتجازه أو معاقبته أو فرض أي قيود أخرى على حريته الشخصية ، في أراضي الدولة التي يُنقل إليها ، بسبب أفعال أو أحكام إدانة سابقة لمغادرته أراضي الدولة التي نُقل منها .

المادة 12

يُستعاض عن المادة 13 من الاتفاقية بالنص التالي :

1 تتعاون الدول الأطراف في منع الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المواد 3 و 3 *مكرراً* و 3 *مكرراً ثانياً* و 3 *مكرراً ثالثاً* ، وخصوصاً عن طريق :

(أ) اتخاذ جميع التدابير العملية لمنع الإعداد على أراضيها لارتكاب تلك الأفعال الجُرمية ضمن أراضيها أو خارجها ؛

التي تنص عليها المواد 3 و 3 *مكرراً* و 3 *مكرراً ثانياً* و 3 *مكرراً ثالثاً* . ويخضع تسليم المجرمين للشروط الأخرى التي ينص عليها قانون الدولة الطرف التي يُوَجّه إليها الطلب .

3 وعلى الدول الأطراف التي لا تشترط لتسليم المجرمين وجود معاهدة بهذا الشأن أن تعتبر الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المواد 3 و 3 *مكرراً* و 3 *مكرراً ثانياً* و 3 *مكرراً ثالثاً* جرائم تسوّغ تسليم المجرمين في ما بينها ، رهناً بالشروط التي ينص عليها قانون الدولة الطرف التي يُوَجّه إليها الطلب .

4 وعند الاقتضاء ، ولأغراض تسليم المجرمين في ما بين الدول الأطراف ، تُعتبر الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المواد 3 و 3 *مكرراً* و 3 *مكرراً ثانياً* و 3 *مكرراً ثالثاً* على أنها ارتُكبت لا في المكان الذي وقعت فيه فحسب ، بل أيضاً في مكان يقع ضمن الولاية القانونية للدول الطرف التي تطلب تسليم المجرمين .

2 يضاف النص التالي بوصفة المادة 11 *مكرراً* من الاتفاقية :

المادة 11 *مكرراً*

لأغراض تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة ، لا يُعتبر أي جُرم من الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* أو المادة 3 *مكرراً ثالثاً* جُرماً سياسياً أو جُرماً متصلاً بجُرم سياسي أو جُرماً مستوحى من دوافع سياسية . لذا ، لا يجوز رفض طلب لتسليم مجرمين أو للمساعدة القانونية المتبادلة استناداً إلى هذا الجُرم انطلاقاً فقط من أن الطلب يتناول جُرماً سياسياً أو جُرماً متصلاً بجُرم سياسي أو جُرماً مستوحى من دوافع سياسية .

3 يضاف النص التالي بوصفه المادة 11 *مكرراً ثانياً* من الاتفاقية :

المادة 11 *مكرراً ثانياً*

لا يجوز تفسير أي حكم في هذه الاتفاقية على أنه يفرض التزاماً بتسليم المجرمين أو بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة إذا كان لدى الدولة الطرف التي يُوَجّه إليها الطلب دواعٍ وجيهة للاعتقاد بأن طلب تسليم المجرمين ، في إطار الأفعال الجرمية التي تنص عليها المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* أو المادة 3 *مكرراً ثالثاً* ، أو طلب تقديم المساعدة القانونية المتبادلة ، قُدّم بغرض ملاحقة أو معاقبة شخص بسبب جنسه أو دينه أو جنسيته أو أصله العرقي أو آرائه السياسية أو نوع جنسه ، أو أن تلبية الطلب ستلحق ضرراً بوضعية ذلك الشخص لأي سبب من تلك الأسباب .

المادة 11

1 يُستعاض عن الفقرة 1 من المادة 12 بالنص التالي :

1 على الدول الأطراف أن تقدّم لبعضها البعض أقصى قدر ممكن من المساعدة في ما يتصل بالإجراءات الجنائية المتّخذة إزاء الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المواد 3 و 3 *مكرراً* و 3 *مكرراً ثانياً* و 3 *مكرراً ثالثاً* ، بما فيها المساعدة في الحصول على الأدلة المتوافرة لديها والضرورية لتلك الإجراءات .

عمليات الصعود التي تستند إلى حق الزيارة وتقديم المساعدة إلى الأشخاص والسفن والممتلكات المكروبة أو المعرضة للخطر ، أو بموجب إذن تمنحه دولة العلَم لإنفاذ القوانين أو اتخاذ تدبير آخر .

12 وتُشجَّع الدول الأطراف على وضع إجراءات تشغيل موحّدة للعمليات المشتركة عملاً بهذه المادة وعلى التشاور ، حسب الاقتضاء ، مع الدول الأطراف الأخرى بغية تنسيق إجراءات التشغيل الموحّدة هذه من أجل تنفيذ العمليات .

13 ويجوز للدول الأطراف أن تبرم اتفاقات أو تتوصل إلى ترتيبات في ما بينها لتيسير عمليات إنفاذ القوانين التي تتم بموجب هذه المادة .

14 وتتخذ كل دولة طرف التدابير الملائمة لضمان أن يكون مسؤولو إنفاذ القوانين أو المسؤولون المخوّلون الآخرون التابعون لها ، ومسؤولو إنفاذ القوانين أو المسوؤلون المخوّلون الآخرون التابعون لدول أطراف أخرى ، مخوّلين سلطة التصرّف عملاً بهذه المادة .

15 و تعيّن كل دولة طرف عند إيداعها صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ، أو بعد قيامها بذلك السلطة ، أو عند الاقتضاء ، السلطات التي تقوم باستلام الطلبات وتلبيتها في ما يتعلق بالمساعدة والتثبّت من الجنسية والإذن باتخاذ التدابير الملائمة . وتقوم الدولة خلال شهر واحد بعد أن تصبح طرفاً في الاتفاقية بإخطار الأمين العام بهذا التعيين ، بما في ذلك معلومات الاتصال ، ويقوم الأمين العام بدوره بإبلاغ ذلك إلى جميع الدول الأطراف الأخرى خلال شهر من هذا التعيين . وكل دولة طرف مسؤولة عن تقديم إشعار فوري عن طريق الأمين العام بأي تغييرات في التعيين أو معلومات الاتصال .

المادة 9

يُستعاض عن الفقرة 2 من المادة 10 بالنص التالي :

2 يُكفل لأي شخص يُلقى القبض عليه ، أو تُتخذ ضده أي تدابير أخرى أو تباشَر بحقه إجراءات المقاضاة عملاً بهذه الاتفاقية ، معاملة مُنصفة ، بما في ذلك التمتّع بجميع الحقوق والضمانات وفقاً لقانون الدولة التي يوجد ذلك الشخص على أراضيها ، والأحكام المنطبقة من القانون الدولي ، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان .

المادة 10

1 يُستعاض عن الفقرات 1 و 2 و 3 و 4 من المادة 11 من هذه الاتفاقية بالنص التالي :

1 تُعتبر الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المواد 3 و 3 *مكرراً* و 3 *مكرراً ثانياً* و 3 *مكرراً ثالثاً* مشمولة في عداد الأفعال الجرمية التي تسوّغ تسليم المجُرمين بأي معاهدة لتسليم المجُرمين قائمة بين أي من الدول الأطراف . وتتعهد الدول الأطراف بأن تدرج هذه الأفعال الجُرمية بوصفها جرائم تسوّغ تسليم المجرمين في كل معاهدة لتسليم المجُرمين تُبرم في ما بينها .

2 وإذا استلمت دولة طرف تشترط لتسليم المجرمين وجود معاهدة بهذا الشأن طلباً لتسليم مُجرم من دولة طرف أخرى لم تبرم معها معاهدة بهذا الشأن ، يجوز للدولة الطرف التي يوّجه إليها الطلب ، إن هي ارتأت ذلك ، اعتبار هذه الاتفاقية على أنها الأساس القانوني لتسليم المجرمين في ما يتعلق بالأفعال الجُرمية

قانونية في ما يتصل بأي أفعال جُرمية تنص عليها المادة 3 أو المادة 3 مكرراً أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* أو المادة 3 *مكرراً ثالثاً* ؛

(viii) والتأكد من إبلاغ ربان السفينة باعتزامها تفتيش السفينة ومن أنه مُنح فرصة الاتصال بمالك السفينة ودولة العلَم في أول فرصة ممكنة ؛

(ix) وبذل جهود معقولة لتفادي احتجاز سفينة أو تأخيرها دون مبرر مشروع .

(ب) وتكون الدول الأطراف مسؤولة عن أي ضرر أو أذى أو خسارة تُعزى إليها ناجمة عن تدابير اتُخذت عملاً بهذه المادة ، شريطة ألا تنجم هذه المسؤولية بحد ذاتها عن الإذن الذي تمنحه دولة العلَم بتفتيش السفينة ، إذا ما تبيّن :

(i) أن أسباب اتخاذ هذه التدابير لا أساس لها من الصحة ، بشرط ألا تكون السفينة قد ارتكبت أي فعل يبرر التدابير التي اتُخذت ؛

(ii) أو أن هذه التدابير غير مشروعة أو تتجاوز ما هو مطلوب بصورة معقولة في ضوء المعلومات المتوافرة لتنفيذ أحكام هذه المادة .

وتوفر الدول الأطراف سبل انتصاف فعلية في ما يتعلق بهذا الضرر أو الأذى أو هذه الخسارة .

(ج) وعندما تتخذ دولة طرف تدابير ضد سفينة بموجب هذه الاتفاقية ، عليها إيلاء الأهمية اللازمة لضرورة عدم التدخل أو التأثير في ما يلي :

(i) حقوق الدول الساحلية وواجباتها وممارستها لولايتها القانونية بموجب القانون الدولي للبحار ؛

(ii) أو السلطة التي تتمتع بها دولة العلَم لممارسة الولاية القانونية والرقابة في المسائل الإدارية والتقنية والاجتماعية المتعلقة بالسفينة .

(د) ويجب تنفيذ أي تدبير يُتخذ عملاً بهذ المادة من قِبل مسؤولي إنفاذ القوانين أو مسؤولين مخوّلين آخرين من السفن الحربية أوالطائرات العسكرية ، أو من سفن أو طائرات أخرى تحمل علامات واضحة تبيِّن أنها تابعة للحكومة ومخوّلة لهذا الغرض ؛ وتنطبق أحكام هذه المادة ، بغض النظر عن المادتين 2 و 2 *مكرراً* .

(هـ) ولأغراض هذه المادة ، تعني عبارة "مسؤولو إنفاذ القوانين أو مسؤولون أخرون مخوّلون " الأفراد الذين يرتدون ملابس رسمية أو يضعون شارات أخرى تعرّف عنهم بوضوح على أنهم يعملون في إنفاذ القوانين أو في أي هيئات حكومية أخرى ومخوّلين حسب الأصول من قِبل حكومتهم . وللغرض المحدد لإنفاذ القوانين بموجب هذه الاتفاقية ، يُبرز مسؤولو إنفاذ القوانين أو المسؤولون الآخرون المخوّلون بطاقات هوية صادرة عن الحكومة عند صعودهم إلى السفينة لكي يتحقق منها ربان السفينة .

11 ولا تنطبق هذه المادة على عمليات الصعود إلى متن السفن التي تقوم بها أي دولة طرف بموجب القانون الدولي على مسافة في عرض البحر خارج البحر الإقليمي لأي دولة ولا تقيّد هذه العمليات ، بما فيها

التصرف من دولة العلَم . ويبلغ الطرف الطالب دولة العلَم فوراً بنتائج عملية الصعود إلى متن السفينة وتفتيشها واحتجازها التي تتم عملاً بهذه المادة . ويبلغ الطرف الطالب دولة العلَم فوراً أيضاً في حال الحصول على دليل على سلوك غير مشروع لا يخضع لهذه الاتفاقية .

7 ويجوز لدولة العلَم ، تماشياً مع أحكام أخرى من هذه الاتفاقية ، أن تُخضع الإذن الذي تمنحه بموجب الفقرة 5 أو الفقرة 6 لشروط ، بما في ذلك الحصول على معلومات إضافية من الطرف الطالب ، ولشروط تتصل بالمسؤولية عن التدابير التي ستتخذ ومداها . ولا يجوز اتخاذ أي تدابير إضافية دون إذن صريح من دولة العلَم ، إلا عندما تحتم الضرورة ذلك لدرء خطر داهم يتهدد الأرواح أو باستثناء التدابير المنبثقة عن اتفاقات ذات صلة ، ثنائية أو متعددة الأطراف .

8 وتتمتّع دولة العلَم ، في ما يتعلق بجميع عمليات تفتيش السفن التي تتم عملاً بهذه المادة ، بالحق في ممارسة ولايتها القانونية على سفينة أو حمولة أو مواد أخرى محتجزة أو أشخاص محتجزين على متن السفينة ، بما في ذلك الحجز والمصادرة والتوقيف والمقاضاة . غير أنه يجوز لدولة العلَم ، رهناً بدستورها وقوانينها ، أن توافق على أن تمارس هذه الولاية دولة أخرى تتمتّع بالولاية بموجب المادة 6 .

9 وعند تنفيذ الإجراءات المأذون بها بموجب هذه المادة ، يجب تفادي استخدام القوة إلا عندما تحتّم الضرورة ذلك لضمان سلامة موظفيها والأشخاص الموجودين على متن السفينة ، أو في حال عرقلة الموظفين في تنفيذهم للإجراءات المأذون بها . ويجب ألا يتجاوز أي استخدام للقوة عملاً بهذه المادة الدرجة الدنيا من القوة اللازمة والمعقولة في تلك الظروف .

10 الضمانات :

(أ) عندما تتخذ دولة طرف تدابير ضد سفينة بموجب هذه المادة ، يتوجب عليها ما يلي :

(i) إيلاء الأهمية اللازمة لضرورة تجنب تعريض سلامة الأرواح في البحار للخطر ؛

(ii) وضمان معاملة جميع الأشخاص الموجودين على متن السفينة بطريقة تصون كرامتهم الأساسية كبشر ، وطبقاً للأحكام المنطبقة من القانون الدولي ، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان ؛

(iii) وضمان الصعود إلى متن السفينة وإجراء التفتيش عملاً بهذ المادة بموجب القانون الدولي المنطبق ؛

(iv) وإيلاء العناية اللازمة بأمن وسلامة السفينة وحمولتها ؛

(v) وإيلاء الأهمية اللازمة لضرورة عدم المساس بمصالح دولة العلَم التجارية أو القانونية ؛

(vi) والعمل ، ضمن الإمكانيات المتوافرة ، على أن يكون أي تدبير يُتخذ في ما يتعلق بالسفينة أو بحمولتها سليماً بيئياً في ظل تلك الظروف ؛

(vii) والعمل ، بغض النظر عن الموقع ، على توفير أنواع الحماية التي تنص عليها الفقرة 2 من المادة 10 للأشخاص الموجودين على متن السفينة الذين يمكن أن تبدأ ضدهم إجراءات

واستجواب الأشخاص الموجودين على متنها ، بغية تحديد ما إذا كان أحد الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المادة 3 أو المادة 3 مكرراً أو المادة 3 مكرراً *ثانياً* أو المادة 3 مكرراً *ثالثاً* قد ارتكب أو على وشك أن يُرتكب ،

(ج) ودولة العلَم إما :

(i) تأذن للطرف الطالب بالصعود إلى متن السفينة واتخاذ التدابير الملائمة التي تنص عليها الفقرة الفرعية (ب) ، رهناً بأي شروط قد تفرضها بموجب الفقرة 7 ؛

(ii) أو الصعود إلى متن السفينة وإجراء التفتيش بواسطة مسؤولي إنفاذ القوانين أو مسؤولين آخرين تابعين لها ؛

(iii) أو الصعود إلى متن السفينة وإجراء التفتيش مع الطرف الطالب ، رهناً بأي شروط قد تفرضها بموجب الفقرة 7 ؛

(iv) أو ترفض إعطاء الإذن بالصعود إلى متن السفينة وتفتيشها .

ولا يقوم الطرف الطالب بالصعود إلى متن السفينة أو باتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة دون إذن صريح من دولة العلَم .

(د) يجوز لدولة طرف عند إيداعها صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ، أو بعد قيامها بذلك ، أن تخطر الأمين العام بأنه في ما يتعلق بالسفن التي ترفع عَلَمَها أو تحمل علامة التسجيل الخاصة بها ، فإن الدولة الطالبة مُنحت الإذن بالصعود إلى متن السفينة وتفتيشها وحمولتها والأشخاص الموجودين على متنها ، وباستجواب الأشخاص الموجودين على متنها ، بغية الحصول على وثائق جنسية السفينة وتفحّصها وتحديد ما إذا كان أحد الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المادة 3 أو المادة 3 مكرراً أو المادة 3 مكرراً *ثانياً* أو المادة 3 مكرراً *ثالثاً* قد ارتُكب أو على وشك أن يُرتكب ، في حال عدم ورود أي رد من الطرف الأول خلال أربع ساعات من الإخطار باستلام طلب التثبّت من الجنسية .

(هـ) ويجوز لدولة طرف عند إيداعها صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ، أو بعد قيامها بذلك ، أن تخطر الأمين العام بأنه في ما يتعلق بالسفن التي ترفع عَلَمَها أو تحمل علامة التسجيل الخاصة بها ، فإن الدولة الطالبة مُنحت الإذن بالصعود إلى متن السفينة وتفتيشها وحمولتها والأشخاص الموجودين على متنها ، وباستجواب الأشخاص الموجودين على متنها ، بغية الحصول على وثائق جنسية السفينة وتفحّصها وتحديد ما إذا كان أحد الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المادة 3 أو المادة 3 مكرراً أو المادة 3 مكرراً *ثانياً* أو المادة 3 مكرراً *ثالثاً* قد ارتُكب أو على وشك أن يُرتكب .

ويمكن في أي وقت سحب الإخطارات التي يتم تقديمها عملاً بهذه الفقرة .

6 وفي حال الحصول على دليل على السلوك الموصوف في المادة 3 أو المادة 3 مكرراً أو المادة 3 مكرراً *ثانياً* أو المادة 3 مكرراً *ثالثاً* نتيجة لأي تفتيش يتم عملاً بهذه المادة ، يجوز لدولة العلَم أن تأذن للطرف الطالب بأن يحتجز السفينة وحمولتها والأشخاص الموجودين على متنها بانتظار استلام تعليمات بشأن

المادة 8

1 **يُستعاض عن الفقرة 1 من المادة 8 من الاتفاقية بالنص التالي :**

1 يمكن لربان سفينة تابعة لدولة طرف ("دولة العَلَم") أن يسلّم إلى سلطات أي دولة طرف أخرى ("الدولة المتلقّية") أي شخص إذا ما توافرت لدى الربان أسباب مقنعة للاعتقاد بأنه ارتكب جُرماً من الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* أو المادة 3 *مكرراً ثالثاً* .

2 **يضاف النص التالي بوصفه المادة 8 *مكرراً* من الاتفاقية :**

المادة 8 *مكرراً*

1 تتعاون الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن لمنع وقمع الأعمال غير المشروعة التي تشملها هذه الاتفاقية ، طبقاً للقانون الدولي ، وتلبي الطلبات المقدَّمة بموجب هذه المادة في أسرع وقت ممكن .

2 وينبغي أن يتضمن كل طلب يُقدَّم بموجب هذه المادة ، إن أمكن ذلك ، اسم السفينة المشتبه فيها ، ورقم المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفن ، وميناء التسجيل ، وميناءي القدوم والوجهة ، وأي معلومات أخرى ذات صلة . وإذا وجّه الطلب شفاهةً ، يؤكد الطرف الطالب ذلك كتابةً في أسرع وقت ممكن . ويفيد الطرف الذي يوجّه إليه الطلب فوراً باستلامه أي طلب مكتوب أو شفوي .

3 وتأخذ الدول الأطراف في الحسبان ما ينطوي عليه تفتيش السفن وحمولتها في عرض البحر من أخطار ومصاعب ، وتنظر في إمكانية تنفيذ تدابير أخرى ملائمة متفق عليها بين الدول المعنية بشكل يتسم بقدر أكبر من الأمان في الميناء الذي تتوقف فيه السفينة لاحقاً أو في مكان آخر .

4 والدولة الطرف التي تتوافر لديها أسباب مقنعة تحملها على الشك بأن جُرماً تنص عليه المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* أو المادة 3 *مكرراً ثالثاً* هو قيد الارتكاب أو قد ارتُكب أو على وشك أن يُرتكب ، ويتعلق بسفينة ترفع علَمَها ، يمكنها أن تطلب المساعدة من دول أطراف أخرى لمنع ذلك الجُرم أو قمعه . وتبذل الدول الأطراف التي تُطلب منها هذه المساعدة قصارى جهودها لتقديم المساعدة في حدود الإمكانيات المتوافرة لديها .

5 وكلما صادف مسؤولو إنفاذ القوانين أو مسؤولون مخولون آخرون تابعون لدولة طرف ("الطرف الطالب") سفينة ترفع علَم دولة طرف أخرى ("الطرف الأول") أو تحمل علامات التسجيل الخاصة بها ، وتتواجد على مسافة في عرض البحر خارج البحر الإقليمي لأي دولة ، وتتوافر لدى الطرف الطالب أسباب مقنعة تحمله على الشك بأن السفينة أو شخصاً على متنها يرتكب أو ارتكب أو على وشك أن يرتكب أو ضالع في ارتكاب جُرم تنص عليه المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* أو المادة 3 *مكرراً ثالثاً* ، ويرغب الطرف الطالب في تفتيش السفينة ،

(أ) يطلب بموجب الفقرتين 1 و 2 أن يتثبت الطرف الأول من الجنسية ،

(ب) وفي حال التثبّت من الجنسية ، يسأل الطرف الطالب الطرف الأول (المشار إليه في ما يلي باسم "دولة العَلَم") الإذن بتفتيش السفينة واتخاذ التدابير الملائمة في ما يتعلق بتلك السفينة والتي قد تتضمن إيقافها والصعود إلى متنها وتفتيشها وحمولتها والأشخاص الموجودين على متنها ،

3 **يُستعاض عن الفقرة 4 من المادة 6 من الاتفاقية بالنص التالي :**

4 تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من إجراءات لاقرار ولايتها القانونية على الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المواد 3 و 3 مكرراً و 3 مكرراً ثانياً و3 مكرراً ثالثاً في الحالات التي يكون فيها المشتبه فيه موجوداً في أراضيها ولا تقوم بتسليمه إلى أي من الدول الأطراف التي أقرّت ولايتها القانونية بموجب الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة .

المادة 7

يضاف النص التالي بوصفه مرفقاً للاتفاقية :

المرفق

1 اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ، التي وقّعت في لاهاي في 16 كانون الأول/ديسمبر 1970 .

2 اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني ، التي وقّعت في مونريال في 23 أيلول/سبتمبر 1971 .

3 اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية ، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون ، والمعاقبة عليها ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 كانون الأول/ديسمبر 1973 .

4 الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 كانون الأول/ديسمبر 1979 .

5 اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ، التي وقّعت في فيينا في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1979 .

6 البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي ، المكمّل لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني ، الذي وقّع في مونريال في 24 شباط/فبراير 1988 .

7 البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الموجودة على الجرف القاري ، الذي وقع في روما في 10 آذار/مارس 1988 .

8 الاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 كانون الأول/ديسمبر 1997 .

9 الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 كانون الأول/ديسمبر 1999 .

(i) بهدف تعزيز النشاط الإجرامي أو القصد الجنائي لهذه المجموعة ، حين ينطوي هذا النشاط أو هذا القصد على ارتكاب جُرم تنص عليه المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* ؛

(ii) أو لكونه على اطّلاع على نية المجموعة ارتكاب جُرم تنص عليه المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* .

المادة 5

1 **يُستعاض عن المادة 5 من الاتفاقية بالنص التالي :**

تجعل كل دولة طرف الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المواد 3 و 3 *مكرراً* و 3 *مكرراً ثانياً* و 3 *مكرراً ثالثاً* خاضعة للمعاقبة بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار الطابع الخطير لتلك الأفعال الجُرمية .

2 **يضاف النص التالي بوصفه المادة 5 *مكرراً* من الاتفاقية :**

المادة 5 *مكرراً*

1 تتخذ كل دولة طرف ، بموجب مبادئها القانونية المحلية ، التدابير اللازمة الكفيلة بجعل كيان قانوني يقع ضمن أراضيها وجرى تنظيمه وفقاً لقوانينها مسؤولاً عند قيام شخص مسؤول عن إدارة ذلك الكيان القانوني أو ضبط شؤونه ، بصفته تلك ، بارتكاب جُرم تنص عليه هذه الاتفاقية . ويمكن أن تكون هذه المسؤولية جنائية أو مدنية أو إدارية .

2 يتم تحميل هذه المسؤولية دون المساس بالمسؤولية الجنائية للأفراد الذين ارتكبوا الأفعال الجُرمية .

3 تضمن كل دولة طرف بشكل خاص أن تكون الكيانات القانونية التي تتحمل المسؤولية بموجب الفقرة 1 أعلاه خاضعة لعقوبات جنائية أو مدنية أو إدارية فعالة ومتناسبة ورادعة . ويمكن أن تتضمن هذه العقوبات عقوبات مالية .

المادة 6

1 **يُستعاض عن فاتحة الفقرة 1 من المادة 6 من الاتفاقية بالنص التالي :**

1 تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من إجراءات لإقرار ولايتها القانونية على الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المواد 3 و 3 *مكرراً* و 3 *مكرراً ثانياً* و3 *مكرراً ثالثاً* عند ارتكاب الجُرم :

2 **يُستعاض عن الفقرة 3 من المادة 6 من الاتفاقية بالنص التالي :**

3 تقوم أي دولة طرف أقرّت الولاية القانونية المذكورة في الفقرة 2 بإبلاغ الأمين العام بذلك . وإذا ما ألغت هذه الدولة تلك الولاية القانونية في ما بعد ، فعليها أن تخطر الأمين العام بذلك .

العنصر أو هذه المادة من أراضي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو إليها ، أو إذا ما كان النقل يتم بخلاف ذلك تحت إشراف هذه الدولة :

(أ) إذا لم يتعارض ما ينجم عن ذلك من نقل أو استلام العنصر أو المادة ، بما في ذلك داخل الدولة ، مع واجبات هذه الدولة الطرف بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ؛

(ب) وإذا كان العنصر أو المادة مزمعاً لمنظومة إيصال سلاح نووي أو جهاز نووي متفجر آخر لدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ولم تتعارض حيازة هذ السلاح أو الجهاز مع واجبات هذه الدولة الطرف بموجب تلك المعاهدة .

6 **يضاف النص التالي بوصفه المادة 3 *مكرراً ثانياً* من الاتفاقية :**

المادة 3 *مكرراً ثانياً*

يرتكب أي شخص جُرماً في مفهوم هذه الاتفاقية إذا ما قام بصورة غير مشروعة وعن عمد بنقل شخص آخر على متن سفينة بالرغم من أنه يعلم أن ذلك الشخص ارتكب فعلاً يشكّل جُرماً منصوصاً عليه في المواد 3 و 3 مكرراً و 3 *مكرراً ثالثاً* ، أو جُرماً تنص عليه أي معاهدة مذكورة في المرفق ، ويعتزم مساعدة ذلك الشخص على الإفلات من المقاضاة الجنائية .

7 **يضاف النص التالي بوصفه المادة 3 *مكرراً ثالثاً* من الاتفاقية :**

المادة 3 *مكرراً ثالثاً*

يرتكب أي شخص جُرماً أيضاً في مفهوم هذه الاتفاقية إذا ما قام :

(أ) بصورة غير مشروعة وعن عمد بجرح أو قتل أي شخص في سياق إرتكاب أي من الأفعال الجُرمية التي تنص عليها الفقرة 1 من المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* ؛

(ب) أو حاول ارتكاب جُرم تنص عليه الفقرة 1 من المادة 3 أو الفقرات الفرعية (أ) (i) أو (ii) أو (iii) من المادة 3 *مكرراً* أو الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة ؛

(ج) أو ساهم كشريك في ارتكاب جُرم تنص عليه المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* أو الفقرتان الفرعيتان (أ) أو (ب) من هذه المادة ؛

(د) أو نظّم آخرين أو وجّههم بارتكاب جُرم تنص عليه المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* أو الفقرتان الفرعيتان (أ) أو (ب) من هذه المادة ؛

(هـ) أو أسهم في ارتكاب جُرم أو أكثر من الأفعال الجُرمية التي تنص عليها المادة 3 أو المادة 3 *مكرراً* أو المادة 3 *مكرراً ثانياً* أو الفقرتان الفرعيتان (أ) أو (ب) من هذه المادة من قِبل مجموعة من الأشخاص يعملون من أجل غاية مشتركة وعن عمد إما :

5 **يضاف النص التالي بوصفه المادة 3 *مكرراً* من الاتفاقية :**

المادة 3 *مكرراً*

1 يرتكب أي شخص جُرماً في مفهوم هذه الاتفاقية إذا ما قام بصورة غير مشروعة وعن عمد بما يلي :

(أ) عندما يكون الغرض من الفعل ، بحكم طابَعه أو سياقه ، تخويف السكان ، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل ما أو الامتناع عن القيام به :

(i) استخدم ضد سفينة أو على متنها أو أنزل من سفينة أي مواد متفجرة أو مواد مشعة أو سلاحاً بيولوجيا أو كيميائياً أو نووياً بطريقة تسبّب أو يرجّح أن تسبّب الوفاة أو إصابة جسيمة أو ضرراً بالغاً ؛

(ii) أو أفرغ من سفينة زيتاً أو غازاً طبيعياً مسيّلاً أو مادة خطرة أو ضارة أخرى ، لا تشملها الفقرة الفرعية **(أ)** (i) ، بكميات أو تركيز يسبّب أو يرجّح أن يسبّب الوفاة أو إصابة جسيمة أو ضرراً بالغاً ؛

(iii) أو استخدم سفينة بطريقة تسبب الوفاة أو إصابة جسيمة أو ضرراً بالغاً ؛

(iv) أو هدّد ، تهديداً مشروطاً أو غير مشروط ، طبقاً لما ينص عليه القانون الوطني ، بارتكاب جُرم تنص عليه الفقرة الفرعية **(أ)** (i) أو (ii) أو (iii) ؛

(ب) أو نقل على متن سفينة :

(i) أي مواد متفجرة أو مواد مشعّة ، مع العلم بأن القصد منها هو استخدامها للتسبّب ، أو للتهديد بالتسبّب ، المشروط أو غير المشروط ، طبقاً لما ينص عليه القانون الوطني ، بالوفاة أو بإصابة جسيمة أو بضرر بالغ لغرض تخويف السكان ، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به ؛

(ii) أو أي سلاح بيولوجي أو نووي أو كيميائي ، مع العلم بأنه سلاح بيولوجي أو نووي أو كيميائي على النحو المعرّف في المادة 1 ؛

(iii) أو أي مادة مصدر ، أو مادة خاصة قابلة للإنشطار ، أو معدات أو مواد مصمّمة أو مُعدّة خصيصاً لمعالجة أو استخدام أو إنتاج مادة خاصة قابلة للإنشطار ، مع العلم بأن القصد هو استخدامها في نشاط نووي تفجيري أو في أي نشاط نووي آخر لا يخضع لضمانات وفقاً لاتفاق للضمانات الشاملة صادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛

(iv) أو أي معدات أو مواد أو برمجيات أو تكنولوجيا ذات صلة تُسهم إسهاماً كبيراً في تصميم أو تصنيع أو إيصال سلاح بيولوجي أو نووي أو كيميائي ، بقصد استخدامها لهذا الغرض .

2 ولا يُعتبر جُرماً في مفهوم هذه الاتفاقية القيام بنقل عنصر أو مادة تشملها الفقرة 1 **(ب)** (iii) ، أو الفقرة 1 **(ب)** (iv) إلى المدى ذي الصلة بسلاح نووي أو بجهاز نووي متفجر آخر ، إذا ما كان يجري نقل هذا

المادة 3

يضاف النص التالي بوصفه المادة 2 *مكرراً* من الاتفاقية :

المادة 2 *مكرراً*

1 لا شييء يرد في هذه الاتفاقية يؤثر في الحقوق والواجبات والمسؤوليات الأخرى للدول والأفراد بموجب القانون الدولي ، ولاسيما مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي .

2 ولا تنطبق هذه الاتفاقية على أنشطة القوات المسلحة أثناء النزاع المسلح ، وفق مفهومها بموجب القانون الإنساني الدولي ، التي يحكمها ذلك القانون ، ولا على الأنشطة التي تقوم بها القوات العسكرية التابعة لدولة في سياق ممارستها لمهامها الرسمية ، بقدر ما تحكمها قواعد أخرى بموجب القانون الدولي ,

3 ولا شيئ يرد في هذه الاتفاقية يؤثر في الحقوق والواجبات والمسؤوليات التي تنص عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي وقّعت في واشنطن ولندن وموسكو في 1 تموز/يوليو 1968 ، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ، التي وقّعت في واشنطن ولندن وموسكو في 10 نيسان/أبريل 1972 ، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، التي وقّعت في باريس في 13 كانون الثاني/يناير 1993 ، في ما يتعلق بالدول الأطراف في هذه المعاهدات .

المادة 4

1 **يُستعاض عن فاتحة الفقرة 1 من المادة 3 من الاتفاقية بالنص التالي :**

يرتكب أي شخص جُرماً في مفهوم هذه الاتفاقية إذا ما قام بصورة غير مشروعة وعن عمد بما يلي :

2 **يُستعاض عن الفقرة 1 (و) من المادة 3 من الاتفاقية بالنص التالي :**

(و) نقل معلومات يعلم ذلك الشخص أنها زائفة ، مما يهدّد الملاحة الآمنة للسفينة .

3 **حُذفت الفقرة 1 (ز) من المادة 3 من الاتفاقية .**

4 **يُستعاض عن الفقرة 2 من المادة 3 من الاتفاقية بالنص التالي :**

2 يرتكب أي شخص جُرماً أيضاً إذا ما قام بالتهديد ، المشروط أو غير المشروط ، طبقاً لما ينص عليه القانون الوطني ، بارتكاب أي من الأفعال الجُرمية التي تنص عليها الفقرات الفرعية (ب) و (ج) و (هـ) من الفقرة 1 بهدف إجبار شخص حقيقي أو اعتباري على القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام به ، إذا كان من شأن هذا التهديد أن يعرّض الملاحة الآمنة للسفينة المعنيّة للخطر .

(ألف) الأغراض الصناعية والزراعية والبحثية والطبية والصيدلانية أو أغراض سلمية أخرى ؛

(باء) أو أغراض الوقاية ، وبالتحديد الأغراض المتصلة مباشرة بالوقاية من الكيميائيات السمّية والوقاية من الأسلحة الكيميائية ؛

(جيم) أو الأغراض العسكرية التي لا ترتبط باستخدام أسلحة كيميائية ولا تعتمد على استخدام الخصائص السمّية للكيميائيات كطريقة للحرب ؛

(دال) أو إنفاذ القوانين ، بما في ذلك أغراض مكافحة أعمال الشغب الداخلية ،

ما دامت الأنواع والكميات متسقة مع هذه الأغراض ؛

(2) الذخائر والأجهزة المصمّمة للتسبّب بالوفاة أو بأذى آخر بفعل الخصائص السمّية لتلك الكيميائيات السمّية المذكورة في الفقرة الفرعية (ii) (1) ، والتي يمكن إعتاقها نتيجة لاستعمال هذه الذخائر والأجهزة ؛

(3) أي جهاز مصمّم خصيصاً للاستخدام المباشر في ما يتصل باستعمال الذخائر والأجهزة المذكورة في الفقرة الفرعية (ii) (2) .

(iii) الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى .

(هـ) عبارة "الكيميائيات السمّية" تعني أي مادة كيميائية يمكنها بواسطة تأثيرها الكيميائي في سيرورة الحياة أن تسبب الوفاة أو العجز المؤقت أو الأذى الدائم للإنسان أو الحيوان . وهي تشمل جميع هذه الكيميائيات ، بصرف النظر عن منشئها أو طريقة إنتاجها ، وبدون التفات إلى ما إذا كانت تنتج في منشآت أو في مصانع ذخيرة أو في مكان آخر .

(و) "سَلَف" يعني أي متفاعِل كيميائي يشارك في أي مرحلة ، ومهما كانت الطريقة ، في إنتاج مادة كيميائية سمّية . ويشمل ذلك أي مكوّن رئيسي لنظام كيميائي ثنائي أو متعدد المكوّنات .

(ز) "المنظمة" تعني المنظمة البحرية الدولية .

(ح) "الأمين العام" يعني الأمين العام للمنظمة .

2 ولأغراض هذه الاتفاقية :

(أ) تحمل عبارات "مكان عام" و "مرفق رسمي أو حكومي" و "مرفق من مرافق البنية التحتية" و "شبكة للنقل العام" المعنى نفسه الذي تحمله في الاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية ، التي وقّعت في نيويورك في 15 كانون الأول/ديسمبر 1997 ،

(ب) وتحمل عبارتا "مادة المصدر" و "مادة خاصة قابلة للإنشطار" المعنى نفسه الذي تحملانه في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي وقّع في نيويورك في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1956 .

2 "المنظمة" تعني المنظمة البحرية الدولية .

3 "الأمين العام" يعني الأمين العام للمنظمة .

المادة 2

عُدّلت المادة 1 من الاتفاقية وأصبح نصها على النحو التالي :

المادة 1

1 لأغراض هذه الاتفاقية ،

(أ) "السفينة" تعني أي مركب مهما كان نوعه غير مثبّت تثبيتاً دائماً بقاع البحر ، بما في ذلك الزوارق ذات الدفع الديناميكي والمراكب القابلة للتشغيل المغمور وأي مركب عائم آخر .

(ب) "النقل" يعني ترتيب حركة شخص أو مادة أو الشروع فيها أو ممارسة التحكّم فعلياً بها ، بما في ذلك السلطة الفعلية لاتخاذ القرارات بشأنها .

(ج) عبارة "الإصابة الجسيمة أو الضرر البالغ" تعني :

(i) إصابة بدنية جسيمة ؛

(ii) أو تدميراً بالغًا لمكان عام أو مرفق رسمي أو حكومي أو مرفق من مرافق البنية التحتية أو شبكة للنقل العام ، تنجم عنه خسارة اقتصادية جسيمة ؛

(iii) أو ضررًا شديدًا يلحق بالبيئة ، بما في ذلك الهواء والتربة والماء والحيوانات والنباتات .

(د) عبارة "سلاح بيولوجي أو نووي أو كيميائي" تعني :

(i) "الأسلحة البيولوجية" ، وهي :

(1) عوامل جرثومية أو عوامل بيولوجية أخرى ، أو ذيفانات بغض النظر عن منشئها أو طريقة إنتاجها ، ذات أنواع وكميات لا مبرر لها لأغراض الاتّقاء أو الوقاية أو لأغراض سلمية أخرى ؛

(2) أو أسلحة أو وسائل إيصال مصمّمة لاستخدام هذه العوامل أو الذيفانات لأغراض عدائية أو في النزاعات المسلحة .

(ii) "الأسلحة الكيميائية" ، وهي سواء كانت مجتمعة أو منفردة :

(1) كيميائيات سمّية وسلائفها ، باستثناء ما هو مزمع للأغراض التالية :

والتعديلات عليها التي اعتُمدت في 8 تموز/يوليو 2005 ؛ والبروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي ، المكمّل لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني ، الذي وقّع في مونريال في 24 شباط/فبراير 1988 ؛ والبروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الموجودة على الجرف القاري ، الذي وقّع في روما في 10 آذار/مارس 1988 ؛ واتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها ، التي وقّعت في مونريال في 1 آذار/مارس 1991 ؛ والاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 كانون الأول/ديسمبر 1997 ؛ والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 كانون الأول/ديسمبر 1999 ؛ والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 نيسان/أبريل 2005 ،

وإذ تأخذ في الاعتبار أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، التي وقّعت في Montego Bay في 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 ، والقانون الدولي العُرفي للبحار ،

وإذ تأخذ في الاعتبار القرار 46/59 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي أكّدت فيه من جديد ضرورة التعاون الدولي وتنفيذ الإجراءات التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب على نحو يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ؛ والقرار 24/59 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي يحث الدول على أن تصبح أطرافاً في اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكولها ، ويدعو الدول إلى المشاركة في استعراض هذين الصكين الذي تقوم به اللجنة القانونية التابعة للمنظمة البحرية الدولية من أجل تعزيز وسائل مواجهة هذه الأعمال غير المشروعة ، بما فيها الأعمال الإرهابية ، والذي يحث الدول أيضاً على اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة تنفيذ هذين الصكين بصورة فعالة ، ولاسيما باعتماد التشريعات ، حسب الاقتضاء ، من أجل إيجاد إطار سليم للتعامل مع حوادث السطو المسلح والأعمال الإرهابية التي تقع في عرض البحر ،

وإذ تأخذ في الاعتبار أيضاً أهمية التعديلات على الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام 1974 ، وأهمية المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية (مدونة ISPS) ، وقد اعتُمدت في مؤتمر عام 2002 للحكومات المتعاقدة في تلك الاتفاقية ، في إيجاد إطار تقني دولي ملائم يقوم على التعاون بين الحكومات والوكالات الحكومية والإدارات المحلية والوطنية وقطاعي النقل البحري والموانئ من أجل الكشف عن أي مخاطر تهدد الأمن واتخاذ الدابير الوقائية للحؤول دون تعرّض السفن والمرافق المينائية المستخدمة في التجارة الدولية للحوادث ،

وإذ تأخذ في الاعتبار كذلك القرار 187/58 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي أكدت فيه من جديد أنه يتعيّن على الدول أن تضمن خضوع أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب للالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي ، ولاسيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي ،

وإذ ترى من الضروري اعتماد أحكام تكميلية لأحكام الاتفاقية ، من أجل قمع أعمال عنف إرهابية إضافية تستهدف سلامة الملاحة البحرية الدولية وأمنها ، ومن أجل تحسين فعاليتها ،

اتفقت على ما يلي :

المادة 1

لأغراض هذا البروتوكول :

1 "الاتفاقية" تعني اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية ، التي وقّعت في روما في 10 آذار/مارس 1988 .

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

بروتوكول عام 2005
لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية

ديباجة

إن الدول الأطراف في هذا البروتوكول ،

باعتبارها أطرافاً في اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية الموقّعة في روما في 10 آذار/مارس 1988 ،

وإذ تدرك أن الأعمال الإرهابية تهدد الأمن والسلم الدوليين ،

وإذ تضع في اعتبارها القرار A.924(22) الصادر عن جمعية المنظمة البحرية الدولية والذي تطلب فيه تنقيح التدابير القانونية والتقنية الدولية القائمة والنظر في التدابير الجديدة التي يتعيّن اتخاذها لمنع وقمع الارهاب الموجّه ضد السفن ولتحسين الأمن على متن السفن وعلى البر ، بُغية الحد من المخاطر التي يتعرض لها الركاب والأطقم وموظفو الموانئ على متن السفن وفي مناطق الموانئ ، والتي تتعرض لها السفن وشحناتها ،

وإذ تحيط علماً بالإعلان المتعلّق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي ، المرفق بالقرار 60/49 المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1994 والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي قامت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، في جملة ما قامت به ، بإعادة التأكيد رسمياً على إدانتها القاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته ، على اعتبار أنها أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها ، أينما ارتُكبت وأياً كان مرتكبوها ، بما في ذلك ما يعرّض منها للخطر العلاقات الودية بين الدول والشعوب ويهدد السلامة الإقليمية للدول ويهدّد أمنها ،

وإذ تأخذ علمًا بالقرار 210/51 المؤرخ في 17 كانون الأول/ديسمبر 1996 والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والإعلان المكمّل للإعلان المتعلّق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي لعام 1994 المرفق به ،

وإذ تستذكر القرارين 1368 (2001) و 1373 (2001) الصادرين عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، اللذين يظهران الرغبة الدولية في محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ، واللذين أوكلا مهام ومسؤوليات إلى الدول ، وإذ تأخذ في الحسبان التهديد المتواصل من الهجمات الإرهابية ،

وإذ تستذكر أيضاً القرار 1540 (2004) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، الذي يسلّم بالحاجة الملحّة لأن تتخذ جميع الدول تدابير فعالة إضافية للحؤول دون انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها ،

وإذ تستذكر كذلك الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات ، التي وقّعت في طوكيو في 14 أيلول/سبتمبر 1963 ؛ واتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ، التي وقّعت في لاهاي في 16 كانون الأول/ديسمبر 1970 ؛ واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني ، التي وقّعت في مونريال في 23 أيلول/سبتمبر 1971 ؛ واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية ، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون ، والمعاقبة عليها ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 كانون الأول/ديسمبر 1973 ؛ والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 كانون الأول/ديسمبر 1979 ؛ واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ، التي وقّعت في فيينا في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1979 ،

[CHINESE TEXT – TEXTE CHINOIS]

制止危及海上航行安全非法行为公约的 2005 年议定书

前言

本议定书**各缔约国**，

作为 1988 年 3 月 10 日在罗马签订的《制止危及海上航行安全非法行为公约》**缔约国**，

认知恐怖主义行为威胁国际和平和保安，

注意到国际海事组织大会第 A.924(22)号决议要求修订现有的国际法律和技术措施并审议新措施，以防止和制止危及船舶的恐怖主义和改善船上和岸上的保安，从而降低对船上和港口内的旅客、船员和港口人员和对船舶及其货物的风险，

认识到在 1994 年 12 月 9 日的联合国大会第 49/60 号决议所附的《消除国际恐怖主义措施宣言》中，除其它事项外，联合国各会员国庄严重申断然将在任何地方、由任何人犯下的一切恐怖主义行为、方法和做法，包括损害国家和人民间的友好关系和威胁各国领土完整和保安者在内，谴责为是犯法和无理的，

注意到 1996 年 12 月 17 日的联合国大会第 51/210 号决议及其附件“1994 年消除国际恐怖主义措施宣言”，

忆及联合国安全理事会第 1368(2001)和 1373(2001)号决议反映了打击所有形式和表现的恐怖主义的国际意愿，给予各国任务和责任并计及恐怖袭击的继续威胁，

又忆及联合国安全理事会第 1540（2004）号决议认识到急需所有国家采取额外措施来防止核、化学或生物武器及其运载工具的扩散，

进一步忆及 1963 年 9 月 14 日订于东京的《关于在航空器内的犯罪和犯有某些其他行为的公约》、1970 年 12 月 16 日订于海牙的《关于制止非法劫持航空器的公约》、1971 年 9 月 23 日订于蒙特利尔的《关于制止危害民用航空安全的非法行为的公约》、1973 年 12 月 14 日联合国大会通过的《关于防止和惩处侵害应受国际保护人员包括外交人员和外交代表的罪行的公约》、1979 年 12 月 17 日联合国大会通过的《反对劫持人质国际公约》、1979 年 10 月 26 日订于维也纳的《核材料实物保护公约》及 2005 年 7 月 8 日通过的其修正案、1988 年 2 月 24 日订于蒙特利尔的作为《关于制止危害民用航空安全的非法行为的公约》的补充的《关于制止民用航空国际机场非法武力行为的议定书》、1988 年 3 月 10 日订于罗马的《制止危及大陆架固定平台安全非法行为议定书》、1991 年 3 月 1 日订于蒙特利尔的《关于在可塑炸药中添加识别剂以便侦测的公约》、1997 年 12 月 15 日联合国大会通过的《制止恐怖主义爆炸的国际公约》、1999 年 12 月 9 日联合国大会通过的《制止向恐怖主义提供资助的国际公约》和 2005 年 4 月 13 日联合国大会通过的《制止核恐怖主义行为国际公约》，

记及 1982 年 12 月 10 日订于蒙特哥贝的《联合国海洋法公约》以及习惯国际海洋法的重要性，

考虑到联合国大会第 59／46 号决议重申打击恐怖主义的国际合作及国家行动应依照《联合国宪章》、国际法和相关国际公约的原则进行；联合国大会第 59／24 号决议敦促各国成为《制止危及海上航行安全非法行为公约》及其《议定书》的当事国，请各国参与国际海事组织法律委员会为加强打击此类非法行为包括恐怖主义行为在内的此类非法行为的手段对这些文件进行的审查，并且还敦促各国采取适当措施确保这些文件的有效实施，特别是在适当时通过立法来确保具有应付海上武装抢劫和恐怖主义行为的适当框架，

又考虑到《1974 年国际海上人命安全公约》缔约政府的 2002 年会议通过的该公约修正案和《国际船舶和港口设施保安(ISPS)规则》对于确立政府、政府机构、国家和地方管理部门与航运和港口界合作，侦查保安威胁和对会影响国际贸易使用的船舶或港口设施的保安事件采取预防措施的适当国际技术框架所具有的重要性，

还考虑到联合国大会第 58/187 号决议重申各国必须确保为打击恐怖主义而采取的任何措施均符合国际法，特别是国际人权、难民和人道主义法，对其规定的义务，

相信通过本公约的补充规定对于制止危及国际海上航行安全和保安的新的恐怖主义暴力行为和改进本公约的效果是必要的，

兹协议如下：

第一条

就本议定书而言：

1 “本公约”系指 1988 年 3 月 10 日在罗马签订的《制止危及海上航行安全非法行为公约》。

2 “本组织”系指国际海事组织。

3 “秘书长”系指本组织秘书长。

第二条

本公约第 1 条被修正如下：

第一条

1 就本公约而言，

(a) “船舶”系指任何种类的非永久依附于海床的船舶，包括动力支

撑船、潜水船或任何其它浮动船艇。

(b) “运输”系指对人员或物品的迁移启动、安排或进行有效控制，包括决定权。

(c) “严重损伤或损害”系指：

(i) 严重的身体损伤，或

(ii) 公共场所、国家或政府设施、基础设施或公共运输系统的巨大毁坏，造成了重大经济损失，或

(iii) 对包括空气、土壤、水、动物区系或植物区系在内的环境的实质损害。

(d) “生、化、核武器”系指：

(i) “生物武器”；生物武器是：

(1) 微生物或其它生物制剂或无论何种来源或生产方法的毒素，且其型号和数量不具有用于预防、防护或其它和平目的的正当理由；或

(2) 为敌对目的和在武装冲突中使用此种制剂或毒素而设计的武器、设备或运载工具。

(ii) “化学武器”；化学武器一起或单独地是：

(1) 有毒化学品及其前体，但用于下列目的者除外：

(A) 工业、农业、研究、医疗、制药或其它和平目的；

(B) 防护目的，即与防备有毒化学品和化学武器有直接关系的目的；

(C) 不涉及化学武器并且不依靠使用化学品的毒性作为作战方法的军事目的；或

(D) 包括国内骚乱控制在内的执法目的；

但其类型和数量应与此种目的相符；

(2) 为通过第(ii)(1)项中规定的有毒化学品的毒性来造成死亡或其它危害而专门设计的军械和装置，而使用此种

军械和装置会释放这些有毒化学品；

(3) 为与运用第(ii)(2)项中所述的军械和装置有直接关系的使用而专门设计的任何设备。

(iii) 核武器和其它核爆炸装置。

(e) “有毒化学品”系指通过其对于生命过程的化学作用可造成人或动物的死亡、暂时丧失能力或永久伤害的任何化学品。它们包括所有此种化学品，不论其来源或生产方法，也不论它们是在设施、军械还是其它地方中产生。

(f) “前体”系指在任何阶段以任何方法参加有毒化学品制造的任何化学反应物。这包括二元或多成分化学系统的任何关键成分。

(g) “本组织”系指国际海事组织（IMO）。

(h) “秘书长”系指本组织秘书长。

2 就本公约而言：

(a) “公共场所”、“国家或政府设施”、“基础设施”和“公共交通系统”等术语与 1997 年 12 月 15 日在纽约签订的《制止恐怖主义爆炸的国际公约》中这些术语具有相同意义；和

(b) “原始物质”和“特别可裂变物质”等术语与 1956 年 10 月 26 日在纽约签订的《国际原子能机构(IAEA)规约》中的这些术语具有相同含意。

第三条

增加下列条文，作为公约第二又条：

第二又条

1 本公约的任何规定均不影响国际法规定的国家和个人的其它权利、义务和责任，特别是《联合国宪章》和国际人权、难民和人道主义法的目的和原则。

2 本公约不适用于由国际人道主义法管辖并作出定义的武装冲突时的军队活动和一国军队在履行其官方职责时的活动；这些活动是由国际法的其它规定管辖。

3 本公约的任何规定均不应影响 1968 年 7 月 1 日在华盛顿、伦敦和莫斯科签订的《核武器不扩散条约》、1972 年 4 月 10 日在华盛顿、伦敦和莫斯科签订的《关于禁止开发、生产和储备细菌（生物）和毒素武器和

关于销毁这些武器的公约》或 1993 年 1 月 13 日在巴黎签订的《关于禁止开发、生产、储备和使用化学武器和关于销毁化学武器的公约》规定的此种条约的当事国的权利、义务和责任。

第四条

1 以下列条文代替公约第三条第 1 款的*前言段*：

任何人员如非法或有意从事以下活动，则犯下本公约规定的罪行：

2 以下列条文取代公约第三条第 1(f)款：

(f) 传输该人员明知是虚假的信息，因而危及船舶的航行安全。

3 删除公约第三条第 1(g)款。

4 以下列条文取代公约第三条第 2 款：

2 任何人如果为胁迫一自然人或法人从事或不从事任何行为而威胁犯下第 1(b)、(c)和(e)款中列出的任何罪行并且该威胁有可能危害有关船舶的航行安全，无论国内法是否对威胁规定了条件，则也犯下罪行。

5 增加下列条文，作为公约第三又条：

第三又条

1 任何人如果在下列情况下非法和有意从事下列行为，则犯下本公约规定的罪行：

(a) 在行为的目的，就其性质或环境而言，是要恐吓一组人或迫使某一政府或国际组织从事或不从事任何行为时：

(i) 对船舶或在船上使用或从船上发射爆炸、放射性物质或生、化、核武器，造成或可能造成死亡、严重损伤或损坏；或

(ii) 从船舶上排放第(a)(i)项未列入的油类、液化天然气或其它有害或有毒物质，且其数量或浓度会造成或可能造成死亡、严重损伤或损坏；或

(iii) 使用船舶造成死亡或严重损伤或损坏；或

(iv) 威胁犯下第(a)(i)、(ii)或(iii)项中列出的某一罪行，无论国内

法是否对威胁规定了条件；或

(b) 在船上运输：

(i) 任何爆炸或放射性物质并明知它要被要用于造成或，无论国内法是否对威胁规定了条件，威胁造成死亡或严重损伤或损坏，以恐吓一组人或迫使一个政府或国际组织从事或不从事某种行为；或

(ii) 任何生、化、核武器并明知它是第 1 条中规定的某种生、化、核武器；或

(iii) 任何原始物质、特别可裂变物质或为加工、使用或生产特别可裂变物质而专门设计或准备的设备或物质并明知它要被用于核爆炸活动或按原子能机构综合保护协议不受保护的任何其它核活动；或

(iv) 对设计、制造或运载生、化、核武器有重大帮助并旨在用于此种目的的任何设备、物质或软件或有关技术。

2 运输第 1(b)(iii)款规定的或，在其与核武器或其它核爆炸装置有关时，第 1(b)(iv)款规定的物品或物质，如果此种物品或物质系运往或来自《核武器不扩散条约》的某一当事国的领土或在此种当事国的控制下被运输，则在符合下列条件时不应是本公约规定的犯罪：

(a) 由此引起的该物品或物质的转移或接收（包括国家内的转移或接收）不违犯《核武器不扩散条约》规定的该当事国的义务；和

(b) 如果该物品或物质系用于《核武器不扩散条约》的某一缔约国的核武器或其它核爆炸装置的运载系统，持有此种武器或装置不违犯该条约规定的该当事国的义务。

6 增加以下条文，作为公约第三又又条：

第三又又条

任何人员如非法和有意地在船上运输另一人员并明知该人员犯有构成第三、三又、三又又或三又又又条所列的某一罪行或附件中所列任何条约中所列的某一罪行的行为，意图帮助该人员逃脱刑事检控，则犯有本公约规定的罪行。

7 增加以下条文，作为公约第三又又又条：

第三又又又条

任何人如有下列行为，则亦犯有本公约规定的罪行：

(a) 在犯下第三条第 1 款、第三又条或第三又又条列出的任何罪行时非法和有意伤害或杀害任何人员；或

(b) 企图犯下第三条第 1 款、第三又条第 1(a)(i)、(ii)或(iii)款或本条第(a)项列出的罪行；或

(c) 作为同谋参与了第三条、第三又条、第三又又条或本条第(a)或(b)款列出的罪行；或

(d) 组织或指使他人犯下第三条、第三又条、第三又又条或本条第(a)或(b)款中列出的罪行；或

(e) 有意或在下列任一情况下帮助一组为共同目的而行动的人员犯下第三条、第三又条、第三又又条或本条第(a)或(b)款列出的一个或多个罪行：

(i) 旨在促进该组人员的犯罪活动或犯罪目的，而此种活动或目的涉及犯下第三、三又或三又又条列出的罪行；或

(ii) 知道该组人员有犯下第三、三又条或三又又条所列罪行的意图。

第五条

1 以下列条文取代公约第五条：

每一当事国均应通过计及罪行严重性质的处罚使第三、三又、三又又和三又又又条中列出的罪行成为应受到惩罚的罪行。

2 增加以下条文，作为公约第五又条：

第五又条

1 每一当事国，按照其国内的法律原则，应采取必要措施使其境内的或根据其法律组织的法律实体在负责管理或控制该法律实体的人员以此种身份犯下本公约列出的罪行时负有责任。此种责任可以是刑事、民事或行政的。

2 此种责任的产生不影响犯有罪行的个人的刑事责任。

3 每一当事国应特别确保：第 1 款规定的负有责任的法律实体得到有效、

适度和劝戒性的刑事、民事或行政处罚。此种处罚可包括罚款。

第六条

1　以下列条文取代公约第六条第 1 款的*前言段*：

1　在下列情况下每一缔约国应采取必要措施，确立其对第三、三又、三又又和三又又又条所列罪行的管辖权：

2　以下列条文取代公约第六条第 3 款：

3　任何缔约国在确立了第 2 款所述的管辖权后，应通知秘书长。如该缔约国以后撤消该管辖权，也应通知秘书长。

3　以下列条文取代公约第六条第 4 款：

4　如被指称的罪犯出现在某缔约国领土内，而该缔约国又不将该被指称的罪犯引渡给根据本条第 1 和 2 款确立了管辖权的任何缔约国，则每一此种缔约国应采取必要措施，确立其对第三、三又、三又又和三又又又条中所述罪行的管辖权。

第七条

增加下列条文，作为公约附件：

附件

1　1970 年 12 月 16 日订日海牙的《关于制止非法劫持航空器的公约》。

2　1971 年 9 月 23 日订于蒙特利尔的《关于制止危害民用航空安全的非法行为的公约》。

3　1973 年 12 月 14 日联合国大会通过的《关于防止和惩处侵害应受国际保护人员包括外交人员和外交代表的罪行的公约》。

4　1979 年 12 月 17 日联合国大会通过的《反对劫持人质国际公约》。

5　1979 年 10 月 26 日订于维也纳的《核材料实物保护公约》。

6　1988 年 2 月 24 日订于蒙特利尔的作为《关于制止危害民用航空安全的非法行为的公约》的补充的《关于制止民用航空国际机场非法武力行为的议定书》。

7　1988 年 3 月 10 日订于罗马的《制止危及大陆架固定平台安全非法行为议定书》。

8 1997 年 12 月 15 日联合国大会通过的《制止恐怖主义爆炸的国际公约》。

9 1999 年 12 月 9 日联合国大会通过的《制止向恐怖主义提供资助的国际公约》。

第八条

1 以下列条文取代公约第八条第 1 款：

1 缔约国（“船旗国”）船舶的船长可以将其有正当理由相信犯下第三、三又、三又又或三又又又条所述的某一罪行的任何人移交给任何其它缔约国（“接受国”）当局。

2 增加下列条文，作为公约第八又条

第 8 又条

1 各缔约国应按国际法为防止和制止本公约中规定的非法活动开展最充分的合作，并应对按本条提出的请求尽快作出回应。

2 如可能，按本条提出的每一请求应载有可疑船舶的名称、IMO 船舶识别号、始发和目的港以及任何其它相关信息。如系口头提出的请求，则提出请求的缔约国应尽快对该请求作出书面确认。被请求的缔约国应立即对任何书面或口头请求的收悉作出认知。

3 各缔约国应计及在海上登船和搜查货物的危险和困难，考虑在下一挂靠港或其它地方采取有关当事国间议定的其它适当措施是否更安全。

4 一缔约国如有合理根据怀疑已经、正在或即将犯下的第三、三又、三又又或三又又又条所述的某一罪行涉及悬挂其国旗的船舶，则可请求其它缔约国帮助防止或制止该罪行。被请求缔约国应尽力提供力所能及的帮助。

5 每当一缔约国（“提出请求的缔约国”）的执法或其它经授权官员遇到悬挂另一缔约国（“第一缔约国”）的国旗或展示其登记标志、位于任何国家领海向海一侧的船舶而提出请求的缔约国有合理根据怀疑该船或船上的某一人员已经、正在或即将参与犯下第三、三又、三又又或三又又又条中所述的某一罪行，并且提出请求的缔约国希望登船时，

(a) 它应按第 1 和 2 款请求第一缔约国确认陈报的船籍，和

(b) 如果船籍得到确认，则提出请求的缔约国应要求第一缔约国（此后称为“船旗国”）作出登上该船并对其采取适当措施的授权，包括停船、登船和搜查船舶及船上的货物和人员、查询船上人员，以确定是否已经、正在或即将犯下第三、三又、三又又或三又又又条所述的某一罪行；和

(c) 该船旗国应：

(i) 授权提出请求的缔约国登船并采取第(b)项规定的适当措施，但以符合其按第 7 款提出的任何条件为前提；或

(ii) 由自己的执法或其他官员登船和搜查；或

(iii) 与提出请求的缔约国一起登船和搜查，但以符合其按第 7 款提出的任何条件为前提；或

(iv) 拒绝作出登船和搜查的授权。

在没有船旗国的明文授权时，提出请求的缔约国不应登船或采取第(b)项中规定的措施。

(d) 在交存其批准、接受、核准或加入文件之时或之后，缔约国可通知秘书长：对于悬挂其国旗或展示其登记标志的船舶，提出请求的缔约国被授权在确认船籍请求收悉后的四小时内第一缔约国未作出回应时可登船和搜查船舶及船上货物和人员和查询船上的人员，以确定是否已经、正在或即将犯下第三、三又、三又又或三又又又条中列出的罪行。

(e) 在交存其批准、接受、核准或加入文件之时或之后，缔约国可通知秘书长：对于悬挂其国旗的船舶或展示其登记标志的船舶，提出请求的缔约国被授权登船、搜查船舶及船上货物和人员和查询船上的人员，以确定是否已经、正在或即将犯下第三、三又、三又又或、三又又又条中列出的罪行。

按本条作出的通知可予随时撤销。

6 在因按本条进行的任何登船而发现第三、三又、三又又或三又又又条中所述的行为的证据时，船旗国可授权提出请求的缔约国在收到船旗国的处置指示前扣押该船舶、船上的货物和人员。提出请求的缔约国应迅速将按本条进行的登船、搜查和扣押的结果通知船旗国。提出请求的缔约国还应迅速将发现的不受本公约管辖的非法行为的证据通知船旗国。

7 与本公约其它规定一致，船旗国可对第 5 或 6 款规定的授权提出条件包括从提出请求的缔约国获取补充信息和有关采取的措施的责任和范围的条件。未经船旗国明确授权，不得采取任何额外措施，但解除对人员性命的紧急危险所必需者或产生于相关双边或多边协定者除外。

8 对于按本条进行的所有登船，船旗国有权对被扣押船舶、船上货物或其它物品和人员行使管辖权，包括扣押、没收、逮捕和起诉；但是，视其宪法和法律而定，船旗国可同意根据第六条拥有管辖权的另一国家行使管辖权。

9 在进行本条规定的经授权的行动时，应避免使用武力，除非是确保其官员和船上人员的安全所必需者，或官员们在执行经授权的行动时受到阻碍。依照本条使用的任何武力不应超过在该情况下所必需和合理的最低武力程度。

10 保护措施：

(a) 在某一缔约国按照本条对船舶采取措施时，它应：

(i) 充分计及不危及海上人命安全的必要性；

(ii) 确保以维护基本人类尊严的方式，按照包括国际人权法在内的适用国际法的规定对待船上所有人员；

(iii) 确保本条规定的登船和搜查将按照适用的国际法进行；

(iv) 充分计及船舶及其货物的安全和保安；

(v) 充分计及不损害船旗国的商业或合法利益的必要性；

(vi) 在现有的措施内确保对船舶或其货物采取的任何措施在该情况下都是无害环境的；

(vii) 确保对因犯有第三、三又、三又又或三又又又条所述的任何罪行而可能对其提起诉讼的船上人员，给予第十条第 2 款规定的保护，无论在什么地方；

(viii) 确保船长得悉其登船意图，获得或已经获得尽早与船东和船旗国进行接触的机会；和

(ix) 作出合理的努力避免船舶被不适当地扣押或迟延。

(b) 如船旗国的登船授权本身不引起责任，则在下列情况下，缔约国应对依据本条所采取的措施对其造成的任何损害、危害或损失负责：

(i) 船舶未犯下证明所采取的措施为合理的任何行动，此类措施的理由证明是无根据的；或

(ii) 此类措施是非法的或超出了依照现有信息实施本条规定之合理需要者。

各缔约国应对此类损害、危害或损失规定有效的追索权。

(c) 在缔约国按照本公约对船舶采取措施时，它应充分计及不干预或不影响下列者的必要性：

(i) 国际海洋法所规定的沿海国的权利、义务和管辖权的行使；或

(ii) 船旗国对有关该船的行政、技术和社会事项行使管辖和控制的权力。

(d) 依据本条采取的任何措施均应由执法或其他经授权官员从军舰或军用航空器或从有明显标志并可识别是正在履行政府公务和经授权从事此种业务的其它船舶或航空器上实行；虽有第二和二又条的规定，本条的规定应适用。

(e) 就本条而言，“执法或其它经授权官员”系指穿制服或可以其它方式清楚识别的执法人员或由其政府正式授权的其它政府当局的人员。就本公约的具体执法而言，执法或其它经授权官员应提供适当的由政府颁发的身份证件，以备登船时供船长检查。

11 本条不适用于或不限制任何缔约国按照国际法对登上任何国家领海向海侧的船舶（包括基于搜查权的登船）、向遇险或危难人员、船舶或财产提供援助或船旗国授权采取执法或其它行动。

12 鼓励各缔约国按本条制定联合作业的标准操作程序，视情与其它缔约国协商，以协调此种作业的标准操作程序。

13 各缔约国之间可签订协议或安排，以便利按照本条进行的执法作业。

14 每一缔约国应采取适当措施，确保其执法或其它经授权官员和作为其代

表的其它缔约国的执法或其它经授权官员，具有依据本条行事的权力。

15 每一缔约国在交存其批准、接受、核准或加入文件之时或之后，应指定一个或，如必要，多个当局接收关于援助、确认国籍和授权采取适当措施的请求并对这些请求作出反应。此种指定，包括联络信息，应在成为缔约国的一个月内通知秘书长；秘书长应在作出该指定的一个月内通知所有其它缔约国。每一缔约国有责任通过秘书长迅速通报指定或联络信息的任何变化。

第九条

以下列条文取代第十条第 2 款：

2 对按本公约拘留的或对其采取任何其它措施或提起诉讼的任何人，应保证其得到公平对待，包括享有其所在领土内的国家法律和包括国际人权法在内的国际法的适当规定所规定的所有权利和保障。

第十条

1 以下列条文取代第十一条第 1、2、3 和 4 款：

1 第三、三又、三又又和三又又又条中所述罪行应被视为列入任何缔约国之间的任何现有引渡条约中的可引渡罪行。各缔约国承诺将此类罪行作为可引渡罪行列入它们之间有待缔结的每一个引渡条约中。

2 以有条约为引渡条件的缔约国，如收到与其没有引渡条约的另一缔约国的引渡要求，被请求的缔约国可选择以本公约作为对第三、三又、三又又和三又又又条所述罪行的引渡的法律依据。引渡应符合被请求缔约国法律规定的其它条件。

3 不以有条约为引渡条件的缔约国，应把第三、三又、三又又和三又又又条中所述的罪行作为它们之间可引渡的罪行，但须符合被请求缔约国法律规定的其它条件；

4 必要时，就缔约国之间的引渡而言，第三、三又、三又又和三又又又条中所述的罪行应视为不仅发生在罪行的发生地，而且发生在要求引渡的缔约国的管辖范围内的某一地方。

2　　增加下列条文，作为公约第十一又条：

第十一又条

第三、三又、三又又或三又又又条中所述的任何罪行，就引渡或相互法律援助而言，不应作为政治罪行或与政治罪行相关的罪行或有政治动机的罪行看待。因此，对以此种罪行为根据的引渡或相互法律援助请求，不可以其涉及政治罪行或与政治罪相关的罪行或有政治动机的罪行为唯一理由予以拒绝。

3　　增加下列条文，作为公约第十一又又条：

第十一又又条

如果被请求的缔约国有实质性理由相信，对第三、三又、三又又或三又又又条中所述的罪行的引渡请求或对此类罪行的相互法律援助请求的目的是因某一人员的种族、宗教、国籍、民族起源、政治见解或性别而对其进行起诉或惩罚，或者接受该请求将因任何此种理由损害该人员的处境，则本公约中的任何规定均不应被解释为规定了引渡或提供相互法律援助的义务。

第十一条

1　　以下列条文取代公约第十二条第 1 款：

1　对第三、三又、三又又和三又又又条所述的罪行提起的刑事诉讼，各缔约国应相互提供最大程度的帮助，包括帮助获得诉讼所需的其所拥有的证据。

2　　增加下列条文，作为公约第十二又条：

第十二又条

1　正在某一缔约国领土中被扣留或服刑的人员，如为识别、证言或以其它方式帮助收集证据以调查或起诉第三、三又、三又又或三又又又条中所述罪行的目的被要求转至另一缔约国，则在符合下列条件时，可被转移：

(a)　该人员自由和知情地给予同意；和

(b)　两国的主管当局都同意，但须符合这些国家视为适当的条件。

2 就本条而言：

(a) 人员被转往的国家应有监管该被转移人员的权力和义务，除非转移该人员的国家另有要求或授权；

(b) 人员被转往的国家应不迟延地履行其义务，按照两国主管当局的事先或其它约定，将该人员归还给转移国监管；

(c) 人员被转往的国家不应要求转移该人员的国家提起归还该人员的引渡程序；

(d) 被转移的人员在被转往的国家的监管时间应计入该人员在转移国的服刑期中。

3 除非有按照本条转移人员的缔约国的同意，否则，该人员，无论是何国籍，不得因其在离开将其转移的国家的领土前的行为或定罪而在其被转往的国家的领土内被起诉、扣留或对其人身自由作出任何其它限制。

第十二条

以下列条文取代公约第十三条：

1 各缔约国应为防止第三、三又、三又又和三又又又条所述的罪行而进行合作，特别是通过以下方式：

(a) 采取一切可行的措施，防止在其各自领土内为在其领土之内或之外的犯罪作准备；

(b) 按照其国内法交换信息并视情协调采取的行政及其它措施，以防止犯下第三、三又、三又又和三又又又条所述罪行。

2 在因犯下第三、三又、三又又或三又又又条所述的罪行而推迟或中断了船舶的通过时，船舶、旅客或船员在其领土内出现的任何缔约国应尽一切努力避免船舶及其旅客、船员或货物被不适当的扣留或延误。

第十三条

以下列条文取代公约第十四条：

任何缔约国在有理由相信第三、三又、三又又或三又又又条所述的某项罪行将犯下时，应按照其国内法尽快向其认为已按第六条确立管辖权的国家提供其所掌握的任何有关信息。

第十四条

以下列条文取代公约第十五条第 3 款：

3 按第 1 和 2 款提供的信息应由秘书长通知所有缔约国、本组织会员、其它有关国家和适当的国际政府间组织。

第十五条

解释和适用

1 公约和本议定书在本议定书缔约国之间应理解和解释为一个单一文件。

2 经本议定书修订的第一至十六条以及本议定书的第十七至二十四条和附件应构成并称为《2005 年制止危及海上航行安全非法行为公约》（《2005 年 SUA 公约》）。

第十六条

增加下列条文，作为公约第十六又条：

《2005 年制止危及海上航行安全非法行为公约》的最后条款

《2005 年制止危及海上航行安全非法行为公约》的最后条款应是《制止危及海上航行安全非法行为公约的 2005 年议定书》的第十七至二十四条。本公约中对缔约国的提及应视为系指对该议定书缔约国的提及。

最后条款

第十七条

签署、批准、接受、核准和加入

1 本议定书应从 2006 年 2 月 14 日至 2007 年 2 月 13 日在本组织总部开放供签署；此后继续开放供加入。

2 各国可按下列方式表示同意受本议定书的约束：

(a) 签署并对批准、接受或核准无保留；或

(b) 签署而有待批准、接受或核准，随后再予批准、接受或核准；或

(c) 加入。

3 批准、接受、核准或加入应向秘书长交存一份相应的文件。

4 只有签署了公约并对批准、接受或核准无保留或已批准、接受、核准或加入了公约的国家方可成为本议定书的缔约国。

第十八条

生效

1 本议定书应在十二个国家对其作出签署并对批准、接受或核准无保留或向秘书长交存了批准、接受、核准或加入文件之日后九十天生效。

2 对于在第 1 款中的本议定书生效条件已获满足后交存其批准、接受、核准或加入文件的国家，批准、接受、核准或加入应在交存之日后九十天生效。

第十九条

退出

1 任何缔约国在本议定书对其生效之日后，可随时退出本议定书。

2 退出应以向秘书长交存退出文件作出。

3 退出应在向秘书长交存退出文件一年后或该文件中可能规定的更长期限后生效。

第二十条

修订和修正

1 本组织可召开修订或修正本议定书的会议。

2 秘书长应在三分之一的缔约国或十个缔约国（以大者为准）提出要求时，召开本议定书缔约国会议，修订或修正本议定书。

3 在本议定书的某一修正案生效之日后交存的任何批准、接受、核准或加入文件，应视为适用于经修正的议定书。

第二十一条

声明

1 不是附件中所列的某一条约的缔约国的国家在交存其批准、接受、核准或加入文件时可声明：在将本议定书应用于该缔约国时，应视该条约为不包括在第三又又条中。一旦该条件对该缔约国生效，该声明即不再有效。该当事国应将此情况通知秘书长。

2 当某一缔约国不再是附件中所列出的某一条约的缔约国时，它可就该条约作出本条规定的声明。

3 缔约国在交存批准、接受、核准或加入文件时可声明：它将按其有关家庭免责的刑法原则应用第三又又条的规定。

第二十二条

附件的修正案

1 可通过增加下述状况的有关条约对附件作出修正：

(a) 开放供所有国家参加者；

(b) 业已生效者；和

(c) 已获本议定书的至少十二个缔约国批准、接受、核准或加入者。

2 本议定书生效后，其任何缔约国均可提议附件的修正案。任何修正提案均应以书面方式提交给秘书长。秘书长应将符合第 1 款要求的任何提议的修正案分发给本组织的所有会员并征求本议定书当事国是否同意通过该提议的修正案。

3 提议的附件修正案，在超过十二个本议定书缔约国书面通知秘书长表示同意后，应视为获得通过。

4 被通过的附件修正案应在向秘书长交存了对修正案的批准、接受或核准的十二个文件后三十天对交存了此种文件的本议定书缔约国生效。对于在向秘书长交存了十二个文件后批准、接受或核准该修正案的本议定书的每一缔约国，该修正案应在该缔约国交存其批准、接受或核准文件后三十天生效。

第二十三条

保存人

1 本议定书和根据第二十和二十二条通过的任何修正案，应由秘书长保存。

2 秘书长应：

(a) 将下列事项通知所有签署或加入了本议定书的所有国家：

(i) 每一新的签署或批准、接受、核准或加入文件的交存及其日期；

(ii) 本议定书的生效日期;

(iii) 任何退出本议定书的文件的交存及其收到日期和退出生效日期;

(iv) 本议定书任何条款要求的任何通知;

(v) 按照第二十二条第 2 款提出的修正附件的任何提案;

(vi) 按照第二十二条第 3 款视为已获通过的任何修正案;

(vii) 按照第二十二条第 4 款批准、接受或核准的任何修正案以及该修正案的生效日期;和

(b) 将本议定书的核证无误副本发送给所有签署或加入了本议定书的国家。

3 本议定书一经生效,秘书长即应按照《联合国宪章》第一百零二条将其核证无误副本发送给联合国秘书长,供登记和公布。

第二十四条

语文

本议定书正本一份,用阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文写成,各种文本具有同等效力。

二千零五年十月十四日订于伦敦。

下列具名者,均经各自政府正式授权,特签署本议定书,以昭信守。

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

PROTOCOL OF 2005 TO THE CONVENTION FOR THE SUPPRESSION OF UNLAWFUL ACTS AGAINST THE SAFETY OF MARITIME NAVIGATION

Preamble

THE STATES PARTIES to this Protocol,

BEING PARTIES to the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation done at Rome on 10 March 1988,

ACKNOWLEDGING that terrorist acts threaten international peace and security,

MINDFUL of resolution A.924(22) of the Assembly of the International Maritime Organization requesting the revision of existing international legal and technical measures and the consideration of new measures in order to prevent and suppress terrorism against ships and to improve security aboard and ashore, and thereby to reduce the risk to passengers, crews and port personnel on board ships and in port areas and to vessels and their cargoes,

CONSCIOUS of the Declaration on Measures to Eliminate International Terrorism, annexed to United Nations General Assembly resolution 49/60 of 9 December 1994, in which, *inter alia,* the States Members of the United Nations solemnly reaffirm their unequivocal condemnation of all acts, methods and practices of terrorism as criminal and unjustifiable, wherever and by whomever committed, including those which jeopardize the friendly relations among States and peoples and threaten the territorial integrity and security of States,

NOTING United Nations General Assembly resolution 51/210 of 17 December 1996 and the Declaration to Supplement the 1994 Declaration on Measures to Eliminate International Terrorism annexed thereto,

RECALLING resolutions 1368 (2001) and 1373 (2001) of the United Nations Security Council, which reflect international will to combat terrorism in all its forms and manifestations, and which assigned tasks and responsibilities to States, and taking into account the continued threat from terrorist attacks,

RECALLING ALSO resolution 1540 (2004) of the United Nations Security Council, which recognizes the urgent need for all States to take additional effective measures to prevent the proliferation of nuclear, chemical or biological weapons and their means of delivery,

RECALLING FURTHER the Convention on Offences and Certain Other Acts Committed on Board Aircraft, done at Tokyo on 14 September 1963; the Convention for the Suppression of Unlawful Seizure of Aircraft, done at The Hague on 16 December 1970; the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Civil Aviation, done at Montreal on 23 September 1971; the Convention on the Prevention and Punishment of Crimes against Internationally Protected Persons, including Diplomatic Agents, adopted by the General Assembly of the United Nations on 14 December 1973; the International Convention against the Taking of Hostages, adopted by the General Assembly of the United Nations on 17 December 1979; the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, done at Vienna on 26 October 1979 and amendments thereto adopted on 8 July 2005; the Protocol for the Suppression of Unlawful Acts of Violence at Airports Serving International Civil Aviation, supplementary to the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Civil Aviation, done at Montreal on 24 February 1988; the Protocol for the Suppression of

Unlawful Acts against the Safety of Fixed Platforms Located on the Continental Shelf, done at Rome on 10 March 1988; the Convention on the Marking of Plastic Explosives for the Purpose of Detection, done at Montreal on 1 March 1991; the International Convention for the Suppression of Terrorist Bombings, adopted by the General Assembly of the United Nations on 15 December 1997; the International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism, adopted by the General Assembly of the United Nations on 9 December 1999, and the International Convention for the Suppression of Acts of Nuclear Terrorism adopted by the General Assembly of the United Nations on 13 April 2005,

BEARING IN MIND the importance of the United Nations Convention on the Law of the Sea done at Montego Bay, on 10 December 1982, and of the customary international law of the sea,

CONSIDERING resolution 59/46 of the United Nations General Assembly, which reaffirmed that international co-operation as well as actions by States to combat terrorism should be conducted in conformity with the principles of the Charter of the United Nations, international law and relevant international conventions, and resolution 59/24 of the United Nations General Assembly, which urged States to become parties to the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation and its Protocol, invited States to participate in the review of those instruments by the Legal Committee of the International Maritime Organization to strengthen the means of combating such unlawful acts, including terrorist acts, and also urged States to take appropriate measures to ensure the effective implementation of those instruments, in particular through the adoption of legislation, where appropriate, aimed at ensuring that there is a proper framework for responses to incidents of armed robbery and terrorist acts at sea,

CONSIDERING ALSO the importance of the amendments to the International Convention for the Safety of Life at Sea, 1974, and of the International Ship and Port Facility Security (ISPS) Code, both adopted by the 2002 Conference of Contracting Governments to that Convention in establishing an appropriate international technical framework involving co-operation between Governments, Government agencies, national and local administrations and the shipping and port industries to detect security threats and take preventative measures against security incidents affecting ships or port facilities used in international trade,

CONSIDERING FURTHER resolution 58/187 of the United Nations General Assembly, which reaffirmed that States must ensure that any measure taken to combat terrorism complies with their obligations under international law, in particular international human rights, refugee and humanitarian law,

BELIEVING that it is necessary to adopt provisions supplementary to those of the Convention, to suppress additional terrorist acts of violence against the safety and security of international maritime navigation and to improve its effectiveness,

HAVE AGREED as follows:

ARTICLE 1

For the purposes of this Protocol:

1 "Convention" means the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation, done at Rome on 10 March 1988.

2 "Organization" means the International Maritime Organization (IMO).

3 "Secretary-General" means the Secretary-General of the Organization.

ARTICLE 2

Article 1 of the Convention is amended to read as follows:

Article 1

1 For the purposes of this Convention:

(a) "ship" means a vessel of any type whatsoever not permanently attached to the sea-bed, including dynamically supported craft, submersibles, or any other floating craft.

(b) "transport" means to initiate, arrange or exercise effective control, including decision-making authority, over the movement of a person or item.

(c) "serious injury or damage" means:

(i) serious bodily injury; or

(ii) extensive destruction of a place of public use, State or government facility, infrastructure facility, or public transportation system, resulting in major economic loss; or

(iii) substantial damage to the environment, including air, soil, water, fauna, or flora.

(d) "BCN weapon" means:

(i) "biological weapons", which are:

(1) microbial or other biological agents, or toxins whatever their origin or method of production, of types and in quantities that have no justification for prophylactic, protective or other peaceful purposes; or

(2) weapons, equipment or means of delivery designed to use such agents or toxins for hostile purposes or in armed conflict.

(ii) "chemical weapons", which are, together or separately:

(1) toxic chemicals and their precursors, except where intended for:

(A) industrial, agricultural, research, medical, pharmaceutical or other peaceful purposes; or

(B) protective purposes, namely those purposes directly related to protection against toxic chemicals and to protection against chemical weapons; or

(C) military purposes not connected with the use of chemical weapons and not dependent on the use of the toxic properties of chemicals as a method of warfare; or

(D) law enforcement including domestic riot control purposes,

as long as the types and quantities are consistent with such purposes;

(2) munitions and devices specifically designed to cause death or other harm through the toxic properties of those toxic chemicals specified in subparagraph (ii)(1), which would be released as a result of the employment of such munitions and devices;

(3) any equipment specifically designed for use directly in connection with the employment of munitions and devices specified in subparagraph (ii)(2).

(iii) nuclear weapons and other nuclear explosive devices.

(e) "toxic chemical" means any chemical which through its chemical action on life processes can cause death, temporary incapacitation or permanent harm to humans or animals. This includes all such chemicals, regardless of their origin or of their method of production, and regardless of whether they are produced in facilities, in munitions or elsewhere.

(f) "precursor" means any chemical reactant which takes part at any stage in the production by whatever method of a toxic chemical. This includes any key component of a binary or multicomponent chemical system.

(g) "Organization" means the International Maritime Organization (IMO).

(h) "Secretary-General" means the Secretary-General of the Organization.

2 For the purposes of this Convention:

(a) the terms "place of public use", "State or government facility", "infrastructure facility", and "public transportation system" have the same meaning as given to those terms in the International Convention for the Suppression of Terrorist Bombings, done at New York on 15 December 1997; and

(b) the terms "source material" and "special fissionable material" have the same meaning as given to those terms in the Statute of the International Atomic Energy Agency (IAEA), done at New York on 26 October 1956.

ARTICLE 3

The following text is added as article 2*bis* of the Convention:

Article 2*bis*

1 Nothing in this Convention shall affect other rights, obligations and responsibilities of States and individuals under international law, in particular the purposes and principles of the Charter of the United Nations and international human rights, refugee and humanitarian law.

2 This Convention does not apply to the activities of armed forces during an armed conflict, as those terms are understood under international humanitarian law, which are governed by that law, and the activities undertaken by military forces of a State in the exercise of their official duties, inasmuch as they are governed by other rules of international law.

3 Nothing in this Convention shall affect the rights, obligations and responsibilities under the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, done at Washington, London and Moscow on 1 July 1968, the Convention on the Prohibition of the Development, Production and Stockpiling of Bacteriological (Biological) and Toxin Weapons and on their Destruction, done at Washington, London and Moscow on 10 April 1972, or the Convention on the Prohibition of the Development, Production, Stockpiling and Use of Chemical Weapons and on their Destruction, done at Paris on 13 January 1993, of States Parties to such treaties.

ARTICLE 4

1 The *chapeau* of article 3, paragraph 1 of the Convention is replaced by the following text:

Any person commits an offence within the meaning of this Convention if that person unlawfully and intentionally:

2 Article 3, paragraph 1(f) of the Convention is replaced by the following text:

(f) communicates information which that person knows to be false, thereby endangering the safe navigation of a ship.

3 Article 3, paragraph 1(g) of the Convention is deleted.

4 Article 3, paragraph 2 of the Convention is replaced by the following text:

2 Any person also commits an offence if that person threatens, with or without a condition, as is provided for under national law, aimed at compelling a physical or juridical person to do or refrain from doing any act, to commit any of the offences set forth in paragraphs 1 (b), (c), and (e), if that threat is likely to endanger the safe navigation of the ship in question.

5 The following text is added as article 3*bis* of the Convention:

Article 3*bis*

1 Any person commits an offence within the meaning of this Convention if that person unlawfully and intentionally:

(a) when the purpose of the act, by its nature or context, is to intimidate a population, or to compel a government or an international organization to do or to abstain from doing any act:

(i) uses against or on a ship or discharges from a ship any explosive, radioactive material or BCN weapon in a manner that causes or is likely to cause death or serious injury or damage; or

(ii) discharges, from a ship, oil, liquefied natural gas, or other hazardous or noxious substance, which is not covered by subparagraph (a)(i), in such quantity or concentration that causes or is likely to cause death or serious injury or damage; or

(iii) uses a ship in a manner that causes death or serious injury or damage; or

(iv) threatens, with or without a condition, as is provided for under national law, to commit an offence set forth in subparagraph (a)(i), (ii) or (iii); or

(b) transports on board a ship:

(i) any explosive or radioactive material, knowing that it is intended to be used to cause, or in a threat to cause, with or without a condition, as is provided for under national law, death or serious injury or damage for the purpose of intimidating a population, or compelling a government or an international organization to do or to abstain from doing any act; or

(ii) any BCN weapon, knowing it to be a BCN weapon as defined in article 1; or

(iii) any source material, special fissionable material, or equipment or material especially designed or prepared for the processing, use or production of special fissionable material, knowing that it is intended to be used in a nuclear explosive activity or in any other nuclear activity not under safeguards pursuant to an IAEA comprehensive safeguards agreement; or

(iv) any equipment, materials or software or related technology that significantly contributes to the design, manufacture or delivery of a BCN weapon, with the intention that it will be used for such purpose.

2 It shall not be an offence within the meaning of this Convention to transport an item or material covered by paragraph 1(b)(iii) or, insofar as it relates to a nuclear weapon or other nuclear explosive device, paragraph 1(b)(iv), if such item or material is transported to or from the territory of, or is otherwise transported under the control of, a State Party to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons where:

(a) the resulting transfer or receipt, including internal to a State, of the item or material is not contrary to such State Party's obligations under the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons and,

(b) if the item or material is intended for the delivery system of a nuclear weapon or other nuclear explosive device of a State Party to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, the holding of such weapon or device is not contrary to that State Party's obligations under that Treaty.

6 The following text is added as article 3*ter* of the Convention:

Article 3*ter*

Any person commits an offence within the meaning of this Convention if that person unlawfully and intentionally transports another person on board a ship knowing that the person has committed an act that constitutes an offence set forth in article 3, 3*bis* or 3*quater* or an offence set forth in any treaty listed in the Annex, and intending to assist that person to evade criminal prosecution.

7 The following text is added as article 3*quater* of the Convention:

Article 3*quater*

Any person also commits an offence within the meaning of this Convention if that person:

(a) unlawfully and intentionally injures or kills any person in connection with the commission of any of the offences set forth in article 3, paragraph 1, article 3*bis*, or article 3*ter*; or

(b) attempts to commit an offence set forth in article 3, paragraph 1, article 3*bis*, paragraph 1(a)(i), (ii) or (iii) , or subparagraph (a) of this article; or

(c) participates as an accomplice in an offence set forth in article 3, article 3*bis*, article 3*ter,* or subparagraph (a) or (b) of this article; or

(d) organizes or directs others to commit an offence set forth in article 3, article 3*bis*, article 3*ter,* or subparagraph (a) or (b) of this article; or

(e) contributes to the commission of one or more offences set forth in article 3, article 3*bis*, article 3*ter* or subparagraph (a) or (b) of this article, by a group of persons acting with a common purpose, intentionally and either:

(i) with the aim of furthering the criminal activity or criminal purpose of the group, where such activity or purpose involves the commission of an offence set forth in article 3, 3*bis* or 3*ter*; or

(ii) in the knowledge of the intention of the group to commit an offence set forth in article 3, 3*bis* or 3*ter*.

ARTICLE 5

1 Article 5 of the Convention is replaced by the following text:

Each State Party shall make the offences set forth in articles 3, 3*bis*, 3*ter* and 3*quater* punishable by appropriate penalties which take into account the grave nature of those offences.

2 The following text is added as article *5bis* of the Convention:

Article 5*bis*

1 Each State Party, in accordance with its domestic legal principles, shall take the necessary measures to enable a legal entity located in its territory or organized under its laws to be held liable when a person responsible for management or control of that legal entity has, in that capacity, committed an offence set forth in this Convention. Such liability may be criminal, civil or administrative.

2 Such liability is incurred without prejudice to the criminal liability of individuals having committed the offences.

3 Each State Party shall ensure, in particular, that legal entities liable in accordance with paragraph 1 are subject to effective, proportionate and dissuasive criminal, civil or administrative sanctions. Such sanctions may include monetary sanctions.

ARTICLE 6

1 The *chapeau of* article 6, paragraph 1 of the Convention is replaced by the following text:

1 Each State Party shall take such measures as may be necessary to establish its jurisdiction over the offences set forth in articles 3, 3*bis*, 3*ter* and 3*quater* when the offence is committed:

2 Article 6, paragraph 3 of the Convention is replaced by the following text:

3 Any State Party which has established jurisdiction mentioned in paragraph 2 shall notify the Secretary-General. If such State Party subsequently rescinds that jurisdiction, it shall notify the Secretary-General.

3 Article 6, paragraph 4 of the Convention is replaced by the following text:

4 Each State Party shall take such measures as may be necessary to establish its jurisdiction over the offences set forth in articles 3, 3*bis*, 3*ter* and 3*quater* in cases where the alleged offender is present in its territory and it does not extradite the alleged offender to any of the States Parties which have established their jurisdiction in accordance with paragraphs 1 and 2 of this article.

ARTICLE 7

The following text is added as the Annex to the Convention:

ANNEX

1 Convention for the Suppression of Unlawful Seizure of Aircraft, done at The Hague on 16 December 1970.

2 Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Civil Aviation, done at Montreal on 23 September 1971.

3 Convention on the Prevention and Punishment of Crimes against Internationally Protected Persons, including Diplomatic Agents, adopted by the General Assembly of the United Nations on 14 December 1973.

4 International Convention against the Taking of Hostages, adopted by the General Assembly of the United Nations on 17 December 1979.

5 Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, done at Vienna on 26 October 1979.

6 Protocol for the Suppression of Unlawful Acts of Violence at Airports Serving International Civil Aviation, supplementary to the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Civil Aviation, done at Montreal on 24 February 1988.

7 Protocol for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Fixed Platforms Located on the Continental Shelf, done at Rome on 10 March 1988.

8 International Convention for the Suppression of Terrorist Bombings, adopted by the General Assembly of the United Nations on 15 December 1997.

9 International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism, adopted by the General Assembly of the United Nations on 9 December 1999.

ARTICLE 8

1 Article 8, paragraph 1 of the Convention is replaced by the following text:

1 The master of a ship of a State Party (the "flag State") may deliver to the authorities of any other State Party (the "receiving State") any person who the master has reasonable grounds to believe has committed an offence set forth in article 3, 3*bis*, 3*ter*, or 3*quater*.

2 The following text is added as article 8*bis* of the Convention:

Article 8*bis*

1 States Parties shall co-operate to the fullest extent possible to prevent and suppress unlawful acts covered by this Convention, in conformity with international law, and shall respond to requests pursuant to this article as expeditiously as possible.

2 Each request pursuant to this article should, if possible, contain the name of the suspect ship, the IMO ship identification number, the port of registry, the ports of origin and destination, and any other relevant information. If a request is conveyed orally, the requesting Party shall confirm the request in writing as soon as possible. The requested Party shall acknowledge its receipt of any written or oral request immediately.

3 States Parties shall take into account the dangers and difficulties involved in boarding a ship at sea and searching its cargo, and give consideration to whether other appropriate measures agreed between the States concerned could be more safely taken in the next port of call or elsewhere.

4 A State Party that has reasonable grounds to suspect that an offence set forth in article 3, 3*bis*, 3*ter* or 3*quater* has been, is being or is about to be committed involving a ship flying its flag, may request the assistance of other States Parties in preventing or suppressing that offence. The States Parties so requested shall use their best endeavours to render such assistance within the means available to them.

5 Whenever law enforcement or other authorized officials of a State Party ("the requesting Party") encounter a ship flying the flag or displaying marks of registry of another State Party ("the first Party") located seaward of any State's territorial sea, and the requesting Party has reasonable grounds to suspect that the ship or a person on board the ship has been, is or is about to be involved in the commission of an offence set forth in article 3, 3*bis*, 3*ter* or 3*quater*, and the requesting Party desires to board,

(a) it shall request, in accordance with paragraphs 1 and 2 that the first Party confirm the claim of nationality, and

(b) if nationality is confirmed, the requesting Party shall ask the first Party (hereinafter referred to as "the flag State") for authorization to board and to take appropriate measures with regard to that ship which may include stopping, boarding and searching the ship, its cargo and persons on board, and questioning the persons on board in order to determine if an offence set forth in article 3, 3*bis*, 3*ter* or 3*quater* has been, is being or is about to be committed, and

(c) the flag State shall either:

(i) authorize the requesting Party to board and to take appropriate measures set out in subparagraph (b), subject to any conditions it may impose in accordance with paragraph 7; or

(ii) conduct the boarding and search with its own law enforcement or other officials; or

(iii) conduct the boarding and search together with the requesting Party, subject to any conditions it may impose in accordance with paragraph 7; or

(iv) decline to authorize a boarding and search.

The requesting Party shall not board the ship or take measures set out in subparagraph (b) without the express authorization of the flag State.

(d) Upon or after depositing its instrument of ratification, acceptance, approval or accession, a State Party may notify the Secretary-General that, with respect to ships flying its flag or displaying its mark of registry, the requesting Party is granted authorization to board and search the ship, its cargo and persons on board, and to question the persons on board in order to locate and examine documentation of its nationality and determine if an offence set forth in article 3, 3*bis*, 3*ter* or 3*quater* has been, is being or is about to be committed, if there is no response from the first Party within four hours of acknowledgement of receipt of a request to confirm nationality.

(e) Upon or after depositing its instrument of ratification, acceptance, approval or accession, a State Party may notify the Secretary-General that, with respect to ships flying its flag or displaying its mark of registry, the requesting Party is authorized to board and search a ship, its cargo and persons on board, and to question the persons on board in order to determine if an offence set forth in article 3, 3*bis*, 3*ter* or 3*quater* has been, is being or is about to be committed.

The notifications made pursuant to this paragraph can be withdrawn at any time.

6 When evidence of conduct described in article 3, 3*bis*, 3*ter* or 3*quater* is found as the result of any boarding conducted pursuant to this article, the flag State may authorize the requesting Party to detain the ship, cargo and persons on board pending receipt of disposition instructions from the flag State. The requesting Party shall promptly inform the flag State of the results of a boarding, search, and detention conducted pursuant to this article. The requesting Party shall also promptly inform the flag State of the discovery of evidence of illegal conduct that is not subject to this Convention.

7 The flag State, consistent with the other provisions of this Convention, may subject its authorization under paragraph 5 or 6 to conditions, including obtaining additional information from the requesting Party, and conditions relating to responsibility for and the extent of measures to be taken. No additional measures may be taken without the express authorization of the flag State, except when necessary to relieve imminent danger to the lives of persons or where those measures derive from relevant bilateral or multilateral agreements.

8 For all boardings pursuant to this article, the flag State has the right to exercise jurisdiction over a detained ship, cargo or other items and persons on board, including seizure, forfeiture, arrest and prosecution. However, the flag State may, subject to its constitution and laws, consent to the exercise of jurisdiction by another State having jurisdiction under article 6.

9 When carrying out the authorized actions under this article, the use of force shall be avoided except when necessary to ensure the safety of its officials and persons on board, or where the officials are obstructed in the execution of the authorized actions. Any use of force pursuant to this article shall not exceed the minimum degree of force which is necessary and reasonable in the circumstances.

10 Safeguards:

(a) Where a State Party takes measures against a ship in accordance with this article, it shall:

(i) take due account of the need not to endanger the safety of life at sea;

(ii) ensure that all persons on board are treated in a manner which preserves their basic human dignity, and in compliance with the applicable provisions of international law, including international human rights law;

(iii) ensure that a boarding and search pursuant to this article shall be conducted in accordance with applicable international law;

(iv) take due account of the safety and security of the ship and its cargo;

(v) take due account of the need not to prejudice the commercial or legal interests of the flag State;

(vi) ensure, within available means, that any measure taken with regard to the ship or its cargo is environmentally sound under the circumstances;

(vii) ensure that persons on board against whom proceedings may be commenced in connection with any of the offences set forth in article 3, 3*bis*, 3*ter* or *3quater* are afforded the protections of paragraph 2 of article 10, regardless of location;

(viii) ensure that the master of a ship is advised of its intention to board, and is, or has been, afforded the opportunity to contact the ship's owner and the flag State at the earliest opportunity; and

(ix) take reasonable efforts to avoid a ship being unduly detained or delayed.

(b) Provided that authorization to board by a flag State shall not *per se* give rise to its liability, States Parties shall be liable for any damage, harm or loss attributable to them arising from measures taken pursuant to this article when:

(i) the grounds for such measures prove to be unfounded, provided that the ship has not committed any act justifying the measures taken; or

(ii) such measures are unlawful or exceed those reasonably required in light of available information to implement the provisions of this article.

States Parties shall provide effective recourse in respect of such damage, harm or loss.

(c) Where a State Party takes measures against a ship in accordance with this Convention, it shall take due account of the need not to interfere with or to affect:

(i) the rights and obligations and the exercise of jurisdiction of coastal States in accordance with the international law of the sea; or

(ii) the authority of the flag State to exercise jurisdiction and control in administrative, technical and social matters involving the ship.

(d) Any measure taken pursuant to this article shall be carried out by law enforcement or other authorized officials from warships or military aircraft, or from other ships or aircraft clearly marked and identifiable as being on government service and authorized to that effect and, notwithstanding articles 2 and 2*bis*, the provisions of this article shall apply.

(e) For the purposes of this article "law enforcement or other authorized officials" means uniformed or otherwise clearly identifiable members of law enforcement or other government authorities duly authorized by their government. For the specific purpose of law enforcement under this Convention, law enforcement or other authorized officials shall provide appropriate government-issued identification documents for examination by the master of the ship upon boarding.

11 This article does not apply to or limit boarding of ships conducted by any State Party in accordance with international law, seaward of any State's territorial sea, including boardings based upon the right of visit, the rendering of assistance to persons, ships and property in distress or peril, or an authorization from the flag State to take law enforcement or other action.

12 States Parties are encouraged to develop standard operating procedures for joint operations pursuant to this article and consult, as appropriate, with other States Parties with a view to harmonizing such standard operating procedures for the conduct of operations.

13 States Parties may conclude agreements or arrangements between them to facilitate law enforcement operations carried out in accordance with this article.

14 Each State Party shall take appropriate measures to ensure that its law enforcement or other authorized officials, and law enforcement or other authorized officials of other States Parties acting on its behalf, are empowered to act pursuant to this article.

15 Upon or after depositing its instrument of ratification, acceptance, approval or accession, each State Party shall designate the authority, or, where necessary, authorities to receive and respond to requests for assistance, for confirmation of nationality, and for authorization to take appropriate measures. Such designation, including contact information, shall be notified to the Secretary-General within one month of becoming a Party, who shall inform all other States Parties within one month of the designation. Each State Party is responsible for providing prompt notice through the Secretary-General of any changes in the designation or contact information.

ARTICLE 9

Article 10, paragraph 2 is replaced by the following text:

2 Any person who is taken into custody, or regarding whom any other measures are taken or proceedings are being carried out pursuant to this Convention, shall be guaranteed fair treatment, including enjoyment of all rights and guarantees in conformity with the law of the State in the territory of which that person is present and applicable provisions of international law, including international human rights law.

ARTICLE 10

1 Article 11, paragraphs 1, 2, 3 and 4 are replaced by the following text:

1 The offences set forth in articles 3, 3*bis*, 3*ter* and 3*quater* shall be deemed to be included as extraditable offences in any extradition treaty existing between any of the States Parties. States Parties undertake to include such offences as extraditable offences in every extradition treaty to be concluded between them.

2 If a State Party which makes extradition conditional on the existence of a treaty receives a request for extradition from another State Party with which it has no extradition treaty, the requested State Party may, at its option, consider this Convention as a legal basis for extradition in respect of the offences set forth in articles 3, 3*bis*, 3*ter* and 3*quater*. Extradition shall be subject to the other conditions provided by the law of the requested State Party.

3 States Parties which do not make extradition conditional on the existence of a treaty shall recognize the offences set forth in articles 3, 3*bis*, 3*ter* and 3*quater* as extraditable offences between themselves, subject to the conditions provided by the law of the requested State Party.

4 If necessary, the offences set forth in articles 3, 3*bis*, 3*ter* and 3*quater* shall be treated, for the purposes of extradition between States Parties, as if they had been committed not only in the place in which they occurred but also in a place within the jurisdiction of the State Party requesting extradition.

2 The following text is added as article 11*bis*, of the Convention:

Article 11*bis*

None of the offences set forth in article 3, 3*bis*, 3*ter* or 3*quater* shall be regarded for the purposes of extradition or mutual legal assistance as a political offence or as an offence connected with a political offence or as an offence inspired by political motives. Accordingly, a request for extradition or for mutual legal assistance based on such an offence may not be refused on the sole ground that it concerns a political offence or an offence connected with a political offence or an offence inspired by political motives.

3 The following text is added as article 11*ter* of the Convention:

Article 11*ter*

Nothing in this Convention shall be interpreted as imposing an obligation to extradite or to afford mutual legal assistance, if the requested State Party has substantial grounds for believing that the request for extradition for offences set forth in article 3, 3*bis*, 3*ter* or 3*quater* or for mutual legal assistance with respect to such offences has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality, ethnic origin, political opinion or gender, or that compliance with the request would cause prejudice to that person's position for any of these reasons.

ARTICLE 11

1 Article 12, paragraph 1 of the Convention is replaced by the following text:

1 States Parties shall afford one another the greatest measure of assistance in connection with criminal proceedings brought in respect of the offences set forth in articles 3, 3*bis*, 3*ter* and 3*quater*, including assistance in obtaining evidence at their disposal necessary for the proceedings.

2 The following text is added as article 12*bis* of the Convention:

Article 12*bis*

1 A person who is being detained or is serving a sentence in the territory of one State Party whose presence in another State Party is requested for purposes of identification, testimony or otherwise providing assistance in obtaining evidence for the investigation or prosecution of offences set forth in article 3, 3*bis*, 3*ter* or 3*quater* may be transferred if the following conditions are met:

(a) the person freely gives informed consent; and

(b) the competent authorities of both States agree, subject to such conditions as those States may deem appropriate.

2 For the purposes of this article:

(a) the State to which the person is transferred shall have the authority and obligation to keep the person transferred in custody, unless otherwise requested or authorized by the State from which the person was transferred;

(b) the State to which the person is transferred shall without delay implement its obligation to return the person to the custody of the State from which the person was transferred as agreed beforehand, or as otherwise agreed, by the competent authorities of both States;

(c) the State to which the person is transferred shall not require the State from which the person was transferred to initiate extradition proceedings for the return of the person;

(d) the person transferred shall receive credit for service of the sentence being served in the State from which the person was transferred for time spent in the custody of the State to which the person was transferred.

3 Unless the State Party from which a person is to be transferred in accordance with this article so agrees, that person, whatever that person's nationality, shall not be prosecuted or detained or subjected to any other restriction of personal liberty in the territory of the State to which that person is transferred in respect of acts or convictions anterior to that person's departure from the territory of the State from which such person was transferred.

ARTICLE 12

Article 13 of the Convention is replaced by the following text:

1 States Parties shall co-operate in the prevention of the offences set forth in articles 3, 3*bis*, 3*ter* and 3*quater*, particularly by:

(a) taking all practicable measures to prevent preparation in their respective territories for the commission of those offences within or outside their territories;

(b) exchanging information in accordance with their national law, and co-ordinating administrative and other measures taken as appropriate to prevent the commission of offences set forth in articles 3, 3*bis*, 3*ter* and 3*quater*.

2 When, due to the commission of an offence set forth in article 3, 3bis, 3*ter* or 3*quater*, the passage of a ship has been delayed or interrupted, any State Party in whose territory the ship or passengers or crew are present shall be bound to exercise all possible efforts to avoid a ship, its passengers, crew or cargo being unduly detained or delayed.

ARTICLE 13

Article 14 of the Convention is replaced by the following text:

Any State Party having reason to believe that an offence set forth in article 3, 3*bis*, 3*ter* or 3*quater* will be committed shall, in accordance with its national law, furnish as promptly as possible any relevant information in its possession to those States which it believes would be the States having established jurisdiction in accordance with article 6.

ARTICLE 14

Article 15, paragraph 3 of the Convention is replaced by the following text:

3 The information transmitted in accordance with paragraphs 1 and 2 shall be communicated by the Secretary-General to all States Parties, to Members of the Organization, to other States concerned, and to the appropriate international intergovernmental organizations.

ARTICLE 15

Interpretation and application

1 The Convention and this Protocol shall, as between the Parties to this Protocol, be read and interpreted together as one single instrument.

2 Articles 1 to 16 of the Convention, as revised by this Protocol, together with articles 17 to 24 of this Protocol and the Annex thereto, shall constitute and be called the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation, 2005 (2005 SUA Convention).

ARTICLE 16

The following text is added as article 16*bis* of the Convention:

Final clauses of the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation, 2005

The final clauses of the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation, 2005 shall be articles 17 to 24 of the Protocol of 2005 to the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation. . References in this Convention to States Parties shall be taken to mean references to States Parties to that Protocol.

FINAL CLAUSES

ARTICLE 17

Signature, ratification, acceptance, approval and accession

1 This Protocol shall be open for signature at the Headquarters of the Organization from 14 February 2006 to 13 February 2007 and shall thereafter remain open for accession.

2 States may express their consent to be bound by this Protocol by:

(a) signature without reservation as to ratification, acceptance or approval; or

(b) signature subject to ratification, acceptance or approval, followed by ratification, acceptance or approval; or

(c) accession.

3 Ratification, acceptance, approval or accession shall be effected by the deposit of an instrument to that effect with the Secretary-General.

4 Only a State which has signed the Convention without reservation as to ratification, acceptance or approval, or has ratified, accepted, approved or acceded to the Convention may become a Party to this Protocol.

ARTICLE 18

Entry into force

1 This Protocol shall enter into force ninety days following the date on which twelve States have either signed it without reservation as to ratification, acceptance or approval, or have deposited an instrument of ratification, acceptance, approval or accession with the Secretary-General.

2 For a State which deposits an instrument of ratification, acceptance, approval or accession in respect of this Protocol after the conditions in paragraph 1 for entry into force thereof have been met, the ratification, acceptance, approval or accession shall take effect ninety days after the date of such deposit.

ARTICLE 19

Denunciation

1 This Protocol may be denounced by any State Party at any time after the date on which this Protocol enters into force for that State.

2 Denunciation shall be effected by the deposit of an instrument of denunciation with the Secretary-General.

3 A denunciation shall take effect one year, or such longer period as may be specified in the instrument of denunciation, after the deposit of the instrument with the Secretary-General.

ARTICLE 20

Revision and amendment

1 A conference for the purpose of revising or amending this Protocol may be convened by the Organization.

2 The Secretary-General shall convene a conference of States Parties to this Protocol for revising or amending the Protocol, at the request of one third of the States Parties, or ten States Parties, whichever is the higher figure.

3 Any instrument of ratification, acceptance, approval or accession deposited after the date of entry into force of an amendment to this Protocol shall be deemed to apply to the Protocol as amended.

ARTICLE 21

Declarations

1 Upon depositing its instrument of ratification, acceptance, approval or accession, a State Party which is not a party to a treaty listed in the Annex may declare that, in the application of this Protocol to the State Party, the treaty shall be deemed not to be included in article 3*ter*. The declaration shall cease to have effect as soon as the treaty enters into force for the State Party, which shall notify the Secretary-General of this fact.

2 When a State Party ceases to be a party to a treaty listed in the Annex, it may make a declaration as provided for in this article, with respect to that treaty.

3 Upon depositing its instrument of ratification, acceptance, approval or accession, a State Party may declare that it will apply the provisions of article 3*ter* in accordance with the principles of its criminal law concerning family exemptions of liability.

ARTICLE 22

Amendments to the Annex

1 The Annex may be amended by the addition of relevant treaties that:

(a) are open to the participation of all States;

(b) have entered into force; and

(c) have been ratified, accepted, approved or acceded to by at least twelve States Parties to this Protocol.

2 After the entry into force of this Protocol, any State Party thereto may propose such an amendment to the Annex. Any proposal for an amendment shall be communicated to the Secretary-General in written form. The Secretary-General shall circulate any proposed amendment that meets the requirements of paragraph 1 to all members of the Organization and seek from States Parties to this Protocol their consent to the adoption of the proposed amendment.

3 The proposed amendment to the Annex shall be deemed adopted after more than twelve of the States Parties to this Protocol consent to it by written notification to the Secretary-General.

4 The adopted amendment to the Annex shall enter into force thirty days after the deposit with the Secretary-General of the twelfth instrument of ratification, acceptance or approval of such amendment for those States Parties to this Protocol that have deposited such an instrument. For each State Party to this Protocol ratifying, accepting or approving the amendment after the deposit of the twelfth instrument with the Secretary-General, the amendment shall enter into force on the thirtieth day after deposit by such State Party of its instrument of ratification, acceptance or approval.

ARTICLE 23

Depositary

1 This Protocol and any amendments adopted under articles 20 and 22 shall be deposited with the Secretary-General.

2 The Secretary-General shall:

(a) inform all States which have signed this Protocol or acceded to this Protocol of:

(i) each new signature or deposit of an instrument of ratification, acceptance, approval or accession together with the date thereof;

(ii) the date of the entry into force of this Protocol;

(iii) the deposit of any instrument of denunciation of this Protocol together with the date on which it is received and the date on which the denunciation takes effect;

(iv) any communication called for by any article of this Protocol;

(v) any proposal to amend the Annex which has been made in accordance with article 22, paragraph 2;

(vi) any amendment deemed to have been adopted in accordance with article 22, paragraph 3;

(vii) any amendment ratified, accepted or approved in accordance with article 22, paragraph 4, together with the date on which that amendment shall enter into force; and

(b) transmit certified true copies of this Protocol to all States which have signed or acceded to this Protocol.

3 As soon as this Protocol enters into force, a certified true copy of the text shall be transmitted by the Secretary-General to the Secretary-General of the United Nations for registration and publication in accordance with Article 102 of the Charter of the United Nations.

ARTICLE 24

Languages

This Protocol is established in a single original in the Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish languages, each text being equally authentic.

DONE AT LONDON this fourteenth day of October two thousand and five.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorized by their respective Governments for that purpose, have signed this Protocol.

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

PROTOCOLE DE 2005 RELATIF À LA CONVENTION POUR LA RÉPRESSION D'ACTES ILLICITES CONTRE LA SÉCURITÉ DE LA NAVIGATION MARITIME

Préambule

LES ÉTATS PARTIES au présent Protocole,

ÉTANT PARTIES à la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime, conclue à Rome le 10 mars 1988,

RECONNAISSANT que les actes terroristes constituent une menace pour la paix et la sécurité internationales,

AYANT À L'ESPRIT la résolution A.924(22) de l'Assemblée de l'Organisation maritime internationale qui demande de réviser les mesures techniques et juridiques internationales existantes et d'envisager de nouvelles mesures permettant de prévenir et réprimer le terrorisme à l'encontre des navires et d'améliorer la sûreté à bord et à terre, de façon à réduire les risques pour les passagers, les équipages et le personnel portuaire, à bord des navires et dans les zones portuaires, ainsi que pour les navires et leurs cargaisons,

CONSCIENTS de la Déclaration sur les mesures visant à éliminer le terrorisme international, annexée à la résolution 49/60 de l'Assemblée générale des Nations Unies du 9 décembre 1994, dans laquelle, entre autres dispositions, les États Membres de l'Organisation des Nations Unies réaffirment solennellement leur condamnation catégorique, comme criminels et injustifiables, de tous les actes, méthodes et pratiques terroristes, où qu'ils se produisent et quels qu'en soient les auteurs, notamment ceux qui compromettent les relations amicales entre les États et les peuples et menacent l'intégrité territoriale et la sécurité des États,

PRENANT NOTE de la résolution 51/210 de l'Assemblée générale des Nations Unies du 17 décembre 1996 et de la Déclaration complétant la Déclaration de 1994 sur les mesures visant à éliminer le terrorisme international qui y est annexée,

RAPPELANT les résolutions 1368 (2001) et 1373 (2001) du Conseil de sécurité des Nations Unies, qui expriment la volonté de la communauté internationale de combattre le terrorisme sous toutes ses formes et dans toutes ses manifestations et qui confient des tâches et des responsabilités aux États à cette fin, et compte tenu des menaces que les attentats terroristes continuent de faire peser,

RAPPELANT AUSSI la résolution 1540 (2004) du Conseil de sécurité des Nations Unies qui reconnaît qu'il est nécessaire que tous les États prennent d'urgence des mesures effectives supplémentaires pour empêcher la prolifération des armes nucléaires, chimiques et biologiques et de leurs vecteurs,

RAPPELANT EN OUTRE la Convention relative aux infractions et à certains autres actes survenant à bord des aéronefs, conclue à Tokyo le 14 septembre 1963; la Convention pour la répression de la capture illicite d'aéronefs, conclue à La Haye le 16 décembre 1970; la Convention pour la répression d'actes illicites dirigés contre la sécurité de l'aviation civile, conclue à Montréal le 23 septembre 1971; la Convention sur la prévention et la répression des infractions contre les personnes jouissant d'une protection internationale, y compris les agents diplomatiques, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 14 décembre 1973; la Convention internationale contre la prise d'otages, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 17 décembre 1979; la Convention sur la protection physique des matières nucléaires, conclue à Vienne le 26 octobre 1979, ainsi que les amendements y relatifs, adoptés le 8 juillet 2005; le Protocole pour la répression des actes illicites de violence dans les aéroports servant à l'aviation civile internationale, conclu à Montréal le 24 février 1988, en complément de la Convention pour la répression d'actes illicites dirigés contre la sécurité de l'aviation civile; le Protocole pour la répression d'actes illicites contre la sécurité des plates-formes fixes situées sur le plateau continental, conclu à Rome le 10 mars 1988; la Convention sur le marquage des explosifs plastiques et en feuilles aux fins de détection, conclue à Montréal le 1er mars 1991; la Convention internationale pour la répression des attentats terroristes à l'explosif, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 15 décembre 1997; la Convention internationale pour la répression du financement du terrorisme, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 9 décembre 1999, et la Convention internationale pour la répression des actes de terrorisme nucléaire, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 13 avril 2005,

TENANT COMPTE de l'importance de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer, conclue à Montego Bay le 10 décembre 1982, et du droit international coutumier de la mer,

NOTANT la résolution 59/46 de l'Assemblée générale des Nations Unies, qui réaffirme que la coopération internationale, ainsi que les mesures prises par les États pour lutter contre le terrorisme, devraient être appliquées dans le respect des principes consacrés par la Charte des Nations Unies, des principes du droit international et des conventions internationales pertinentes, ainsi que la résolution 59/24 de l'Assemblée générale des Nations Unies, qui engage vivement les États à devenir parties à la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime et à son protocole, les invite à participer à l'examen de ces instruments par le Comité juridique de l'Organisation maritime internationale afin de renforcer les moyens de lutter contre ces actes illicites, y compris les actes terroristes, et les engage de même vivement à prendre les mesures voulues pour assurer l'application effective de ces instruments, en particulier en adoptant, s'il y a lieu, des dispositions législatives pour faire en sorte de disposer d'un cadre d'intervention approprié face aux vols à main armée et aux actes terroristes commis en mer,

NOTANT ÉGALEMENT l'importance des amendements à la Convention internationale de 1974 pour la sauvegarde de la vie humaine en mer et du Code international pour la sûreté des navires et des installations portuaires (Code ISPS), qui ont été adoptés en 2002 par la Conférence des Gouvernements contractants à ladite convention en vue de mettre en place un cadre technique international approprié faisant appel à la coopération entre les gouvernements, les organismes publics, les administrations nationales et locales et les secteurs maritime et portuaire pour détecter les menaces contre la sûreté et prendre des mesures de sauvegarde contre les incidents de sûreté qui menacent les navires ou les installations portuaires utilisés dans le commerce international,

NOTANT EN OUTRE la résolution 58/187 de l'Assemblée générale des Nations Unies, qui réaffirme que les États doivent faire en sorte que toute mesure prise pour combattre le terrorisme respecte les obligations qui leur incombent en vertu du droit international, en particulier des instruments internationaux relatifs aux droits de l'homme et aux réfugiés, ainsi qu'au droit humanitaire,

ESTIMANT qu'il est nécessaire d'adopter des dispositions en complément de celles de la Convention, en vue de réprimer de nouveaux actes de violence à caractère terroriste contre la sûreté et la sécurité de la navigation maritime internationale et de renforcer l'effet utile de la Convention,

SONT CONVENUS de ce qui suit :

ARTICLE PREMIER

Aux fins du présent Protocole :

1 "Convention" s'entend de la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime, conclue à Rome le 10 mars 1988.

2 "Organisation" s'entend de l'Organisation maritime internationale (OMI).

3 "Secrétaire général" s'entend du Secrétaire général de l'Organisation.

ARTICLE 2

1 **Modifier l'article premier de la Convention comme suit :**

Article premier

1 Aux fins de la présente Convention :

a) "Navire" s'entend d'un bâtiment de mer de quelque type que ce soit, qui n'est pas attaché en permanence au fond de la mer, y compris les engins à portance dynamique, les engins submersibles ou tout autre engin flottant.

b) On entend par "transporter" engager, organiser le mouvement d'une personne ou d'un produit ou exercer un contrôle effectif, y compris un pouvoir décisionnel, sur ce mouvement.

c) "Dommages corporels ou matériels graves" s'entend des :

i) dommages corporels graves; ou

ii) destructions massives d'un lieu public, d'une installation gouvernementale ou publique, d'une infrastructure ou d'un système de transport public entraînant des pertes économiques considérables; ou

iii) dommages substantiels à l'environnement, notamment l'air, le sol, les eaux, la faune ou la flore.

d) "Armes BCN" s'entend :

i) des "armes biologiques" qui sont :

1) des agents microbiologiques ou autres agents biologiques, ainsi que des toxines quels qu'en soient l'origine ou le mode de production, de types et en quantités qui ne sont pas destinés à des fins prophylactiques, de protection ou à d'autres fins pacifiques; ou

2) des armes, de l'équipement ou des vecteurs destinés à l'emploi de tels agents ou toxines à des fins hostiles ou dans des conflits armés;

ii) des "armes chimiques" qui sont, pris ensemble ou séparément :

1) des produits chimiques toxiques et leurs précurseurs, à l'exception de ceux qui sont destinés à :

A) des fins industrielles, agricoles, de recherche, des fins médicales, pharmaceutiques ou d'autres fins pacifiques; ou

B) des fins de protection, à savoir les fins ayant un rapport direct avec la protection contre les produits chimiques toxiques et la protection contre les armes chimiques; ou

C) des fins militaires sans rapport avec l'emploi d'armes chimiques et qui ne sont pas tributaires de l'emploi, en tant que moyen de guerre, des propriétés toxiques de produits chimiques; ou

D) des fins de maintien de l'ordre public, y compris de lutte antiémeute sur le plan intérieur,

aussi longtemps que les types et quantités en jeu sont compatibles avec de telles fins;

2) des munitions et dispositifs spécifiquement conçus pour provoquer la mort ou d'autres dommages par l'action toxique des produits chimiques toxiques définis à l'alinéa ii) 1), qui seraient libérés du fait de l'emploi de ces munitions et dispositifs;

3) tout matériel spécifiquement conçu pour être utilisé en liaison directe avec l'emploi des munitions et dispositifs définis à l'alinéa ii) 2);

iii) des armes nucléaires et autres dispositifs explosifs nucléaires.

e) "Produit chimique toxique" s'entend de tout produit chimique qui, par son action chimique sur des processus biologiques, peut provoquer chez les êtres humains ou les animaux la mort, une incapacité temporaire ou des dommages permanents. Cela comprend tous les produits chimiques de ce type, quels qu'en soient l'origine ou le mode de fabrication, qu'ils soient obtenus dans des installations, dans des munitions ou ailleurs.

f) "Précurseur" s'entend de tout réactif chimique qui entre à un stade quelconque dans la fabrication d'un produit chimique toxique, quel que soit le procédé utilisé. Cela comprend tout composant clé d'un système chimique binaire ou à composants multiples.

g) "Organisation" s'entend de l'Organisation maritime internationale (OMI).

h) "Secrétaire général" s'entend du Secrétaire général de l'Organisation.

2 Aux fins de la présente Convention :

a) les expressions "lieu public", "installation gouvernementale ou publique", "infrastructure ", et " système de transport public" s'entendent au sens de la Convention internationale pour la répression des attentats terroristes à l'explosif, conclue à New York le 15 décembre 1997; et

b) les expressions "matière brute" et "produit fissile spécial" s'entendent au sens du Statut de l'Agence internationale de l'énergie atomique (AIEA), établi à New York le 26 octobre 1956.

ARTICLE 3

Ajouter le texte suivant en tant qu'article 2*bis* de la Convention :

Article 2*bis*

1 Aucune disposition de la présente Convention n'a d'incidence sur les autres droits, obligations et responsabilités des États et des individus en vertu du droit international, en particulier des buts et principes de la Charte des Nations Unies, du droit international relatif aux droits de l'homme et aux réfugiés et du droit international humanitaire.

2 La présente Convention ne s'applique pas aux activités des forces armées en période de conflit armé, au sens donné à ces termes en droit international humanitaire, qui sont régies par ce droit, ni aux activités menées par les forces armées d'un État dans l'exercice de leurs fonctions officielles, en tant qu'elles sont régies par d'autres règles de droit international.

3 Aucune disposition de la présente Convention ne porte atteinte aux droits, obligations et responsabilités qui découlent du Traité sur la non-prolifération des armes nucléaires, conclu à Washington, Londres et Moscou le 1er juillet 1968, de la Convention sur l'interdiction de la mise au point, de la fabrication et du stockage des armes bactériologiques (biologiques) ou à toxines et sur leur destruction, conclue à Washington, Londres et Moscou le 10 avril 1972 ou de la Convention sur l'interdiction de la mise au point, de la fabrication, du stockage et de l'emploi des armes chimiques et sur leur destruction, conclue à Paris le 13 janvier 1993, pour les États Parties à ces traités.

ARTICLE 4

1 **Remplacer la phrase d'introduction du paragraphe 1 de l'article 3 de la Convention par le texte suivant :**

Commet une infraction au sens de la présente Convention toute personne qui illicitement et délibérément :

2 Paragraphe 1 f) de l'article 3 de la Convention : modification sans objet en français.

3 Supprimer le paragraphe 1 g) de l'article 3 de la Convention.

4 Remplacer le paragraphe 2 de l'article 3 de la Convention par le texte suivant :

2 Commet également une infraction toute personne qui menace de commettre l'une quelconque des infractions visées aux paragraphes 1 b), c) et e), si cette menace est de nature à compromettre la sécurité de la navigation du navire en question, ladite menace étant assortie ou non, en vertu du droit interne, d'une condition, afin de contraindre une personne physique ou morale à accomplir ou à s'abstenir d'accomplir un acte quelconque.

5 Ajouter le texte ci-après en tant qu'article 3*bis* de la Convention :

Article 3*bis*

1 Commet une infraction au sens de la présente Convention toute personne qui illicitement et délibérément :

a) lorsque cet acte, par sa nature ou son contexte, vise à intimider une population ou à contraindre un gouvernement ou une organisation internationale à accomplir ou à s'abstenir d'accomplir un acte quelconque :

i) utilise contre ou à bord d'un navire, ou déverse à partir d'un navire, des explosifs, des matières radioactives ou des armes BCN, d'une manière qui provoque ou risque de provoquer la mort ou des dommages corporels ou matériels graves; ou

ii) déverse, à partir d'un navire, des hydrocarbures, du gaz naturel liquéfié, ou d'autres substances nocives ou potentiellement dangereuses, qui ne sont pas visés à l'alinéa a) i), en quantités ou concentrations qui provoquent ou risquent de provoquer des dommages corporels ou matériels graves; ou

iii) utilise un navire d'une manière qui provoque la mort ou des dommages corporels ou matériels graves; ou

iv) menace de commettre l'une quelconque des infractions visées à l'alinéa a) i), ii) ou iii), ladite menace étant assortie ou non, en vertu du droit interne, d'une condition; ou

b) transporte à bord d'un navire :

i) des explosifs ou des matières radioactives, en sachant que ceux-ci sont destinés à provoquer ou à menacer de provoquer la mort, des dommages corporels ou matériels graves, ladite menace étant assortie ou non, en vertu du droit interne, d'une condition, afin d'intimider une population ou de contraindre un gouvernement ou une organisation internationale à accomplir ou à s'abstenir d'accomplir un acte quelconque; ou

ii) toute arme BCN, en sachant qu'il s'agit d'une arme BCN au sens de l'article premier; ou

iii) des matières brutes ou produits fissiles spéciaux, équipements ou matières spécialement conçus ou préparés pour le traitement, l'utilisation ou la production de produits fissiles spéciaux, en sachant que ces matières, produits ou équipements sont destinés à une activité explosive nucléaire ou à toute autre activité nucléaire non soumise à des garanties en vertu d'un accord de garanties généralisées de l'AIEA; ou

iv) des équipements, matières ou logiciels ou des technologies connexes qui contribuent de manière significative à la conception, la fabrication ou au lancement d'une arme BCN, en ayant l'intention de les utiliser à cette fin.

2 Ne constitue pas une infraction au sens de la Convention le fait de transporter des biens ou matières visés au paragraphe 1 b) iii) ou, dans la mesure où ils ont un rapport avec une arme nucléaire ou autre dispositif explosif nucléaire, au paragraphe 1 b) iv), si ces biens ou matières sont transportés à destination ou en provenance du territoire d'un État Partie au Traité sur la non-prolifération des armes nucléaires ou sous son contrôle, lorsque :

a) le transfert ou la réception des biens ou matières qui en résulte, y compris à l'intérieur d'un État, n'est pas contraire aux obligations de cet État Partie découlant du Traité sur la non-prolifération des armes nucléaires, et

b) si les biens ou matières sont destinés à un vecteur d'une arme nucléaire ou autre dispositif explosif nucléaire d'un État Partie au Traité sur la non-prolifération des armes nucléaires, le fait de détenir cette arme ou ce dispositif n'est pas contraire aux obligations de cet État Partie découlant dudit Traité.

6 Ajouter le texte ci-après en tant qu'article 3*ter* de la Convention

Article 3*ter*

1 Commet une infraction au sens de la présente Convention toute personne qui illicitement et délibérément transporte à bord d'un navire une autre personne en sachant que cette personne a commis un acte qui constitue une infraction visée à l'article 3, 3*bis* ou 3*quater* ou une des infractions visées par l'un des traités énumérés dans l'Annexe et en ayant l'intention d'aider cette personne à échapper à des poursuites pénales.

7 **Ajouter le texte ci-après en tant qu'article 3*quater* de la Convention :**

Article 3*quater*

Commet également une infraction au sens de la présente Convention toute personne qui :

a) illicitement et délibérément blesse ou tue toute personne, lorsque ces faits présentent un lien de connexité avec la commission de l'une des infractions visées au paragraphe 1 de l'article 3 ou à l'article 3*bis* ou 3*ter;* ou

b) tente de commettre une infraction visée au paragraphe 1 de l'article 3, au paragraphe 1 a) i), ii) ou iii) de l'article 3*bis* ou à l'alinéa a) du présent article; ou

c) se rend complice d'une infraction visée à l'article 3, 3*bis* ou 3*ter* ou à l'alinéa a) ou b) du présent article; ou

d) organise la commission d'une infraction visée à l'article 3, 3*bis* ou 3*ter* ou à l'alinéa a) ou b) du présent article ou donne l'ordre à d'autres personnes de la commettre; ou

e) contribue à la commission de l'une ou plusieurs des infractions visées à l'article 3, 3*bis* ou 3*ter* ou à l'alinéa a) ou b) du présent article, par un groupe de personnes agissant de concert, cette contribution étant délibérée et faite soit :

i) pour faciliter l'activité criminelle du groupe ou en servir le but, lorsque cette activité ou ce but suppose la commission d'une infraction visée à l'article 3, 3*bis* ou *3ter*; soit

ii) en sachant que le groupe a l'intention de commettre une infraction visée à l'article 3, 3*bis* ou 3*ter*.

ARTICLE 5

1 **Remplacer l'article 5 de la Convention par le texte suivant :**

Chaque État Partie réprime les infractions visées aux articles 3, 3*bis*, 3*ter* et 3*quater* par des peines appropriées qui prennent en considération la nature grave de ces infractions.

2 **Ajouter le texte ci-après en tant qu'article 5*bis* de la Convention :**

Article 5*bis*

1 Chaque État Partie, conformément aux principes de son droit interne, prend les mesures nécessaires pour que la responsabilité d'une personne morale située sur son territoire ou constituée sous l'empire de sa législation soit engagée lorsque une personne responsable de la direction ou du contrôle de cette personne morale a, en cette qualité, commis une infraction visée par la présente Convention. Cette responsabilité peut être pénale, civile ou administrative.

2 Elle est engagée sans préjudice de la responsabilité pénale des personnes physiques qui ont commis les infractions.

3 Chaque État Partie veille en particulier à ce que les personnes morales dont la responsabilité est engagée en vertu du paragraphe 1 fassent l'objet de sanctions pénales, civiles ou administratives efficaces, proportionnées et dissuasives. Ces sanctions peuvent être notamment d'ordre pécuniaire.

ARTICLE 6

1 Remplacer la phrase d'introduction du paragraphe 1 de l'article 6 par ce qui suit :

1 Chaque État partie prend les mesures nécessaires pour établir sa compétence aux fins de connaître des infractions visées aux articles 3, 3*bis*, 3*ter* et 3*quater* quand l'infraction est commise :

2 Remplacer le paragraphe 3 de l'article 6 de la Convention par ce qui suit :

3 Tout État Partie qui a établi sa compétence pour les cas visés au paragraphe 2 en informe le Secrétaire général. Si ledit État Partie annule ensuite cette compétence, il en informe le Secrétaire général.

3 Remplacer le paragraphe 4 de l'article 6 de la Convention par ce qui suit :

4 Chaque État Partie prend les mesures nécessaires pour établir sa compétence aux fins de connaître des infractions visées aux articles 3, 3*bis*, 3*ter* et 3*quater* dans les cas où l'auteur présumé de l'infraction se trouve sur son territoire et où il ne l'extrade pas vers l'un quelconque des États Parties qui ont établi leur compétence conformément aux paragraphes 1 et 2 du présent article.

ARTICLE 7

Ajouter la liste ci-après en tant qu'Annexe à la Convention :

ANNEXE

1 Convention pour la répression de la capture illicite d'aéronefs, conclue à La Haye le 16 décembre 1970.

2 Convention pour la répression d'actes illicites dirigés contre la sécurité de l'aviation civile, conclue à Montréal le 23 septembre 1971.

3 Convention sur la prévention et la répression des infractions contre les personnes jouissant d'une protection internationale, y compris les agents diplomatiques, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 14 décembre 1973.

4 Convention internationale contre la prise d'otages, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 17 décembre 1979.

5 Convention sur la protection physique des matières nucléaires, adoptée à Vienne le 26 octobre 1979.

6 Protocole pour la répression des actes illicites de violence dans les aéroports servant à l'aviation civile internationale, complémentaire à la Convention pour la répression d'actes illicites dirigés contre la sécurité de l'aviation civile, conclu à Montréal le 24 février 1988.

7 Protocole pour la répression d'actes illicites contre la sécurité des plates-formes fixes situées sur le plateau continental, fait à Rome le 10 mars 1988.

8 Convention internationale pour la répression des attentats terroristes à l'explosif, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 15 décembre 1997.

9 Convention internationale pour la répression du financement du terrorisme, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 9 décembre 1999.

ARTICLE 8

1 **Remplacer le paragraphe 1 de l'article 8 de la Convention par ce qui suit :**

1 Le capitaine d'un navire d'un État Partie (l'"État du pavillon") peut remettre aux autorités de tout autre État Partie (l'"État destinataire") toute personne dont elle a des raisons sérieuses de penser qu'elle a commis une infraction visée à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou 3*quater*.

2 **Ajouter le texte ci-après en tant qu'article 8*bis* de la Convention** :

Article 8*bis*

1 Les États Parties coopèrent dans toute la mesure du possible en vue de prévenir et de réprimer les actes illicites visés par la présente Convention, conformément au droit international et répondent aux demandes adressées en vertu du présent article dans les meilleurs délais.

2 Toute demande adressée en vertu du présent article devrait, si possible, indiquer le nom du navire suspect, le numéro OMI d'identification du navire, le port d'immatriculation, les ports d'origine et de destination et toute autre information pertinente. Si une demande est adressée oralement, la Partie requérante confirme la demande par écrit dès que possible. La Partie requise accuse réception immédiatement de toute demande adressée par écrit ou oralement.

3 Les États Parties tiennent compte des risques et des difficultés que présentent l'arraisonnement d'un navire en mer et la fouille de sa cargaison, et examinent si d'autres mesures appropriées, arrêtées d'un commun accord entre les États intéressés, ne pourraient pas être prises dans de meilleures conditions de sécurité au port d'escale suivant ou ailleurs.

4 Un État Partie qui a des raisons sérieuses de soupçonner qu'une infraction visée à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou 3*quater* a été, est en train ou est sur le point d'être commise et implique un navire battant son pavillon, peut solliciter l'assistance d'autres États Parties pour prévenir ou réprimer cette infraction. Les États Parties ainsi requis mettent tout en oeuvre pour fournir une telle assistance en fonction des moyens dont ils disposent.

5 Chaque fois que des agents de la force publique ou d'autres agents habilités d'un État Partie ("la Partie requérante") ont affaire à un navire qui bat le pavillon ou qui montre les marques d'immatriculation d'un autre État ("la première Partie"), et qui se trouve au large de la mer territoriale d'un État, quel qu'il soit, alors que la Partie requérante a des raisons sérieuses de soupçonner que le navire ou une personne à bord du navire a été, est ou est sur le point d'être impliqué dans la commission d'une infraction visée à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou 3*quater*, et que la Partie requérante souhaite arraisonner le navire,

a) elle demande, conformément aux paragraphes 1 et 2, que la première Partie confirme la déclaration de nationalité, et

b) si la nationalité est confirmée, la Partie requérante demande à la première Partie (ci-après dénommée "l'État du pavillon") l'autorisation d'arraisonner le navire et de prendre les mesures appropriées, lesquelles peuvent notamment consister à stopper le navire, monter à bord et fouiller le navire, sa cargaison et les personnes à bord et à interroger les personnes à bord afin de déterminer si une infraction visée à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou 3*quater* a été, est en train ou est sur le point d'être commise, et

c) l'État du pavillon :

i) autorise la Partie requérante à arraisonner le navire et à prendre les mesures appropriées visées à l'alinéa 5 b), sous réserve de toute condition qu'il pourrait imposer conformément au paragraphe 7; ou

ii) procède à l'arraisonnement et à la fouille avec ses propres agents de la force publique ou autres agents; ou

iii) procède à l'arraisonnement et à la fouille en liaison avec la Partie requérante, sous réserve de toute condition qu'il pourrait imposer conformément au paragraphe 7; ou

iv) refuse d'autoriser un arraisonnement et une fouille.

La Partie requérante ne doit pas arraisonner le navire, ni prendre les mesures décrites à l'alinéa 5 b) sans l'autorisation expresse de l'État du pavillon.

d) En déposant ou après avoir déposé son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, un État Partie peut notifier au Secrétaire général qu'à l'égard des navires battant son pavillon ou montrant ses marques d'immatriculation, la Partie requérante a reçu l'autorisation d'arraisonner et de fouiller le navire, sa cargaison et les personnes à bord, et d'interroger les personnes à bord, afin de trouver et d'examiner le document de nationalité et de déterminer si une infraction visée à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou 3*quater* a été, est en train ou est sur le point d'être commise, si la première Partie n'a pas adressé de réponse dans un délai de quatre heures après l'accusé de réception d'une demande de confirmation de la nationalité.

e) En déposant ou après avoir déposé son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, un État Partie peut notifier au Secrétaire général qu'à l'égard des navires battant son pavillon ou montrant ses marques d'immatriculation, la Partie requérante est autorisée à arraisonner et fouiller un navire, sa cargaison et les personnes à bord, et à interroger les personnes à bord afin de déterminer si une infraction visée à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou 3*quater* a été, est en train ou est sur le point d'être commise.

Les notifications adressées en vertu du présent paragraphe peuvent être retirées à tout moment.

6 Lorsque l'arraisonnement effectué en vertu du présent article permet d'obtenir des preuves des agissements décrits à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou 3*quater*, l'État du pavillon peut autoriser la Partie requérante à retenir le navire, sa cargaison et détenir les personnes à bord en attendant de recevoir les instructions de l'État du pavillon quant aux mesures à prendre. La Partie requérante informe sans tarder l'État du pavillon des résultats de l'arraisonnement, de la fouille et de la retenue ou détention effectués en vertu du présent article. La Partie requérante informe aussi sans tarder l'État du pavillon si elle découvre des preuves d'autres agissements illicites qui ne sont pas visés par la présente Convention.

7 L'État du pavillon peut, dans la mesure compatible avec les autres dispositions de la présente Convention, subordonner l'autorisation qu'il a accordée en vertu du paragraphe 5 ou 6 à des conditions, notamment celles d'obtenir des renseignements supplémentaires de la Partie requérante et celles concernant la responsabilité des mesures à prendre et la portée de celles-ci. Aucune mesure supplémentaire ne peut être prise sans l'autorisation expresse de l'État du pavillon, à l'exception de celles qui sont nécessaires pour écarter un danger imminent pour la vie des personnes ou de celles qui découlent d'accords bilatéraux ou multilatéraux pertinents.

8 Pour tous les arraisonnements effectués en vertu du présent article, l'État du pavillon a le droit d'exercer sa juridiction sur un navire, une cargaison ou autres biens retenus et sur les personnes détenues à bord, y compris ordonner la mainlevée, la confiscation, la saisie et l'engagement de poursuites. Toutefois, l'État du pavillon peut, sous réserve des dispositions de sa constitution et de sa législation, consentir à ce qu'un autre État ayant compétence en vertu de l'article 6 exerce sa juridiction.

9 Lors de l'exécution des mesures autorisées en vertu du présent article, l'usage de la force doit être évité sauf lorsque cela est nécessaire pour assurer la sécurité des agents et des personnes à bord, ou lorsque ces agents sont empêchés d'exécuter les mesures autorisées. Tout usage de la force fait en vertu du présent article ne doit pas aller au-delà du degré minimum de force qui est nécessaire et raisonnable compte tenu des circonstances.

10 Garanties :

a) Lorsqu'il prend des mesures à l'encontre d'un navire conformément au présent article, un État Partie :

i) tient dûment compte de la nécessité de ne pas compromettre la sauvegarde de la vie humaine en mer;

ii) veille à ce que toutes les personnes à bord soient traitées d'une manière qui préserve la dignité fondamentale de la personne humaine et soit conforme aux dispositions applicables du droit international, y compris celles qui ont trait aux droits de l'homme;

iii) veille à ce qu'un arraisonnement et une fouille effectués en vertu du présent article se déroulent conformément au droit international applicable;

iv) tient dûment compte de la sécurité et de la sûreté du navire et de sa cargaison;

v) tient dûment compte de la nécessité de ne pas porter préjudice aux intérêts commerciaux ou juridiques de l'État du pavillon;

vi) veille, dans la limite des moyens disponibles, à ce que toute mesure prise à l'égard du navire ou de sa cargaison soit écologiquement rationnelle compte tenu des circonstances;

vii) veille à ce que les personnes à bord contre lesquelles des poursuites pourraient être entamées au titre de l'une quelconque des infractions visées à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou 3quater, bénéficient des mesures de protection prévues au paragraphe 2 de l'article 10, quel que soit le lieu où elles se trouvent;

viii) veille à ce que le capitaine d'un navire soit informé de son intention de procéder à l'arraisonnement et ait, ou ait eu, la possibilité de contacter dans les plus brefs délais le propriétaire du navire et l'État du pavillon; et

ix) s'efforce par tous les moyens raisonnables d'éviter qu'un navire soit indûment retenu ou retardé.

b) À condition que le fait d'autoriser l'arraisonnement n'engage pas à priori la responsabilité de l'État du pavillon, les États Parties sont responsables des dommages ou pertes qui leur sont imputables à la suite des mesures prises en vertu du présent article, lorsque :

i) les motifs de ces mesures se révèlent dénués de fondement, à condition que le navire n'ait commis aucun acte justifiant les mesures prises; ou

ii) ces mesures sont illicites ou vont au-delà de ce qui est raisonnablement nécessaire selon les informations disponibles pour appliquer les dispositions du présent article.

Les États Parties prévoient des moyens de recours effectifs au titre de tels dommages ou pertes.

c) Lorsque un État Partie prend des mesures à l'encontre d'un navire, conformément à la présente Convention, il tient dûment compte de la nécessité de ne pas porter atteinte :

i) aux droits et obligations des États côtiers et à l'exercice de leur juridiction conformément au droit international de la mer; ou

ii) au pouvoir de l'État du pavillon d'exercer sa juridiction et son contrôle pour les questions d'ordre administratif, technique et social concernant le navire.

d) Toute mesure prise en vertu du présent article est exécutée par des agents de la force publique ou d'autres agents habilités à partir de navires de guerre ou d'aéronefs militaires, ou à partir d'autres navires ou aéronefs qui portent des marques extérieures indiquant clairement qu'ils sont affectés à un service public et, nonobstant les articles 2 et 2*bis*, les dispositions du présent article s'appliquent.

e) Aux fins du présent article, "agents de la force publique ou autres agents habilités" s'entend des membres des forces de l'ordre ou d'autres autorités publiques portant un uniforme ou d'autres marques extérieures les identifiant clairement, dûment habilités par leur gouvernement. Aux fins particulières du maintien de l'ordre en vertu de la présente Convention, les agents de la force publique ou autres agents habilités doivent présenter des documents d'identité officiels appropriés qui puissent être examinés par le capitaine du navire lorsqu'ils montent à bord.

11 Le présent article ne vise ni ne restreint l'arraisonnement de navires, exécuté par tout État Partie conformément au droit international, au large de la mer territoriale d'un État quelconque, y compris les arraisonnements fondés sur le droit de visite, l'apport d'une assistance aux personnes, navires et biens en détresse ou en péril, ou l'autorisation donnée par l'État du pavillon de prendre des mesures de maintien de l'ordre ou autres mesures.

12 Les États Parties sont encouragés à mettre au point des procédures uniformes pour les opérations conjointes menées en vertu du présent article et consulter, le cas échéant, les autres États Parties afin d'harmoniser ces procédures pour la conduite des opérations.

13 Les États Parties peuvent conclure des accords ou des arrangements mutuels en vue de faciliter les opérations de maintien de l'ordre menées conformément au présent article.

14 Chaque État Partie prend des mesures appropriées pour veiller à ce que ses agents de la force publique ou autres agents habilités, et les agents de la force publique ou autres agents habilités d'autres États Parties agissant en son nom, soient mandatés pour agir en vertu du présent article.

15 En déposant ou après avoir déposé son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, chaque État Partie désigne une ou, s'il y a lieu, plusieurs autorités auxquelles doivent être adressées les demandes d'assistance, de confirmation de nationalité et d'autorisation de prendre les mesures appropriées. Dans un délai d'un mois après être devenu partie, un État notifie cette désignation et les coordonnées des autorités compétentes au Secrétaire général, qui en informe tous les autres États Parties, dans le mois qui suit cette désignation. Chaque État Partie a la responsabilité de communiquer promptement, par l'intermédiaire du Secrétaire général, tout changement des autorités désignées ou de leurs coordonnées.

ARTICLE 9

Remplacer le paragraphe 2 de l'article 10 par le texte suivant :

2 Toute personne placée en détention ou contre laquelle toute autre mesure est prise ou procédure engagée en vertu de la présente Convention se voit garantir un traitement équitable et, en particulier, jouit de tous les droits et bénéficie de toutes les garanties prévus par la législation de l'État sur le territoire duquel elle se trouve et les dispositions applicables du droit international, y compris celles qui ont trait aux droits de l'homme.

ARTICLE 10

1 Remplacer les paragraphes 1, 2, 3 et 4 de l'article 11 par ce qui suit :

1 Les infractions visées aux articles 3, *3bis*, *3ter* et *3quater* sont de plein droit considérées comme cas d'extradition dans tout traité d'extradition existant entre États Parties. Les États Parties s'engagent à considérer ces infractions comme cas d'extradition dans tout traité d'extradition qu'ils pourront conclure entre eux par la suite.

2 Un État Partie qui subordonne l'extradition à l'existence d'un traité a la faculté, lorsqu'il reçoit une demande d'extradition d'un autre État Partie avec lequel il n'est pas lié par un traité d'extradition, de considérer la présente Convention comme constituant la base juridique de l'extradition en ce qui concerne les infractions visées aux articles 3, *3bis*, *3ter* et *3quater*. L'extradition est assujettie aux autres conditions prévues par la législation de l'État Partie requis.

3 Les États Parties qui ne subordonnent pas l'extradition à l'existence d'un traité reconnaissent les infractions visées aux articles 3, *3bis*, *3ter* et *3quater* comme cas d'extradition entre eux, sans préjudice des conditions prévues par la législation de l'État Partie requis.

4 Si nécessaire, les infractions visées aux articles 3, *3bis*, *3ter* et *3quater* sont réputées, aux fins d'extradition entre États Parties, avoir été commises tant au lieu de leur perpétration qu'en un lieu relevant de la juridiction de l'État Partie qui demande l'extradition.

2 Ajouter le texte suivant en tant qu'article 11*bis* de la Convention :

Article 11*bis*

Pour les besoins de l'extradition ou de l'entraide judiciaire entre États Parties, aucune des infractions visées à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou *3quater* n'est considérée comme une infraction politique, comme une infraction connexe à une infraction politique ou comme une infraction inspirée par des mobiles politiques. En conséquence, une demande

d'extradition ou d'entraide judiciaire fondée sur une telle infraction ne peut être rejetée pour la seule raison qu'elle concerne une infraction politique, une infraction connexe à une infraction politique ou une infraction inspirée par des mobiles politiques.

3 Ajouter le texte suivant en tant qu'article 11*ter* de la Convention :

Article 11*ter*

Aucune disposition de la présente Convention n'est interprétée comme impliquant une obligation d'extradition ou d'entraide judiciaire, si l'État Partie requis a des raisons sérieuses de penser que la demande d'extradition pour les infractions visées à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou *3quater* ou la demande d'entraide concernant de telles infractions a été présentée aux fins de poursuivre ou de punir une personne pour des raisons tenant à sa race, sa religion, sa nationalité, son origine ethnique, ses opinions politiques ou son sexe, ou que faire droit à la demande porterait préjudice à la situation de cette personne pour l'une quelconque de ces raisons.

ARTICLE 11

1 Remplacer le paragraphe 1 de l'article 12 par ce qui suit :

1 Les États Parties s'accordent l'entraide judiciaire la plus large possible pour toute procédure pénale relative aux infractions visées aux articles 3, 3*bis*, 3*ter* et *3quater*, y compris pour l'obtention des éléments de preuve dont ils disposent et qui sont nécessaires aux fins de la procédure.

2 Ajouter le texte suivant en tant qu'article 12*bis* de la Convention :

Article 12*bis*

1 Toute personne détenue ou purgeant une peine sur le territoire d'un État Partie et dont la présence est requise dans un autre État Partie aux fins d'identification ou de témoignage ou pour qu'elle apporte son concours à l'établissement des faits dans le cadre d'une enquête ou de poursuites relatives aux infractions visées à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou *3quater* peut faire l'objet d'un transfert si les conditions ci-après sont réunies :

a) ladite personne y consent librement et en toute connaissance de cause; et

b) les autorités compétentes des deux États concernés y consentent, sous réserve des conditions qu'elles peuvent juger appropriées.

2 Aux fins du présent article :

a) l'État vers lequel le transfert est effectué a le pouvoir et l'obligation de garder l'intéressé en détention, sauf demande ou autorisation contraire de la part de l'État à partir duquel la personne a été transférée;

b) l'État vers lequel le transfert est effectué s'acquitte sans retard de l'obligation de remettre l'intéressé à la garde de l'État à partir duquel le transfert a été effectué, conformément à ce qui aura été convenu au préalable ou à ce que les autorités compétentes des deux États auront autrement décidé;

c) l'État vers lequel le transfert est effectué ne peut pas exiger de l'État à partir duquel le transfert est effectué qu'il engage une procédure d'extradition pour que l'intéressé lui soit remis;

d) il est tenu compte de la période que l'intéressé a passée en détention dans l'État vers lequel il a été transféré aux fins du décompte de la peine à purger dans l'État à partir duquel il a été transféré.

3 À moins que l'État Partie à partir duquel une personne doit être transférée en vertu du présent article ne donne son accord, ladite personne, quelle que soit sa nationalité, ne peut pas être poursuivie ou détenue ou soumise à d'autres restrictions à sa liberté de mouvement sur le territoire de l'État vers lequel elle est transférée, à raison d'actes ou de condamnations antérieurs à son départ du territoire de l'État à partir duquel elle a été transférée.

ARTICLE 12

Remplacer l'article 13 de la Convention par ce qui suit :

1 Les États Parties coopèrent pour prévenir les infractions visées aux articles 3, 3*bis*, 3*ter* et *3quater*, notamment :

a) en prenant toutes les mesures possibles afin d'empêcher la préparation sur leurs territoires respectifs d'infractions devant être commises à l'intérieur ou à l'extérieur de ceux-ci;

b) en échangeant des renseignements conformément à leur législation nationale et en coordonnant les mesures administratives et autres prises, le cas échéant, afin de prévenir la commission des infractions visées aux articles 3, 3*bis*, 3*ter* et *3quater*.

2 Lorsque la traversée d'un navire a été retardée ou interrompue, du fait de la commission d'une infraction visée à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou *3quater*, tout État Partie sur le territoire duquel se trouvent le navire, les passagers ou l'équipage, doit faire tout son possible pour éviter que le navire, ses passagers, son équipage ou sa cargaison ne soient indûment retenus ou retardés.

ARTICLE 13

Remplacer l'article 14 de la Convention par ce qui suit :

Tout État Partie qui a lieu de penser qu'une infraction visée à l'article 3, 3*bis*, 3*ter* ou *3quater* sera commise fournit dans les plus brefs délais, conformément à sa législation nationale, tous renseignements utiles en sa possession aux États qui, à son avis, seraient les États ayant établi leur compétence conformément à l'article 6.

ARTICLE 14

Remplacer le paragraphe 3 de l'article 15 de la Convention par le texte suivant :

3 Les renseignements communiqués conformément aux paragraphes 1 et 2 sont transmis par le Secrétaire général à tous les États Parties, aux membres de l'Organisation, aux autres États concernés et aux organisations intergouvernementales internationales compétentes.

ARTICLE 15

Interprétation et application

1 La Convention et le présent Protocole sont considérés et interprétés, entre les Parties au présent Protocole, comme un seul et même instrument.

2 Les articles 1 à 16 de la Convention, telle que révisée par le présent Protocole, ainsi que les articles 17 à 24 du présent Protocole et son annexe, constituent et sont appelés la Convention de 2005 pour la répression des actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime (Convention SUA de 2005).

ARTICLE 16

Ajouter le texte ci-après en tant qu'article 16*bis* de la Convention :

Clauses finales de la Convention de 2005 pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime

Les clauses finales de la Convention de 2005 pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime sont les articles 17 à 24 du Protocole de 2005 relatif à la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime. Dans la présente Convention, les références aux États Parties sont considérées comme des références aux États Parties à ce protocole.

CLAUSES FINALES

ARTICLE 17

Signature, ratification, acceptation, approbation et adhésion

1 Le présent Protocole est ouvert à la signature, au Siège de l'Organisation, du 14 février 2006 au 13 février 2007 au Siège de l'Organisation maritime internationale. Il reste ensuite ouvert à l'adhésion.

2 Les États peuvent exprimer leur consentement à être liés par le présent Protocole par :

a) signature sans réserve quant à la ratification, l'acceptation ou l'approbation; ou

b) signature sous réserve de ratification, d'acceptation ou d'approbation, suivie de ratification, d'acceptation ou d'approbation; ou

c) adhésion.

3 La ratification, l'acceptation, l'approbation ou l'adhésion s'effectuent par le dépôt d'un instrument à cet effet auprès du Secrétaire général.

4 Seul un État qui a signé la Convention sans réserve quant à la ratification, l'acceptation ou l'approbation, ou a ratifié, accepté, approuvé la Convention ou y a adhéré peut devenir Partie au présent Protocole.

ARTICLE 18

Entrée en vigueur

1 Le présent Protocole entre en vigueur quatre-vingt-dix jours après la date à laquelle douze États l'ont signé sans réserve quant à la ratification, l'acceptation ou l'approbation, ou ont déposé auprès du Secrétaire général un instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion.

2 Pour un État qui dépose un instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation du présent Protocole ou d'adhésion à celui-ci après que les conditions régissant son entrée en vigueur énoncées au paragraphe 1 ont été remplies, la ratification, l'acceptation, l'approbation ou l'adhésion prend effet quatre-vingt-dix jours après la date du dépôt.

ARTICLE 19

Dénonciation

1 Le présent Protocole peut être dénoncé par l'un quelconque des États Parties à tout moment après la date à laquelle le présent Protocole entre en vigueur à l'égard de cet État.

2 La dénonciation s'effectue au moyen du dépôt d'un instrument de dénonciation auprès du Secrétaire général.

3 La dénonciation prend effet un an après le dépôt de l'instrument de dénonciation auprès du Secrétaire général ou à l'expiration de tout délai plus long énoncé dans cet instrument.

ARTICLE 20

Révision et modification

1 Une conférence peut être convoquée par l'Organisation en vue de réviser ou de modifier le présent Protocole.

2 Le Secrétaire général convoque une conférence des États Parties au présent Protocole pour réviser ou modifier le Protocole à la demande d'un tiers des États Parties ou de dix États Parties, si ce dernier chiffre est plus élevé.

3 Tout instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion déposé après la date d'entrée en vigueur d'un amendement au présent Protocole est réputé s'appliquer au Protocole tel que modifié.

ARTICLE 21

Déclarations

1 En déposant son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, un État Partie qui n'est pas partie à un traité énuméré dans l'Annexe peut déclarer que, lorsque le présent Protocole lui est appliqué, ledit traité est réputé ne pas être visé à l'article 3*ter*. Cette déclaration devient caduque dès l'entrée en vigueur du traité à l'égard de l'État Partie, qui en informe le Secrétaire général.

2 Lorsqu'un État Partie cesse d'être partie à un traité énuméré dans l'Annexe, il peut faire au sujet dudit traité la déclaration prévue dans le présent article.

3 En déposant son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, un État Partie peut déclarer qu'il appliquera les dispositions de l'article 3*ter* conformément aux principes de son droit pénal exonérant la famille de toute responsabilité.

ARTICLE 22

Amendements à l'Annexe

1 L'Annexe peut être modifiée par l'ajout de traités pertinents qui :

a) sont ouverts à la participation de tous les États;

b) sont entrés en vigueur; et

c) ont fait l'objet d'une ratification, acceptation, approbation ou adhésion par au moins douze États Parties au présent Protocole.

2 Tout État Partie au présent Protocole peut, après son entrée en vigueur, proposer un tel amendement à l'Annexe. Toute proposition d'amendement est communiquée par écrit au Secrétaire général. Ce dernier diffuse toute proposition d'amendement remplissant les conditions énoncées au paragraphe 1 à tous les Membres de l'Organisation et demande aux États Parties au présent Protocole s'ils consentent à l'adoption de l'amendement proposé.

3 L'amendement proposé à l'Annexe est réputé adopté après que plus de douze des États Parties au présent Protocole ont exprimé leur consentement en adressant une notification par écrit au Secrétaire général.

4 Une fois adopté, l'amendement à l'Annexe entre en vigueur, à l'égard des États Parties au présent Protocole qui ont déposé un instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation de cet amendement, trente jours après le dépôt auprès du Secrétaire général du douzième instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation. Pour chaque État Partie au présent Protocole qui ratifie, accepte ou approuve l'amendement après le dépôt auprès du Secrétaire général du douzième instrument, l'amendement entre en vigueur le trentième jour suivant le dépôt par cet État Partie de son instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation.

ARTICLE 23

Dépositaire

1 Le présent Protocole, ainsi que tout amendement adopté conformément aux articles 20 et 22, est déposé auprès du Secrétaire général.

2 Le Secrétaire général :

a) informe tous les États qui ont signé le présent Protocole ou y ont adhéré :

i) de toute nouvelle signature ou de tout dépôt d'un nouvel instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, ainsi que de leur date;

ii) de la date d'entrée en vigueur du présent Protocole;

iii) du dépôt de tout instrument de dénonciation du présent Protocole ainsi que de la date à laquelle il a été reçu et de la date à laquelle la dénonciation prend effet;

iv) de toute communication faite en application de tout article du présent Protocole;

v) toute proposition d'amendement de l'Annexe qui est faite conformément au paragraphe 2 de l'article 22;

vi) de tout amendement qui est réputé avoir été adopté conformément au paragraphe 3 de l'article 22;

vii) de tout amendement qui a été ratifié, accepté ou approuvé conformément au paragraphe 4 de l'article 22, et de la date à laquelle il entre en vigueur; et

b) transmet des copies certifiées conformes du présent Protocole à tous les États qui l'ont signé ou qui y ont adhéré;

3 Dès l'entrée en vigueur du présent Protocole, le Secrétaire général en transmet une copie certifiée conforme au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies en vue de son enregistrement et de sa publication conformément à l'Article 102 de la Charte des Nations Unies.

ARTICLE 24

Langues

Le présent Protocole est établi en un seul exemplaire original en langues anglaise, arabe, chinoise, espagnole, française et russe, chaque texte faisant également foi.

FAIT À LONDRES, ce quatorze octobre deux mille cinq.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leur gouvernement respectif, ont signé le présent Protocole.

[RUSSIAN TEXT – TEXTE RUSSE]

ПРОТОКОЛ 2005 ГОДА К КОНВЕНЦИИ О БОРЬБЕ С НЕЗАКОННЫМИ АКТАМИ, НАПРАВЛЕННЫМИ ПРОТИВ БЕЗОПАСНОСТИ МОРСКОГО СУДОХОДСТВА

Преамбула

ГОСУДАРСТВА-УЧАСТНИКИ настоящего Протокола,

ЯВЛЯЯСЬ УЧАСТНИКАМИ Конвенции о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства, принятой в Риме 10 марта 1988 года,

ПРИЗНАВАЯ, что террористические акты угрожают международному миру и безопасности,

УЧИТЫВАЯ резолюцию A.924(22) Ассамблеи Международной морской организации, в которой предлагается провести обзор существующих международных юридических и технических мер, а также рассмотреть новые меры по предотвращению и пресечению терроризма против судов и усилению охраны на судах и на берегу с целью уменьшить опасность для пассажиров, экипажей и портового персонала на борту судов и в портовых районах, а также для судов и их грузов,

СОЗНАВАЯ содержащуюся в приложении к резолюции 49/60 Генеральной Ассамблеи Организации Объединенных Наций от 9 декабря 1994 года Декларацию о мерах по ликвидации международного терроризма, в которой, в частности, государства-члены Организации Объединенных Наций торжественно подтверждают, что они безоговорочно осуждают как преступные и не имеющие оправдания все акты, методы и практику терроризма, где бы и кем бы они ни осуществлялись, в том числе те, которые ставят под угрозу дружественные отношения между государствами и народами и угрожают территориальной целостности и безопасности государств,

ОТМЕЧАЯ резолюцию 51/210 Генеральной Ассамблеи Организации Объединенных Наций от 17 декабря 1996 года и содержащуюся в приложении к ней Декларацию, дополняющую Декларацию о мерах по ликвидации международного терроризма 1994 года,

ССЫЛАЯСЬ на резолюции 1368 (2001) и 1373 (2001) Совета Безопасности Организации Объединенных Наций, которые отражают желание международного сообщества бороться с терроризмом во всех его формах и проявлениях и устанавливают задачи и ответственность государств по борьбе с терроризмом, а также принимая во внимание сохраняющуюся угрозу, создаваемую террористическими нападениями,

ССЫЛАЯСЬ ТАКЖЕ на резолюцию 1540 (2004) Совета Безопасности Организации Объединенных Наций, которая признает насущную необходимость принятия всеми государствами дополнительных эффективных мер для предотвращения распространения ядерного, химического или биологического оружия и средств его доставки,

ССЫЛАЯСЬ ДАЛЕЕ на Конвенцию о преступлениях и некоторых других актах, совершаемых на борту воздушных судов, принятую в Токио 14 сентября 1963 года; Конвенцию о борьбе с незаконным захватом воздушных судов, принятую в Гааге 16 декабря 1970 года; Конвенцию о борьбе с незаконными актами, направленными против

безопасности гражданской авиации, принятую в Монреале 23 сентября 1971 года; Конвенцию о предотвращении и наказании преступлений против лиц, пользующихся международной защитой, в том числе дипломатических агентов, принятую Генеральной Ассамблеей Организации Объединенных Наций 14 декабря 1973 года; Международную конвенцию о борьбе с захватом заложников, принятую Генеральной Ассамблеей Организации Объединенных Наций 17 декабря 1979 года; Конвенцию о физической защите ядерного материала, принятую в Вене 26 октября 1979 года, и поправки к ней, принятые 8 июля 2005 года; Протокол о борьбе с незаконными актами насилия в аэропортах, обслуживающих международную гражданскую авиацию, дополняющий Конвенцию о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности гражданской авиации, принятый в Монреале 24 февраля 1988 года; Протокол о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности стационарных платформ, расположенных на континентальном шельфе, принятый в Риме 10 марта 1988 года; Конвенцию о маркировке пластических взрывчатых веществ в целях их обнаружения, принятую в Монреале 1 марта 1991 года; Международную конвенцию о борьбе с бомбовым терроризмом, принятую Генеральной Ассамблеей Организации Объединенных Наций 15 декабря 1997 года; Международную конвенцию о борьбе с финансированием терроризма, принятую Генеральной Ассамблеей Организации Объединенных Наций 9 декабря 1999 года; и Международную конвенцию о борьбе с актами ядерного терроризма, принятую Генеральной Ассамблеей Организации Объединенных Наций 13 апреля 2005 года,

УЧИТЫВАЯ важность Конвенции Организации Объединенных Наций по морскому праву, принятой в Монтего-Бее 10 декабря 1982 года, и обычного международного морского права,

ПРИНИМАЯ ВО ВНИМАНИЕ резолюцию 59/46 Генеральной Ассамблеи Организации Объединенных Наций, которая подтверждает, что международное сотрудничество, как и действия государств по борьбе с терроризмом, должно осуществляться в соответствии с принципами Устава Организации Объединенных Наций, нормами международного права и соответствующими международными конвенциями, а также резолюцию 59/24 Генеральной Ассамблеи Организации Объединенных Наций, которая настоятельно призывает государства стать участниками Конвенции о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства, и Протокола к ней, предлагает государствам принять участие в обзоре этих документов Юридическим комитетом Международной морской организации в интересах укрепления средств борьбы с такими незаконными актами, в том числе террористическими, и настоятельно призывает также государства принять соответствующие меры к тому, чтобы обеспечить эффективное осуществление этих документов, в частности путем принятия в подходящих случаях законодательства, призванного обеспечить наличие надлежащей базы для реагирования на случаи вооруженного разбоя и террористические акты на море,

ПРИНИМАЯ ТАКЖЕ ВО ВНИМАНИЕ важность поправок к Международной конвенции по охране человеческой жизни на море 1974 года и Международного кодекса по охране судов и портовых средств (Кодекса ОСПС), принятых Конференцией 2002 года Договаривающихся правительств этой Конвенции, для создания надлежащей международной технической структуры, использующей сотрудничество между правительствами, правительственными учреждениями, национальными и местными администрациями, а также судоходной и портовой отраслями для выявления угрозы, затрагивающей охрану, и принятия мер, предупреждающих происшествия, связанные с охраной судов или портовых средств, используемых в международных перевозках,

ПРИНИМАЯ ДАЛЕЕ ВО ВНИМАНИЕ резолюцию 58/187 Генеральной Ассамблеи Организации Объединенных Наций, которая вновь подтверждает, что государства должны обеспечивать, чтобы любые меры, принимаемые в рамках борьбы с терроризмом, соответствовали их обязательствам по международному праву, в частности международным нормам в области прав человека, права, регулирующего статус беженцев, и гуманитарного права,

СЧИТАЯ необходимым принять дополняющие Конвенцию положения, направленные на пресечение новых жестоких террористических актов против безопасности и защищенности международного морского судоходства и на повышение эффективности Конвенции,

СОГЛАСИЛИСЬ о нижеследующем:

СТАТЬЯ 1

Для целей настоящего Протокола:

1 «Конвенция» означает Конвенцию о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства, принятую в Риме 10 марта 1988 года.

2 «Организация» означает Международную морскую организацию (ИМО).

3 «Генеральный секретарь» означает Генерального секретаря Организации.

СТАТЬЯ 2

1 Статья 1 Конвенции изменяется следующим образом:

Статья 1

1 Для целей настоящей Конвенции:

a) «судно» означает судно любого типа, не закрепленное постоянно на морском дне, включая суда с динамическим принципом поддержания, подводные аппараты или любые другие плавучие средства;

b) «перевозить» означает инициировать, организовывать или эффективно контролировать, включая право принимать решения, перемещение лица или предмета;

c) «серьезное телесное повреждение или ущерб» означает:

i) серьезное увечье; или

ii) значительное разрушение мест общественного пользования, государственного или правительственного объекта, объекта инфраструктуры или системы общественного транспорта, которое влечет причинение крупного экономического ущерба; или

iii) существенный ущерб окружающей среде, включая воздух, почву, воду, фауну или флору;

d) «оружие БХЯ» означает:

i) «биологическое оружие», которым являются:

1) микробиологические или другие биологические агенты или токсины, каково бы ни было их происхождение или метод производства, таких видов и в таких количествах, которые не предназначены для профилактических, защитных или других мирных целей; или

2) оружие, оборудование или средства доставки, предназначенные для использования таких агентов или токсинов во враждебных целях или в вооруженном конфликте;

ii) «химическое оружие», которым являются в совокупности или в отдельности:

1) токсичные химикаты и их прекурсоры, за исключением тех случаев, когда они предназначены для:

A) промышленных, сельскохозяйственных, исследовательских, медицинских, фармацевтических или иных мирных целей; или

B) защитных целей, а именно целей, непосредственно связанных с защитой от токсичных химикатов и защитой от химического оружия; или

C) военных целей, не связанных с применением химического оружия и не зависящих от использования токсических свойств химикатов как средства ведения войны; или

D) правоохранительных целей, включая борьбу с беспорядками в стране,

при том условии, что виды и количества соответствуют таким целям;

2) боеприпасы и устройства, специально предназначенные для смертельного поражения или причинения иного вреда за счет токсических свойств указанных в подпункте ii) 1) токсичных химикатов, высвобождаемых в результате применения таких боеприпасов и устройств;

3) любое оборудование, специально предназначенное для использования непосредственно в связи с применением боеприпасов и устройств, указанных в подпункте ii) 2);

iii) ядерное оружие и другие ядерные взрывные устройства;

e) «токсичный химикат» означает любой химикат, который за счет своего химического воздействия на жизненные процессы может вызвать летальный исход, временный инкапаситирующий эффект или причинить постоянный вред человеку или животным. Сюда относятся все такие химикаты, независимо от их происхождения или способа их производства и независимо от того, произведены ли они на объектах, в боеприпасах или где-либо еще;

f) «прекурсор» означает любой химический реагент, участвующий в любой стадии производства токсичного химиката каким бы то ни было способом. Сюда относится любой ключевой компонент бинарной или многокомпонентной химической системы;

g) «Организация» означает Международную морскую организацию (ИМО);

h) «Генеральный секретарь» означает Генерального секретаря Организации.

2 Для целей настоящей Конвенции:

a) термины «места общественного пользования», «государственный или правительственный объект», «объект инфраструктуры» и «система общественного транспорта» имеют то же значение, что и аналогичные термины, используемые в Международной конвенции о борьбе с бомбовым терроризмом, принятой в Нью-Йорке 15 декабря 1997 года, и

b) термины «исходный материал» и «специальный расщепляющийся материал» имеют то же значение, что и аналогичные термины, используемые в Уставе Международного агентства по атомной энергии (МАГАТЭ), принятом в Нью-Йорке 26 октября 1956 года.

СТАТЬЯ 3

В качестве статьи 2*bis* Конвенции добавляется следующий текст:

Статья 2*bis*

1 Ничто в настоящей Конвенции не затрагивает других прав, обязательств и обязанностей государств и отдельных лиц в соответствии с международным правом, в частности в соответствии с целями и принципами Устава Организации Объединенных Наций и международными нормами в области прав человека, права, регулирующего статус беженцев, и гуманитарного права.

2 Настоящая Конвенция не применяется к действиям вооруженных сил во время вооруженного конфликта, как эти термины понимаются в международном гуманитарном праве, которые регулируются этим правом, и к действиям, предпринимаемым вооруженными силами государства в целях осуществления их официальных функций, поскольку они регулируются другими нормами международного права.

3 Ничто в настоящей Конвенции не затрагивает прав, обязательств и обязанностей в соответствии с Договором о нераспространении ядерного оружия, подписанным в Вашингтоне, Лондоне и Москве 1 июля 1968 года, Конвенцией о запрещении разработки, производства и накопления запасов бактериологического (биологического) и токсинного оружия и об их уничтожении, подписанной в Вашингтоне, Лондоне и Москве 10 апреля 1972 года, или Конвенцией о запрещении разработки, производства, накопления и применения химического оружия и о его уничтожении, подписанной в Париже 13 января 1993 года, в отношении государств-участников таких договоров.

СТАТЬЯ 4

1 Вводное предложение пункта 1 статьи 3 Конвенции заменяется следующим текстом:

Любое лицо совершает преступление по смыслу настоящей Конвенции, если оно незаконно и умышленно:

2 Пункт 1 f) статьи 3 Конвенции заменяется следующим текстом:

f) сообщает заведомо ложные сведения, создавая тем самым угрозу безопасному плаванию судна.

3 Пункт 1 g) статьи 3 Конвенции исключается.

4 Пункт 2 статьи 3 Конвенции заменяется следующим текстом:

2 Любое лицо также совершает преступление, если оно угрожает, с условием или без такового, как это предусмотрено национальным законодательством, с целью вынудить физическое или юридическое лицо совершить какое-либо действие или воздержаться от него, совершить какое-либо из преступлений, указанных в подпунктах b), c) и e) пункта 1, если эта угроза может создать опасность для плавания судна, о котором идет речь.

5 В качестве статьи 3*bis* Конвенции добавляется следующий текст:

Статья 3*bis*

1 Любое лицо совершает преступление по смыслу настоящей Конвенции, если оно незаконно и умышленно:

a) когда целью этого действия, по его характеру или содержанию, является запугать население или вынудить правительство либо международную организацию совершить какое-либо действие или воздержаться от него:

i) использует против судна или на нем либо сбрасывает с судна какое-либо взрывчатое вещество, радиоактивный материал или оружие БХЯ таким образом, что это причиняет или может причинить смерть или серьезное телесное повреждение, или ущерб; или

ii) сбрасывает с судна нефть, сжиженный природный газ или иное опасное или вредное вещество, не упомянутое в подпункте a) i), в таком количестве или концентрации, что это причиняет или может причинить смерть или серьезное телесное повреждение, или ущерб; или

iii) использует судно таким образом, что это причиняет смерть или серьезное телесное повреждение, или ущерб; или

iv) угрожает, с условием или без такового, как это предусмотрено национальным законодательством, совершить преступление, указанное в подпункте a) i), ii) или iii); или

b) перевозит на борту судна:

i) какое-либо взрывчатое вещество или радиоактивный материал, зная, что они предназначены для причинения или создания угрозы причинения, с условием или без такового, как это предусмотрено национальным законодательством, смерти или серьезного телесного повреждения, или ущерба с целью запугать население или вынудить правительство или международную организацию совершить какое-либо действие или воздержаться от него; или

ii) любое оружие БХЯ, сознавая, что оно является оружием БХЯ, как определено в статье 1; или

iii) любой исходный материал, специальный расщепляющийся материал либо оборудование или материал, специально предназначенные или подготовленные для обработки, использования или производства специального расщепляющегося материала, сознавая, что они предназначены для использования в деятельности, связанной с ядерными взрывами, или в другой ядерной деятельности, не охватываемой гарантиями в соответствии с соглашением о полноохватных гарантиях с МАГАТЭ; или

iv) любое оборудование, материалы или программное обеспечение либо соответствующую технологию, которые вносят существенный вклад в проектирование, производство или доставку оружия БХЯ, с намерением использовать их для такой цели.

2 Не является преступлением по смыслу настоящей Конвенции перевозка предмета или материала, указанных в пункте 1 b) iii) или, в той мере, в какой это относится к ядерному оружию или иному ядерному взрывному устройству, в пункте 1 b) iv), когда такой предмет или материал перевозятся на территорию или с территории либо иным образом перевозятся под контролем государства-участника Договора о нераспространении ядерного оружия, если:

a) окончательная передача или получение, в том числе в пределах государства, этого предмета или материала не противоречат обязательствам такого государства-участника по Договору о нераспространении ядерного оружия; и,

b) в случае, когда этот предмет или материал предназначены для системы доставки ядерного оружия или другого ядерного взрывного устройства государства-участника Договора о нераспространении ядерного оружия, обладание таким оружием или устройством не противоречит обязательствам этого государства-участника по этому Договору.

6 В качестве статьи 3*ter* Конвенции добавляется следующий текст:

Статья 3*ter*

Любое лицо совершает преступление по смыслу настоящей Конвенции, если оно незаконно и умышленно перевозит другое лицо на борту судна, зная, что это лицо совершило действие, которое является преступлением, указанным в статье 3, 3*bis*, или 3*quarter*, или преступлением, указанным в любом из договоров, перечисленных в Приложении, и намереваясь оказать помощь такому лицу избежать уголовного преследования.

7 В качестве статьи 3*quater* Конвенции добавляется следующий текст:

Статья 3*quater*

Любое лицо также совершает преступление по смыслу настоящей Конвенции, если оно:

a) незаконно и умышленно причиняет телесные повреждения какому-либо лицу или убивает его в связи с совершением какого-либо из преступлений, указанных в пункте 1 статьи 3, статье 3*bis* или статье 3*ter*; или

b) пытается совершить преступление, указанное в пункте 1 статьи 3, подпункте a) i), ii) или iii) пункта 1 статьи 3*bis*, или в подпункте a) настоящей статьи; или

c) участвует в качестве соучастника в совершении преступления, указанного в статье 3, статье 3*bis*, статье 3*ter* или в подпункте a) или b) настоящей статьи; или

d) организует других лиц или руководит ими с целью совершения преступления, указанного в статье 3, статье 3*bis*, статье 3*ter* или в подпункте a) или b) настоящей статьи; или

e) способствует совершению одного или более преступлений, указанных в статье 3, статье 3*bis*, статье 3*ter* или в подпункте a) или b) настоящей статьи, группой лиц, действующих с общей целью, умышленно и:

i) в целях поддержки преступной деятельности или преступной цели группы, когда такая деятельность или цель включают совершение преступления, указанного в статье 3, 3*bis* или 3*ter*; или

ii) с осознанием умысла группы совершить преступление, указанное в статье 3, 3*bis* или 3*ter*.

СТАТЬЯ 5

1 Статья 5 Конвенции заменяется следующим текстом:

Каждое государство-участник устанавливает соответствующие наказания за преступления, указанные в статьях 3, 3*bis*, 3*ter* и 3*quater*, с учетом тяжкого характера этих преступлений.

2 В качестве статьи 5*bis* Конвенции добавляется следующий текст:

Статья 5*bis*

1 Каждое государство-участник в соответствии с принципами своего внутреннего права принимает необходимые меры, позволяющие привлечь юридическое лицо, находящееся на его территории или учрежденное согласно его законодательству, к ответственности в случае совершения физическим лицом, ответственным за управление этим юридическим лицом или контроль за ним, которое выступает в своем официальном качестве, преступления, указанного в настоящей Конвенции. Такая ответственность может носить уголовный, гражданский или административный характер.

2 Такая ответственность наступает без ущерба для уголовной ответственности физических лиц, совершивших преступления.

3 Каждое государство-участник, в частности, обеспечивает применение в отношении юридических лиц, привлекаемых к ответственности в соответствии с пунктом 1, эффективных, соразмерных и оказывающих сдерживающее воздействие уголовных, гражданско-правовых или административных санкций. Такие санкции могут включать денежные санкции.

СТАТЬЯ 6

1 Вводное предложение пункта 1 статьи 6 Конвенции заменяется следующим текстом:

1 Каждое государство-участник принимает такие меры, какие могут оказаться необходимыми для установления своей юрисдикции в отношении преступлений, указанных в статьях 3, 3*bis*, 3*ter* и 3*quater*, когда преступление совершено:

2 Пункт 3 статьи 6 Конвенции заменяется следующим текстом:

3 Любое государство-участник, которое установило юрисдикцию, упомянутую в пункте 2, уведомляет об этом Генерального секретаря. Если такое государство-участник впоследствии отказывается от такой юрисдикции, оно уведомляет об этом Генерального секретаря.

3 Пункт 4 статьи 6 Конвенции заменяется следующим текстом:

4 Каждое государство-участник принимает такие меры, какие могут оказаться необходимыми для установления своей юрисдикции в отношении преступлений, указанных в статьях 3, 3*bis*, 3*ter* и 3*quater*, в случаях, когда предполагаемый преступник находится на его территории и оно не выдает его какому-либо из государств-участников, которые установили свою юрисдикцию в соответствии с пунктами 1 и 2 настоящей статьи.

СТАТЬЯ 7

В качестве приложения к Конвенции добавляется следующий текст:

ПРИЛОЖЕНИЕ

1 Конвенция о борьбе с незаконным захватом воздушных судов, принятая в Гааге 16 декабря 1970 года.

2 Конвенция о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности гражданской авиации, принятая в Монреале 23 сентября 1971 года.

3 Конвенция о предотвращении и наказании преступлений против лиц, пользующихся международной защитой, в том числе дипломатических агентов, принятая Генеральной Ассамблеей Организации Объединенных Наций 14 декабря 1973 года.

4 Международная конвенция о борьбе с захватом заложников, принятая Генеральной Ассамблеей Организации Объединенных Наций 17 декабря 1979 года.

5 Конвенция о физической защите ядерного материала, принятая в Вене 26 октября 1979 года.

6 Протокол о борьбе с незаконными актами насилия в аэропортах, обслуживающих международную гражданскую авиацию, дополняющий Конвенцию о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности гражданской авиации, принятый в Монреале 24 февраля 1988 года.

7 Протокол о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности стационарных платформ, расположенных на континентальном шельфе, принятый в Риме 10 марта 1988 года.

8 Международная конвенция о борьбе с бомбовым терроризмом, принятая Генеральной Ассамблеей Организации Объединенных Наций 15 декабря 1997 года.

9 Международная конвенция о борьбе с финансированием терроризма, принятая Генеральной Ассамблеей Организации Объединенных Наций 9 декабря 1999 года.

СТАТЬЯ 8

1 Пункт 1 статьи 8 Конвенции заменяется следующим текстом:

1 Капитан судна государства-участника («государство флага») может передать органам любого другого государства-участника («принимающее государство») любое лицо, в отношении которого у капитана имеются разумные основания считать, что оно совершило преступление, указанное в статье 3, 3*bis*, 3*ter* или 3*quater*.

2 В качестве статьи 8*bis* Конвенции добавляется следующий текст:

Статья 8*bis*

1 Государства-участники сотрудничают в максимально возможной степени в целях предотвращения и пресечения незаконных актов, охватываемых настоящей Конвенцией, в соответствии с международным правом и отвечают на запросы согласно настоящей статье как можно скорее.

2 В каждом запросе согласно настоящей статье должны по возможности указываться название подозреваемого судна, опознавательный номер ИМО судна, порт регистрации, порты выхода и назначения, а также любая другая необходимая информация. Если запрос направлен в устной форме, запрашивающий Участник как можно скорее подтверждает запрос в письменной форме. Запрашиваемый Участник немедленно подтверждает получение любого письменного или устного запроса.

3 Государства-участники принимают во внимание опасности и трудности, связанные с высадкой на судно в море и досмотром его груза, и рассматривают вопрос о том, могут ли быть проведены более безопасно другие необходимые меры, согласованные между соответствующими государствами, в следующем порту захода или другом месте.

4 Государство-участник, имеющее разумные основания подозревать, что преступление, указанное в статье 3, 3*bis*, 3*ter* или 3*quater*, было совершено, совершается или готово совершиться при участии судна, плавающего под его флагом, может обратиться к другим государствам-участникам с просьбой оказать помощь для предотвращения или пресечения этого преступления. Государства-участники, получившие такую просьбу, делают все возможное для того, чтобы предоставить такую помощь в пределах имеющихся у них средств.

5 Всякий раз, когда должностные лица правоохранительных органов или другие уполномоченные должностные лица государства-участника («запрашивающий Участник») имеют дело с судном, плавающим под флагом другого государства-участника («первый Участник») или имеющим его знаки регистрации в таком государстве и находящимся вне территориального моря любого государства, и запрашивающий Участник имеет разумные основания подозревать, что судно или лицо на борту этого судна участвовало, участвует или готово участвовать в совершении преступления, указанного в статье 3, 3*bis*, 3*ter* или 3*quater*, и запрашивающий Участник выражает желание высадиться на судно,

a) он просит, в соответствии с пунктами 1 и 2, первого Участника подтвердить заявление о национальности, и,

b) если национальность подтверждена, запрашивающий Участник просит у первого Участника (далее именуемого «государство флага») разрешения высадиться на судно и принять в отношении этого судна надлежащие меры, которые могут включать остановку судна, высадку на судно и досмотр судна, его груза и людей на борту, а также опрос людей на борту с целью определить, было ли совершено, совершается или готово совершиться преступление, указанное в статьях 3, 3*bis*, 3*ter* и 3*quater*; и

c) государство флага:

i) разрешает запрашивающему Участнику высадиться на судно и принять надлежащие меры, указанные в подпункте b), с соблюдением любых условий, которые оно может установить в соответствии с пунктом 7; или

ii) производит высадку на судно и досмотр с помощью его собственных должностных лиц правоохранительных органов или иных должностных лиц; или

iii) производит высадку на судно и его досмотр вместе с запрашивающим Участником, с соблюдением любых условий, которые оно может установить в соответствии с пунктом 7; или

iv) отказывает в разрешении произвести высадку на судно и его досмотр.

Запрашивающий Участник не высаживается на судно и не принимает мер, указанных в подпункте b), без прямого разрешения государства флага.

d) Во время или после сдачи на хранение ратификационной грамоты или документа о принятии, одобрении или присоединении государство-участник может уведомить Генерального секретаря о том, что в отношении судов, плавающих под его флагом или имеющих его знаки регистрации, запрашивающий Участник получает разрешение производить высадку на судно и досмотр судна, его груза и лиц на борту, а также проводить опрос лиц на борту с целью найти

и проверить документы, подтверждающие национальность судна, а также определить, было ли совершено, совершается или готово совершиться преступление, указанное в статье 3, 3*bis*, 3*ter* или 3*quater*, если в течение четырех часов после подтверждения получения запроса о подтверждении национальности от первого Участника не было получено ответа.

e) Во время или после сдачи на хранение ратификационной грамоты или документа о принятии, одобрении или присоединении государство-участник может уведомить Генерального секретаря о том, что в отношении судов, плавающих под его флагом или имеющих его знаки регистрации, запрашивающему Участнику разрешается производить высадку на судно и досмотр судна, его груза и лиц на борту, а также проводить опрос лиц на борту с целью определить, было ли совершено, совершается или готово совершиться преступление, указанное в статье 3, 3*bis*, 3*ter* или 3*quater*.

Уведомления, направленные согласно настоящему пункту, могут быть отозваны в любое время.

6 Если в результате любой высадки на судно, произведенной согласно настоящей статье, будет обнаружено доказательство деяния, описанного в статье 3, 3*bis*, 3*ter* или 3*quater*, государство флага может разрешить запрашивающему Участнику задержать судно, груз и людей на борту судна в ожидании получения от государства флага указаний относительно принятия мер. Запрашивающий Участник незамедлительно информирует государство флага о результатах высадки, досмотра и задержания, произведенных на основании настоящей статьи. Запрашивающий Участник также незамедлительно информирует государство флага об обнаружении доказательства другого незаконного деяния, не охватываемого настоящей Конвенцией.

7 В той мере, в какой это совместимо с другими положениями настоящей Конвенции, государство флага может сопроводить свое разрешение, предоставляемое на основании пункта 5 или 6, условиями, в том числе условиями получения дополнительной информации от запрашивающего Участника и условиями, касающимися ответственности за меры, которые будут приняты, и масштабов этих мер. Никаких дополнительных мер не может приниматься без прямого разрешения государства флага за исключением тех, которые необходимы для устранения непосредственной угрозы для жизни людей или которые вытекают из других соответствующих двусторонних или многосторонних соглашений.

8 В отношении любой высадки, производимой согласно настоящей статье, государство флага имеет право осуществлять юрисдикцию над задержанным судном, грузом или другими предметами, а также людьми на борту судна, включая изъятие, конфискацию, арест и преследование. Однако государство флага, с соблюдением своей конституции и законодательства, может согласиться на осуществление юрисдикции другим государством, имеющим юрисдикцию на основании статьи 6.

9 При выполнении разрешенных на основании настоящей статьи действий необходимо избегать применения силы, кроме случаев, когда это необходимо для обеспечения безопасности своих должностных лиц и людей на борту судна или когда официальным лицам создаются препятствия для выполнения ими разрешенных действий. Любое применение силы на основании настоящей статьи не должно превышать минимального уровня силы, являющейся необходимой и разумной в конкретных обстоятельствах.

10 Защитительные положения:

а) Когда государство-участник принимает меры в отношении какого-либо судна в соответствии с настоящей статьей, оно:

i) надлежащим образом учитывает необходимость не ставить под угрозу безопасность человеческой жизни на море;

ii) обеспечивает, чтобы со всеми людьми на борту обращались таким образом, при котором соблюдается их человеческое достоинство и выполняются применимые положения международного права, включая международное право в области прав человека;

iii) обеспечивает, чтобы высадка на судно и досмотр на основании настоящей статьи производились в соответствии с применимым международным правом;

iv) должным образом учитывает безопасность и охрану судна и его груза;

v) должным образом учитывает необходимость не наносить ущерба коммерческим или юридическим интересам государства флага;

vi) обеспечивает, в пределах имеющихся возможностей, чтобы любая мера, принятая в отношении судна или его груза, отвечала соображениям экологической безопасности с учетом конкретных обстоятельств;

vii) обеспечивает, чтобы людям на борту судна, против которых может быть возбуждено разбирательство в связи с любыми преступлениями, указанными в статье 3, 3*bis*, 3*ter* или 3*quater*, были предоставлены средства защиты, предусмотренные пунктом 2 статьи 10, где бы эти люди ни находились;

viii) обеспечивает, чтобы капитан судна был проинформирован о намерении этого государства произвести высадку на судно и чтобы ему была предоставлена возможность связаться с собственником судна и государством флага при первой же возможности; и

ix) прилагает разумные усилия, чтобы избежать необоснованного задержания или задержки судна.

b) При условии, что предоставление государством флага разрешения на высадку на судно как таковое не влечет его ответственности, государства-участники несут ответственность за присваиваемые им ущерб, вред или убытки, причиненные в результате мер, принятых на основании настоящей статьи, если:

i) мотивы, с учетом которых были приняты меры, оказываются необоснованными, при условии что судно не совершило никакого деяния, оправдывающего принятые меры; или

ii) такие меры являются незаконными или превышают меры, разумно необходимые согласно имеющейся информации для осуществления положений настоящей статьи.

Государства-участники обеспечивают эффективное право регресса в отношении такого ущерба, вреда или убытков.

c) Если государство-участник принимает меры в отношении судна в соответствии с настоящей Конвенцией, оно должно надлежащим образом учитывать необходимость не препятствовать или не наносить ущерба:

i) правам и обязательствам и осуществлению юрисдикции прибрежных государств в соответствии с международным морским правом; или

ii) правомочиям государства флага на осуществление юрисдикции и контроля по административным, техническим и социальным вопросам, связанным с судном.

d) Любая мера, принимаемая на основании настоящей статьи, осуществляется должностными лицами правоохранительных органов или другими уполномоченными должностными лицами с военных кораблей или военных летательных аппаратов либо с других судов или летательных аппаратов, которые имеют четкие внешние знаки, позволяющие опознать их как состоящие на государственной службе, и которые уполномочены для этой цели, и, несмотря на статьи 2 и 2*bis*, применяются положения настоящей статьи.

e) Для целей настоящей статьи «должностными лицами правоохранительных органов или другими уполномоченными должностными лицами» являются сотрудники правоохранительных или иных государственных органов, должным образом уполномоченные своим государством, которые носят форму или имеют иные четко отличающие их признаки. Для конкретной цели обеспечения выполнения законодательства на основании настоящей Конвенции при высадке на судно должностные лица правоохранительных органов или другие уполномоченные должностные лица должны предъявлять капитану судна для ознакомления должным образом выданные правительством удостоверения личности.

11 Настоящая статья не применяется к высадке на судно, производимой любым государством-участником в соответствии с международным правом за пределами территориального моря какого-либо государства и не ограничивают такую высадку, включая высадки, основанные на праве на осмотр, оказании помощи людям, судам и имуществу, терпящим бедствие или подвергающимся опасности, либо правомочиях, предоставленных государством флага, на принятие меры по обеспечению выполнения законодательства или иной меры.

12 Государства-участники поощряются к разработке стандартных оперативных процедур для совместных операций на основании настоящей статьи и проведению, при необходимости, консультаций с другими государствами-участниками с целью гармонизировать такие процедуры для проведения операций.

13 Государства-участники могут заключать между собой соглашения или договоренности, направленные на облегчение операций по обеспечению выполнения законодательства, проводимых в соответствии с настоящей статьей.

14 Каждое государство-участник принимает надлежащие меры, обеспечивающие, чтобы его должностные лица правоохранительных органов или другие уполномоченные должностные лица, а также должностные лица правоохранительных органов или другие уполномоченные должностные лица других государств-участников, действующие от его имени, имели полномочия действовать согласно настоящей статье.

15 Во время или после сдачи на хранение ратификационной грамоты или документа о принятии, одобрении или присоединении каждое государство-участник назначает орган или, в случае необходимости, органы, которые должны получать запросы о помощи, о подтверждении национальности судна и о разрешении принять надлежащие меры, а также отвечать на такие запросы. В течение одного месяца после того, как государство станет участником, оно уведомляет о таком назначении, включая контактную информацию, Генерального секретаря, который информирует об этом все другие государства-участники в течение одного месяца с момента назначения. Каждое государство-участник несет ответственность за предоставление своевременного уведомления через Генерального секретаря о любом изменении назначенного органа или контактной информации.

СТАТЬЯ 9

Пункт 2 статьи 10 заменяется следующим текстом:

2 Любому лицу, которое взято под стражу или в отношении которого приняты любые другие меры или осуществляется разбирательство в соответствии с настоящей Конвенцией, гарантируется справедливое обращение, в том числе пользование всеми правами и гарантиями в соответствии с законодательством государства, на территории которого это лицо находится, и применимыми положениями международного права, включая международное право в области прав человека.

СТАТЬЯ 10

1 Пункты 1, 2, 3 и 4 статьи 11 заменяются следующим текстом:

1 Преступления, указанные в статьях 3, 3*bis*, 3*ter* и 3*quater*, считаются подлежащими включению в качестве преступлений, влекущих выдачу, в любой договор о выдаче, заключенный между какими-либо государствами-участниками. Государства-участники обязуются включать такие преступления в качестве преступлений, влекущих выдачу, во все договоры о выдаче, которые будут заключаться между ними.

2 Когда государство-участник, которое обусловливает выдачу наличием договора, получает просьбу о выдаче от другого государства-участника, с которым оно не имеет договора о выдаче, запрашиваемое государство может по своему усмотрению рассматривать настоящую Конвенцию в качестве правового основания для выдачи в связи с преступлениями, указанными в статьях 3, 3*bis*, 3*ter* и 3*quater*. Выдача осуществляется с соблюдением других условий, предусмотренных законодательством запрашиваемого государства-участника.

3 Государства-участники, не обусловливающие выдачу наличием договора, рассматривают в отношениях между собой преступления, указанные в статьях 3, 3*bis*, 3*ter* и 3*quater*, в качестве преступлений, влекущих выдачу, с соблюдением условий, предусмотренных законодательством запрашиваемого государства-участника.

4 В случае необходимости, преступления, указанные в статьях 3, 3*bis*, 3*ter* и 3*quater*, рассматриваются государствами-участниками для целей выдачи, как если бы они были совершены не только в месте их совершения, но также и в каком-либо месте в пределах юрисдикции государства-участника, обращающегося с просьбой о выдаче.

2 В качестве статьи 11*bis* Конвенции добавляется следующий текст:

Статья 11*bis*

Ни одно из преступлений, указанных в статье 3, 3*bis*, 3*ter* или 3*quater*, не рассматривается для целей выдачи или взаимной правовой помощи как политическое преступление или преступление, связанное с политическим преступлением, или преступление, вызванное политическими мотивами. Поэтому связанная с таким преступлением просьба о выдаче или о взаимной правовой помощи не может быть отклонена лишь на том основании, что она касается политического преступления или преступления, связанного с политическим преступлением, или преступления, вызванного политическими мотивами.

3 В качестве статьи 11*ter* Конвенции добавляется следующий текст:

Статья 11*ter*

Ничто в настоящей Конвенции не должно толковаться как налагающее обязательство выдавать какое-либо лицо или оказывать взаимную помощь, если запрашиваемое государство-участник имеет веские основания полагать,

что просьба о выдаче в связи с преступлениями, указанными в статье 3, 3*bis*, 3*ter* или 3*quater*, или о взаимной правовой помощи в отношении таких преступлений имеет целью судебное преследование или наказание этого лица по причине его расы, вероисповедания, гражданства, этнического происхождения, политических убеждений или пола или что удовлетворение этой просьбы нанесло бы ущерб положению этого лица по любой из этих причин.

СТАТЬЯ 11

1 Пункт 1 статьи 12 Конвенции заменяется следующим текстом:

1 Государства-участники оказывают друг другу максимальную помощь в связи с уголовным преследованием, начатым в отношении преступлений, указанных в статьях 3, 3*bis*, 3*ter* и 3*quater*, включая содействие в получении имеющихся у них доказательств, необходимых для разбирательства.

2 В качестве статьи 12*bis* Конвенции добавляется следующий текст:

Статья 12*bis*

1 Лицо, которое находится под стражей или отбывает срок тюремного заключения в одном государстве-участнике и присутствие которого в другом государстве-участнике требуется для целей установления личности, дачи показаний или оказания иной помощи в получении доказательств для расследования или уголовного преследования в связи с преступлениями, указанными в статье 3, 3*bis*, 3*ter* или 3*quater*, может быть передано с соблюдением следующих условий:

a) это лицо свободно дает на то свое согласие на основе полной информации; и

b) компетентные власти обоих государств достигли согласия на таких условиях, которые эти государства могут счесть приемлемыми.

2 Для целей настоящей статьи:

a) государство, которому передается лицо, правомочно и обязано содержать переданное лицо под стражей, если только государство, которое передало это лицо, не просило об ином или не санкционировало иное;

b) государство, которому передано лицо, без задержек выполняет свое обязательство по возвращению этого лица в распоряжение государства, которое ранее передало это лицо, как это было согласовано заранее или как это было иным образом согласовано компетентными властями обоих государств;

c) государство, которому передано лицо, не должно требовать от государства, которое передало это лицо, возбуждения процедуры выдачи для его возвращения;

d) переданному лицу в срок наказания, отбываемого в государстве, из которого оно передано, зачитывается срок содержания под стражей в государстве, которому оно передано.

3 Без согласия государства-участника, из которого в соответствии с настоящей статьей должно быть передано то или иное лицо, это лицо, независимо от его гражданства, не подлежит преследованию или содержанию под стражей и не может подвергаться какому-либо иному ограничению в отношении его личной свободы на территории государства, которому передано это лицо, в связи с действиями или вынесенными в отношении него приговорами до его отбытия с территории государства, из которого оно передано.

СТАТЬЯ 12

Статья 13 Конвенции заменяется следующим текстом:

1 Государства-участники сотрудничают в предотвращении преступлений, указанных в статьях 3, 3*bis*, 3*ter* и 3*quater*, в частности, путем:

a) принятия всех практически осуществимых мер по предотвращению подготовки на их соответствующих территориях к совершению этих преступлений в пределах или за пределами их территорий;

b) обмена информацией в соответствии с их национальным законодательством и координации административных и других мер, принимаемых, когда необходимо, в целях предотвращения совершения преступлений, указанных в статьях 3, 3*bis*, 3*ter* и 3*quater*.

2 Когда в результате совершения какого-либо преступления, указанного в статье 3, 3*bis*, 3*ter* или 3*quater*, рейс судна задерживается или прерывается, любое государство-участник, на территории которого находится судно, пассажиры или экипаж, обязано предпринять все возможные усилия, чтобы избежать необоснованного задержания или задержки судна, его пассажиров, экипажа или груза.

СТАТЬЯ 13

Статья 14 Конвенции заменяется следующим текстом:

Любое государство-участник, у которого имеются основания полагать, что будет совершено какое-либо преступление, указанное в статье 3, 3*bis*, 3*ter* или 3*quater*, предоставляет в соответствии со своим национальным законодательством как можно скорее любую имеющуюся у него соответствующую информацию тем государствам, которые, по его мнению, являются государствами, установившими юрисдикцию в соответствии со статьей 6.

СТАТЬЯ 14

Пункт 3 статьи 15 Конвенции заменяется следующим текстом:

3 Информация, переданная в соответствии с пунктами 1 и 2, сообщается Генеральным секретарем всем государствам-участникам, членам Организации, другим заинтересованным государствам и соответствующим международным межправительственным организациям.

СТАТЬЯ 15

Толкование и применение

1 В отношениях между участниками настоящего Протокола Конвенция и настоящий Протокол читаются и толкуются вместе как единый документ.

2 Статьи 1–16 Конвенции, измененной настоящим Протоколом, вместе со статьями 17–24 настоящего Протокола и Приложением к нему являются и именуются Конвенцией о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства, 2005 года (Конвенция БНА 2005 года).

СТАТЬЯ 16

В качестве статьи 16*bis* Конвенции добавляется следующий текст:

Заключительные статьи Конвенции о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства, 2005 года

Заключительными статьями Конвенции о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства, 2005 года являются статьи 17–24 Протокола 2005 года к Конвенции о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства. Ссылки в настоящей Конвенции на государства-участники рассматриваются как означающие ссылки на государства-участники этого Протокола.

ЗАКЛЮЧИТЕЛЬНЫЕ СТАТЬИ

СТАТЬЯ 17

Подписание, ратификация, принятие, утверждение и присоединение

1 Настоящий Протокол открыт для подписания в штаб-квартире Организации с 14 февраля 2006 года по 13 февраля 2007 года и после этого остается открытым для присоединения.

2 Государства могут выразить свое согласие на обязательность для них настоящего Протокола путем:

а) подписания без оговорки относительно ратификации, принятия или утверждения; или

b) подписания с оговоркой относительно ратификации, принятия или утверждения с последующей ратификацией, принятием или утверждением; или

c) присоединения.

3 Ратификация, принятие, утверждение или присоединение осуществляются путем сдачи на хранение соответствующего документа Генеральному секретарю.

4 Участником настоящего Протокола может стать только государство, которое подписало Конвенцию без оговорки относительно ратификации, принятия или утверждения либо ратифицировало, приняло, утвердило Конвенцию или присоединилось к ней.

СТАТЬЯ 18

Вступление в силу

1 Настоящий Протокол вступает в силу через девяносто дней после даты, на которую двенадцать государств либо подписали его без оговорки относительно ратификации, принятия или утверждения, либо сдали на хранение ратификационную грамоту или документ о принятии, утверждении или присоединении Генеральному секретарю.

2 Для государства, сдавшего на хранение ратификационную грамоту или документ о принятии или утверждении настоящего Протокола или присоединении к нему после выполнения указанных в пункте 1 условий для вступления его в силу, ратификация, принятие, утверждение или присоединение вступают в силу через девяносто дней после даты такой сдачи на хранение.

СТАТЬЯ 19

Денонсация

1 Настоящий Протокол может быть денонсирован любым государством-участником в любое время после даты вступления настоящего Протокола в силу для этого государства.

2 Денонсация осуществляется путем сдачи на хранение документа о денонсации Генеральному секретарю.

3 Денонсация вступает в силу по истечении одного года после сдачи на хранение Генеральному секретарю документа о денонсации или по истечении такого бóльшего срока, который может быть указан в документе о денонсации.

СТАТЬЯ 20

Пересмотр и внесение поправок

1 Организация может созвать конференцию с целью пересмотра настоящего Протокола или внесения в него поправок.

2 Генеральный секретарь созывает по просьбе одной трети государств-участников или десяти государств-участников, смотря по тому, какое число больше, конференцию государств-участников настоящего Протокола с целью пересмотра настоящего Протокола или внесения в него поправок.

3 Любая ратификационная грамота или документ о принятии, утверждении или присоединении, сданные на хранение после даты вступления в силу поправки к настоящему Протоколу, рассматриваются как относящиеся к Протоколу с внесенной в него поправкой.

СТАТЬЯ 21

Заявления

1 При сдаче на хранение своей ратификационной грамоты или документа о принятии, утверждении или присоединении государство-участник, не являющееся участником какого-либо из договоров, перечисленных в Приложении, может заявить, что при применении настоящего Протокола к данному государству-участнику считается, что этот договор не включен в статью 3*ter*. Такое заявление перестает действовать, как только этот договор вступает в силу для данного государства-участника, которое уведомляет об этом факте Генерального секретаря.

2 Когда государство-участник перестает быть участником какого-либо из договоров, перечисленных в Приложении, оно может сделать, как предусмотрено в настоящей статье, заявление в отношении этого договора.

3 При сдаче на хранение своей ратификационной грамоты или документа о принятии, утверждении или присоединении государство-участник может заявить, что оно будет применять положения статьи 3*ter* в соответствии с принципами своего уголовного законодательства, относящегося к освобождению от ответственности членов семьи.

СТАТЬЯ 22

Поправки к Приложению

1 В Приложение можно вносить поправки посредством добавления соответствующих договоров, которые:

a) открыты для участия всех государств;

b) вступили в силу; и

c) ратифицировали, приняли или утвердили либо к которым присоединились по меньшей мере двенадцать государств-участников настоящего Протокола.

2 После вступления в силу настоящего Протокола любое государство-участник Протокола может предложить такую поправку к Приложению. Любое предложение о внесении поправки направляется Генеральному секретарю в письменном виде. Генеральный секретарь рассылает любую предлагаемую поправку, которая отвечает требованиям пункта 1, всем членам Организации и просит государства-участники настоящего Протокола сообщить, согласны ли они с принятием предложенной поправки.

3 Предлагаемая поправка к Приложению считается принятой после того, как более двенадцати государств-участников настоящего Протокола выразят согласие с такой поправкой путем письменного уведомления Генерального секретаря.

4 Принятая поправка к Приложению вступает в силу через тридцать дней после сдачи на хранение Генеральному секретарю двенадцатой ратификационной грамоты или документа о принятии или утверждении такой поправки для тех государств-участников настоящего Протокола, которые сдали на хранение такой документ. Для каждого государства-участника настоящего Протокола, ратифицирующего, принимающего или утверждающего поправку после сдачи на хранение двенадцатого документа Генеральному секретарю, поправка вступает в силу на тридцатый день после сдачи на хранение таким государством-участником его ратификационной грамоты или документа о принятии или утверждении.

СТАТЬЯ 23

Депозитарий

1 Настоящий Протокол и любые поправки, принятые согласно статьям 20 и 22, сдаются на хранение Генеральному секретарю.

2 Генеральный секретарь:

a) информирует все государства, подписавшие настоящий Протокол или присоединившиеся к нему, о:

i) каждом новом подписании или сдаче на хранение ратификационной грамоты или документа о принятии, утверждении или присоединении с указанием их даты;

ii) дате вступления настоящего Протокола в силу;

iii) сдаче на хранение любого документа о денонсации настоящего Протокола с указанием даты получения этого документа и даты вступления денонсации в силу;

iv) любом сообщении, требуемом на основании какой-либо статьи настоящего Протокола;

v) любом предложении о внесении поправки в Приложение, представленном в соответствии с пунктом 2 статьи 22;

vi) любой поправке, которая считается принятой в соответствии с пунктом 3 статьи 22;

vii) любой поправке, ратифицированной, принятой или утвержденной согласно пункту 4 статьи 22, с указанием даты вступления в силу такой поправки; и

b) направляет заверенные копии настоящего Протокола всем государствам, подписавшим настоящий Протокол или присоединившимся к нему.

3 Как только настоящий Протокол вступит в силу, Генеральный секретарь направляет заверенную копию его текста Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций для регистрации и опубликования в соответствии со статьей 102 Устава Организации Объединенных Наций.

СТАТЬЯ 24

Языки

Настоящий Протокол составлен в одном подлинном экземпляре на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках, причем все тексты являются равно аутентичными.

СОВЕРШЕНО В ЛОНДОНЕ четырнадцатого октября две тысячи пятого года.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся, должным образом на то уполномоченные своими соответствующими правительствами, подписали настоящий Протокол.

[SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL]

PROTOCOLO DE 2005 RELATIVO AL CONVENIO PARA LA REPRESIÓN DE ACTOS ILÍCITOS CONTRA LA SEGURIDAD DE LA NAVEGACIÓN MARÍTIMA

Preámbulo

LOS ESTADOS PARTES en el presente Protocolo,

SIENDO PARTES en el Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima, hecho en Roma el 10 de marzo de 1988,

RECONOCIENDO que los actos terroristas amenazan la paz y la seguridad internacionales,

TENIENDO PRESENTE la resolución A.924(22) de la Asamblea de la Organización Marítima Internacional, en la que se pide que se revisen las medidas internacionales de carácter técnico y jurídico existentes, y se examinen otras nuevas con el objetivo de prevenir y reprimir los actos de terrorismo contra los buques y mejorar la seguridad a bordo y en tierra, reduciendo de ese modo los riesgos para los pasajeros, tripulaciones y personal portuario, tanto a bordo de los buques como en las zonas portuarias, así como para los buques y sus cargas,

CONSCIENTES de la Declaración sobre medidas para eliminar el terrorismo internacional, que figura en el anexo de la resolución 49/60 de la Asamblea General de las Naciones Unidas, de 9 de diciembre de 1994, en la que, entre otras cosas, los Estados Miembros de las Naciones Unidas reafirman solemnemente que condenan en términos inequívocos todos los actos, métodos y prácticas terroristas por considerarlos criminales e injustificables, dondequiera y por quienquiera sean cometidos, incluidos los que ponen en peligro las relaciones de amistad entre los Estados y los pueblos y amenazan la integridad territorial y la seguridad de los Estados,

TOMANDO NOTA de la resolución 51/210 de la Asamblea General de las Naciones Unidas, de 17 de diciembre de 1996, y de la Declaración complementaria de la Declaración de 1994 sobre medidas para eliminar el terrorismo internacional, que figura en el anexo de esa resolución,

RECORDANDO las resoluciones 1368 (2001) y 1373 (2001) del Consejo de Seguridad de las Naciones Unidas, que reflejan la voluntad internacional de combatir el terrorismo en todas sus formas y manifestaciones y en las que se asignan tareas y responsabilidades a los Estados, y teniendo en cuenta la constante amenaza de ataques terroristas,

RECORDANDO TAMBIÉN la resolución 1540 (2004) del Consejo de Seguridad de las Naciones Unidas, en la que se reconoce la necesidad urgente de que todos los Estados adopten medidas eficaces de carácter adicional para prevenir la proliferación de armas nucleares, químicas y biológicas y de sus sistemas vectores,

RECORDANDO ASISMISMO el Convenio sobre las infracciones y ciertos otros actos cometidos a bordo de las aeronaves, hecho en Tokyo el 14 de septiembre de 1963; el Convenio para la represión del apoderamiento ilícito de aeronaves, hecho en La Haya el 16 de diciembre de 1970; el Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad en la aviación civil, hecho en Montreal el 23 de septiembre de 1971; la Convención sobre la prevención y el castigo de delitos contra personas internacionalmente protegidas, inclusive los agentes diplomáticos, aprobada por la Asamblea General de las Naciones Unidas el 14 de diciembre de 1973; el Convenio internacional contra la toma de rehenes, aprobado por la Asamblea General de las Naciones Unidas el 17 de diciembre de 1979; la Convención sobre la protección física de los materiales nucleares, adoptada en Viena el 26 de octubre de 1979, y las enmiendas a la misma adoptadas el 8 de julio de 2005; el Protocolo para la represión de actos ilícitos de violencia en los aeropuertos que presten servicio a la aviación civil internacional, complementario del Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la aviación civil, hecho en Montreal el 24 de febrero de 1988; el Protocolo para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de las plataformas fijas emplazadas en la plataforma continental, hecho en Roma el 10 de marzo de 1988; el Convenio sobre la marcación de explosivos plásticos para los fines de detección, hecho en Montreal el 1 de marzo de 1991; el Convenio internacional para la represión de los atentados terroristas cometidos con bombas, aprobado por la Asamblea General de las Naciones Unidas el 15 de diciembre de 1997; el Convenio internacional para la represión de la financiación del terrorismo, aprobado por la Asamblea General de las Naciones Unidas el 9 de diciembre de 1999; y el Convenio internacional para la represión de los actos de terrorismo nuclear, aprobado por la Asamblea General de las Naciones Unidas el 13 de abril de 2005,

TENIENDO PRESENTE la importancia de la Convención de las Naciones Unidas sobre el Derecho de Mar, hecha en Montego Bay el 10 de diciembre de 1982, y del derecho internacional consuetudinario del mar,

CONSIDERANDO la resolución 59/46 de la Asamblea General de las Naciones Unidas, en la que se reafirma que tanto la cooperación internacional como las medidas adoptadas por los Estados para luchar contra el terrorismo deben desarrollarse de conformidad con los principios de la Carta de las Naciones Unidas, el derecho internacional y los convenios y convenciones internacionales pertinentes, y la resolución 59/24 de la Asamblea General de las Naciones Unidas, en la que se insta a los Estados a que pasen a ser partes en el Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima y en su Protocolo, se invita a los Estados a que participen en la revisión de esos instrumentos por parte del Comité Jurídico de la Organización Marítima Internacional para fortalecer los medios de represión de esos actos ilícitos, incluidos los actos de terrorismo, y se insta también a los Estados a que adopten medidas apropiadas para velar por la aplicación eficaz de esos instrumentos, en particular mediante la promulgación de leyes, según proceda, a fin de garantizar que haya un marco apropiado para la represión de incidentes de robo a mano armada y actos de terrorismo en el mar,

CONSIDERANDO TAMBIÉN la importancia de las enmiendas al Convenio internacional para la seguridad de la vida humana en el mar, 1974, y del Código internacional para la protección de los buques y de las instalaciones portuarias (Código PBIP), adoptados ambos por la Conferencia de 2002 de Gobiernos Contratantes de ese Convenio, para el establecimiento de un marco técnico internacional apropiado que canalice la cooperación entre Gobiernos, organismos gubernamentales, administraciones nacionales y locales y sectores naviero y portuario a fin de detectar las amenazas para la protección y adoptar medidas preventivas contra los sucesos que afecten a la protección de los buques o instalaciones portuarias utilizados para el comercio internacional,

CONSIDERANDO ADEMÁS la resolución 58/187 de la Asamblea General de las Naciones Unidas, en la que se reafirma que los Estados deben cerciorarse de que las medidas que se adopten para combatir el terrorismo estén en consonancia con las obligaciones que les incumben con arreglo al derecho internacional, en particular las normas internacionales relativas a los derechos humanos y a los refugiados y el derecho humanitario,

ESTIMANDO que es necesario adoptar disposiciones complementarias a las del Convenio, a fin de reprimir actos terroristas adicionales de violencia contra la seguridad y la protección de la navegación marítima internacional y para mejorar su eficacia,

CONVIENEN:

ARTÍCULO 1

A los efectos del presente Protocolo:

1 Por "Convenio" se entenderá el Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima.

2 Por "Organización" se entenderá la Organización Marítima Internacional (OMI).

3 Por "Secretario General" se entenderá el Secretario General de la Organización.

ARTÍCULO 2

El artículo 1 se enmienda de modo que rece tal como sigue:

Artículo 1

1 A los efectos del presente Convenio:

a) Por "buque" se entenderá toda nave del tipo que sea, no sujeta de manera permanente al fondo marino, incluidos vehículos de sustentación dinámica, sumergibles o cualquier artefacto flotante.

b) Por "transporte" se entenderá iniciar u organizar el movimiento de una persona o artículo, o ejercer su control efectivo, incluida la autoridad decisoria.

c) Por "daños o lesiones graves" se entenderán.

i) las lesiones corporales graves; o

ii) la destrucción significativa de un lugar de uso público, instalación pública o gubernamental, instalación de infraestructura o red de transporte público, cuando produce un gran perjuicio económico; o

iii) los daños sustanciales al medio ambiente, incluidos el aire, el suelo, las aguas, la fauna o la flora.

d) Por "arma BQN" se entenderán:

i) las "armas biológicas", que sean:

1) agentes microbianos u otros agentes biológicos o toxinas, sea cual fuere su origen o modo de producción, de tipos y en cantidades que no estén justificados para fines profilácticos, de protección u otros fines pacíficos; o

2) armas, equipos o vectores destinados a utilizar esos agentes o toxinas con fines hostiles o en conflictos armados.

ii) las "armas químicas", que sean, conjunta o separadamente:

1) sustancias químicas tóxicas o sus precursores, salvo cuando se destinen a:

A) actividades industriales, agrícolas, de investigación, médicas, farmacéuticas o realizadas con otros fines pacíficos; o

B) fines de protección, es decir, los relacionados directamente con la protección contra sustancias químicas tóxicas y contra armas químicas; o

C) fines militares no relacionados con el empleo de armas químicas y que no dependen de las propiedades tóxicas de las sustancias químicas como método de guerra; o

D) mantenimiento del orden, incluida la represión interna de disturbios,

siempre que los tipos y cantidades de que se trate sean compatibles con estos fines;

2) municiones o dispositivos destinados de modo expreso a causar la muerte o lesiones mediante las propiedades tóxicas de las sustancias especificadas en el apartado ii) 1) que libere el empleo de esas municiones o dispositivos;

3) cualquier equipo destinado de modo expreso a ser utilizado directamente en relación con el empleo de las municiones o dispositivos especificados en el apartado ii) 2).

iii) armas nucleares u otros dispositivos nucleares explosivos.

e) Por "sustancia química tóxica" se entenderá toda sustancia química que, por su acción química sobre los procesos vitales, pueda causar la muerte, la incapacidad temporal o lesiones permanentes a seres humanos o animales. Quedan incluidas todas las sustancias químicas de esa clase, cualquiera que sea su origen o método de producción ya sea que se produzcan en instalaciones, como municiones o de otro modo.

f) Por "precursor" se entenderá cualquier reactivo químico que intervenga en cualquier fase de la producción, por cualquier método, de una sustancia química tóxica. Queda incluido cualquier componente clave de un sistema químico binario o de multicomponentes.

g) Por "Organización" se entenderá la Organización Marítima Internacional (OMI).

h) Por "Secretario General" se entenderá el Secretario General de la Organización.

2 A los efectos del presente Convenio:

a) las expresiones "lugar de uso público", "instalación pública o gubernamental", "instalación de infraestructura" y "red de transporte público" tienen el mismo significado que se les da en el Convenio internacional para la represión de los atentados terroristas cometidos con bombas, hecho en Nueva York el 15 de diciembre de 1997; y

b) las expresiones "material básico" y "material fisionable especial" tienen el significado que se les da en el Estatuto del Organismo Internacional de Energía Atómica (OIEA), hecho en Nueva York el 26 de octubre de 1956.

ARTÍCULO 3

Se añade el siguiente texto como artículo 2*bis* del Convenio:

Artículo 2*bis*

1 Nada de lo dispuesto en el presente Convenio afectará a los demás derechos, obligaciones y responsabilidades de los Estados y de las personas con arreglo al derecho internacional, en particular los propósitos y principios de la Carta de las Naciones Unidas y el derecho internacional sobre derechos humanos, refugiados y humanitario.

2 Las actividades de las fuerzas armadas durante un conflicto armado, según se entienden estos términos en el derecho internacional humanitario, que se rijan por este derecho, no estarán sujetas al presente Convenio y tampoco lo estarán las actividades realizadas por las fuerzas militares de un Estado en el cumplimiento de sus funciones oficiales, en la medida en que se rijan por otras normas del derecho internacional.

3 Nada de lo dispuesto en el presente Convenio afectará a los derechos, obligaciones y responsabilidades de conformidad con el Tratado sobre la no proliferación de las armas nucleares, hecho en Washington, Londres y Moscú el 1 de julio de 1968, con la Convención sobre la prohibición del desarrollo, la producción y el almacenamiento de armas bacteorológicas (biológicas) y toxínicas y su destrucción, hecha en Washington, Londres y Moscú el 10 de abril de 1972, o con la Convención sobre la prohibición del desarrollo, la producción, el almacenamiento y el empleo de armas químicas y sobre su destrucción, hecha en París el 13 de enero de 1993, de los Estados Partes en dichos tratados.

ARTÍCULO 4

1 El párrafo introductorio del párrafo 1 del artículo 3 del Convenio se sustituye por el texto siguiente:

Comete delito en el sentido del presente Convenio toda persona que ilícita e intencionadamente:

2 Se sustituye el párrafo 1) f) del artículo 3 del Convenio por el texto siguiente:

f) difunda información a sabiendas esa persona de que es falsa, poniendo en peligro la navegación segura de un buque.

3 Se suprime el párrafo 1) g) del artículo 3 del Convenio.

4 Se sustituye el párrafo 2 del artículo 3 del Convenio por el texto siguiente:

2 También comete delito toda persona que amenace con cometer, formulando o no una condición, de conformidad con lo dispuesto en la legislación interna, con ánimo de obligar a una persona física o jurídica a ejecutar un acto o a abstenerse de ejecutarlo, cualquiera de los delitos enunciados en los párrafos 1 b), 1 c) y 1 e), si la amenaza puede poner en peligro la navegación segura del buque de que se trate.

5 Se añade el texto siguiente como artículo 3*bis* del Convenio:

Artículo 3*bis*

1 Comete delito en el sentido del presente Convenio toda persona que ilícita e intencionadamente:

a) cuando el propósito de dicho acto, por su naturaleza o contexto, sea intimidar a una población u obligar a un gobierno o a una organización internacional a realizar un acto o a abstenerse de hacerlo:

i) use en un buque, o en su contra, o descargue desde él, cualquier tipo de explosivo, material radiactivo o arma BQN de forma que cause o pueda causar la muerte o daños o lesiones graves; o

ii) descargue, desde un buque, hidrocarburos, gas natural licuado u otra sustancia nociva y potencialmente peligrosa**,** que no esté abarcada en el apartado a) i) en cantidad o concentración tal que cause o pueda causar la muerte o daños o lesiones graves; o

iii) utilice un buque de forma que cause la muerte o daños o lesiones graves; o

iv) amenace con cometer, formulando o no una condición, de conformidad con lo dispuesto en la legislación interna, cualquiera de los delitos enunciados en los apartados a) i), a) ii) o a) iii); o

b) transporte a bordo de un buque:

i) cualquier tipo de explosivos o de material radiactivo, conociendo que la finalidad es usarlos para causar, o para amenazar con causar, formulando o no una condición, de conformidad con lo dispuesto en la legislación interna, la muerte o daños o lesiones graves con el propósito de intimidar a una población u obligar a un gobierno o a una organización internacional a realizar un acto o a abstenerse de hacerlo; o

ii) cualquier arma BQN, conociendo que es un arma BQN según se define en el artículo 1; o

iii) cualquier material básico, material fisionable especial o equipos o materiales especialmente concebidos o preparados para el tratamiento, utilización o producción de materiales fisionables especiales, conociendo que están destinados a ser utilizados en una actividad nuclear explosiva o en cualquier otra actividad nuclear no sometida a salvaguardias de conformidad con un acuerdo amplio de salvaguardias del OIEA; o

iv) cualquier equipo, materiales o *software* o tecnología conexa que contribuya de forma importante al proyecto, fabricación o envío de un arma BQN con la intención de que se use para ese fin.

2 No constituirá delito, en el sentido del presente Convenio, el transportar un artículo o material abarcado por el párrafo 1) b) iii) o, en tanto esté conexo con un arma nuclear u otro dispositivo nuclear explosivo, por el párrafo 1) b) iv), si ese artículo o material se transporta desde o hacia el territorio de un Estado Parte en el Tratado sobre la no proliferación de las armas nucleares, o se transporta de otro modo bajo su control, en tanto:

a) la transferencia o la recepción resultantes, incluidas las internas dentro de un Estado, del artículo o del material no sean contrarias a las obligaciones de dicho Estado Parte de conformidad con el Tratado sobre la no proliferación de las armas nucleares; y

b) cuando el artículo o el material esté destinado al sistema vector de un arma nuclear u otro dispositivo nuclear explosivo de un Estado Parte en el Tratado sobre la no proliferación de las armas nucleares, la tenencia de tal arma o dispositivo no sea contraria a las obligaciones de ese Estado Parte de conformidad con ese Tratado.

6 Se añade el siguiente texto como artículo 3*ter* del Convenio:

Artículo 3*ter*

Comete un delito en el sentido del presente Convenio toda persona que ilícita e intencionadamente transporte a bordo de un buque a una persona de la que sepa que ha cometido un acto que constituye un delito en virtud de lo dispuesto en los artículos 3, 3*bis* o 3*quater* o un delito con arreglo a lo dispuesto en cualquiera de los tratados enumerados en el Anexo, y con la finalidad de ayudar a esa persona a evadir su enjuiciamiento penal.

7 Se añade el siguiente texto como artículo 3*quater* del Convenio:

Artículo 3*quater*

También comete un delito, en el sentido del presente Convenio, toda persona que:

a) ilícita e intencionadamente lesione o mate a cualquier persona en relación con la comisión de cualquiera de los delitos enunciados en el párrafo 1 del artículo 3, en el artículo 3*bis* o en el artículo 3*ter*; o

b) intente cometer uno de los delitos enunciados en el párrafo 1 del artículo 3, en los párrafos 1) a) i), 1) a) ii) o 1) a) iii) del artículo 3*bis*, o en el apartado a) del presente artículo; o

c) participe como cómplice en la comisión de uno de los delitos enunciados en el artículo 3, en el artículo 3*bis*, en el artículo 3*ter* o en los apartados a) o b) del presente artículo; o

d) organice la comisión de uno de los delitos enunciados en el artículo 3, en el artículo 3*bis*, en el artículo 3*ter* o en los apartados a) o b) del presente artículo, o dé órdenes a otros para cometerlo; o

e) contribuya a la comisión de uno o más de los delitos enunciados en el artículo 3, en el artículo 3*bis*, en el artículo 3*ter* o en los apartados a) o b) del presente artículo, por un grupo de personas que actúen con un propósito común, intencionadamente, ya sea:

i) con el objetivo de facilitar la actividad delictiva o los fines delictivos del grupo, cuando estas actividades o estos fines impliquen la comisión de uno de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis* o 3*ter*; o

ii) con conocimiento de la intención del grupo de cometer uno de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis* o 3*ter*.

ARTÍCULO 5

1 Se sustituye el artículo 5 del Convenio por el texto siguiente:

Cada Estado Parte establecerá para los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis*, 3*ter* y 3*quater* penas adecuadas en las que se tenga en cuenta la naturaleza grave de dichos delitos.

2 Se añade el texto siguiente como artículo 5*bis* del Convenio:

Artículo 5*bis*

1 Cada Estado Parte, de conformidad con sus principios jurídicos internos, adoptará las medidas necesarias para que pueda establecerse la responsabilidad de una entidad jurídica ubicada en su territorio o constituida con arreglo a su legislación, cuando una persona responsable de su dirección o control cometa, en esa calidad, un delito enunciado en el presente Convenio. Esa responsabilidad podrá ser penal, civil o administrativa.

2 Se incurrirá en esa responsabilidad sin perjuicio de la responsabilidad penal de las personas físicas que hayan cometido los delitos.

3 Cada Estado Parte velará en particular por que las entidades jurídicas responsables de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 1 estén sujetas a sanciones penales, civiles o administrativas eficaces, proporcionadas y disuasorias. Tales sanciones podrán incluir sanciones de carácter monetario.

ARTÍCULO 6

1 El párrafo introductorio del párrafo 1 del artículo 6 del Convenio se sustituye por el texto siguiente:

1 Cada Estado Parte tomará las medidas necesarias para establecer su jurisdicción respecto de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis*, 3*ter* y 3*quater* cuando el delito sea cometido:

2 Se sustituye el párrafo 3 del artículo 6 del Convenio por el texto siguiente:

3 Todo Estado Parte que haya establecido la jurisdicción indicada en el párrafo 2 lo notificará al Secretario General. Si ese Estado Parte deroga con posterioridad tal jurisdicción lo notificará al Secretario General.

3 Se sustituye el párrafo 4 del artículo 6 del Convenio por el texto siguiente:

4 Cada Estado Parte tomará las medidas necesarias para establecer su jurisdicción respecto de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis*, 3*ter* y 3*quater* en los casos en que el presunto delincuente se halle en su territorio y dicho Estado no conceda la extradición a ninguno de los Estados Partes que hayan establecido jurisdicción de conformidad con los párrafos 1 y 2 del presente artículo.

ARTÍCULO 7

Se añade el texto siguiente como anexo del Convenio:

ANEXO

1 Convenio para la represión del apoderamiento ilícito de aeronaves, hecho en La Haya el 16 de diciembre de 1970.

2 Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la aviación civil, hecho en Montreal el 23 de septiembre de 1971.

3 Convenio sobre la prevención y el castigo de delitos contra personas internacionalmente protegidas, inclusive los agentes diplomáticos, aprobado por la Asamblea General de las Naciones Unidas el 14 de diciembre de 1973.

4 Convenio internacional contra la toma de rehenes, aprobado por la Asamblea General de las Naciones Unidas el 17 de diciembre de 1979.

5 Convención sobre la protección física de los materiales nucleares, hecha en Viena el 26 de octubre de 1979.

6 Protocolo para la represión de actos ilícitos de violencia en los aeropuertos que presten servicio a la aviación civil internacional, complementario del Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la aviación civil, hecho en Montreal el 24 de febrero de 1988.

7 Protocolo para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de las plataformas fijas emplazadas en la plataforma continental, hecho en Roma el 10 de marzo de 1988.

8 Convenio internacional para la represión de los atentados terroristas cometidos con bombas, aprobado por la Asamblea General de las Naciones Unidas el 15 de diciembre de 1997.

9 Convenio internacional para la represión de la financiación del terrorismo, aprobado por la Asamblea General de las Naciones Unidas el 9 de diciembre de 1999.

ARTÍCULO 8

1 Se sustituye el párrafo 1 del artículo 8 del Convenio por el texto siguiente:

1 El capitán de un buque de un Estado Parte (el "Estado del pabellón") podrá entregar a las autoridades de cualquier otro Estado Parte (el "Estado receptor") a cualquier persona respecto de la que tenga razones fundadas para creer que ha cometido uno de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis*, 3*ter* o 3*quater*.

2 Se añade el texto siguiente como artículo 8*bis* del Convenio:

Artículo 8*bis*

1 Los Estados Partes cooperarán en la mayor medida posible en la prevención y represión de los actos ilícitos abarcados por el presente Convenio, de conformidad con el derecho internacional, y darán respuesta a la mayor brevedad posible a las solicitudes que se presenten de conformidad con el presente artículo.

2 Toda solicitud que se presente de conformidad con el presente artículo incluirá, de ser posible, el nombre, el número IMO de identificación del buque, el puerto de matrícula y los puertos de origen y destino del buque sospechoso, así como cualquier otra información pertinente. Si la solicitud se transmite oralmente, la Parte solicitante confirmará por escrito la solicitud lo antes posible. El Estado Parte al que se presenta la solicitud acusará recibo inmediatamente de toda solicitud oral o escrita.

3 Los Estados Partes tomarán en consideración los peligros y dificultades que conlleva realizar una visita a un buque en el mar y registrar su carga, y examinarán si no sería más seguro adoptar otras medidas apropiadas que hayan sido acordadas entre los Estados en cuestión en el siguiente puerto de escala o en otro sitio.

4 Un Estado Parte que tenga motivos razonables para sospechar que se ha cometido, se está cometiendo o se va a cometer cualquiera de los delitos enunciados en los

artículos 3, 3*bis*, 3*ter* o 3q*uater*, en el que participe un buque que enarbole su pabellón, puede solicitar la asistencia de otros Estados Partes en la prevención o represión de ese delito. Los Estados Partes a los que se solicite dicha asistencia harán todo lo posible para facilitarla con los medios de que dispongan.

5 Cuandoquiera que los agentes de la autoridad u otros funcionarios autorizados del Estado Parte ("la Parte solicitante") encuentren un buque que enarbole el pabellón o muestre marcas de matriculación de otro Estado Parte ("la primera Parte") que esté fuera del mar territorial de cualquier Estado, y la Parte solicitante tenga motivos razonables para sospechar que el buque o una persona a bordo ha participado, participa o va a participar en la comisión de uno de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis*, 3*ter* o 3*quater* y la Parte solicitante desee visitar el buque,

a) solicitará, de conformidad con los párrafos 1 y 2, que la primera Parte confirme la afirmación de la nacionalidad, y

b) si se confirma la nacionalidad, la Parte solicitante pedirá a la primera Parte (en adelante denominada "el Estado del pabellón") autorización para realizar una visita y adoptar las medidas apropiadas con respecto al buque, entre las que pueden estar el interceptar, visitar y registrar el buque, su carga y las personas a bordo e interrogar a las personas a bordo a fin de determinar si se ha cometido, se está acometiendo o se va a cometer cualquiera de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis*, 3*ter* o 3*quater*, y

c) el Estado del pabellón podrá:

i) autorizar a la Parte solicitante a realizar una visita y a adoptar las medidas que sean oportunas, tal como se indica en el apartado b), pudiendo imponer condiciones de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 7; o

ii) hacer que sus propios agentes de la autoridad u otros funcionarios realicen la visita y el registro; o

iii) realizar la visita y el registro junto con la Parte solicitante, pudiendo imponer condiciones de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 7; o

iv) rehusar autorizar la visita y el registro.

El Estado solicitante no visitará el buque ni adoptará las medidas enunciadas en el apartado b) sin la autorización expresa del Estado del pabellón.

d) Al depositar su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, o posteriormente, un Estado Parte podrá notificar al Secretario General que, con respecto a los buques que enarbolen su pabellón o muestren sus marcas de matriculación, se concede autorización a la Parte solicitante para visitar y registrar el buque, su carga y las personas a bordo y para interrogar a las personas a bordo a fin de encontrar y examinar documentación acerca de su nacionalidad y determinar si se ha cometido, se está cometiendo o se va a cometer uno de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis,* 3*ter* o 3*quater* si transcurridas cuatro horas de haberse recibido un acuse de recibo de la solicitud de confirmación de nacionalidad no hay respuesta de la primera Parte.

e) Al depositar su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, o posteriormente, un Estado Parte podrá notificar al Secretario General que, con respecto a los buques que enarbolen su pabellón o muestren sus marcas de matriculación, se autoriza a la Parte solicitante a visitar y registrar un buque, su carga y las personas a bordo e interrogar a las personas a bordo a fin de determinar si se ha cometido, se está cometiendo o se va a cometer cualquiera de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis,* 3*ter* o 3*quater*.

Las notificaciones presentadas conforme a este artículo podrán retirarse en cualquier momento.

6 Cuando, como resultado de cualquiera de las visitas realizadas de conformidad con el presente artículo se encuentren pruebas de las conductas descritas en los artículos 3, 3*bis,* 3*ter* o 3*quater*, el Estado de pabellón podrá autorizar a la Parte solicitante a que retenga el buque, la carga y las personas a bordo, a la espera de recibir las instrucciones dictadas por el Estado del pabellón sobre qué es lo que ha de hacerse. La Parte solicitante informará sin dilación al Estado del pabellón del resultado de la visita, registro y retención realizados de conformidad con el presente artículo. La Parte solicitante también informará sin dilación al Estado del pabellón del descubrimiento de pruebas de conductas ilegales que no están sujetas a las disposiciones del presente Convenio.

7 El Estado del pabellón, de modo coherente con las otras disposiciones del presente Convenio, podrá supeditar la autorización a la que se ha hecho referencia en los párrafos 5 ó 6 a ciertas condiciones, incluida la obtención de información adicional de la Parte solicitante y las condiciones relativas a la responsabilidad acerca de las medidas que han de adoptarse y el ámbito de éstas. No podrán adoptarse medidas adicionales sin la autorización expresa del Estado del pabellón, excepto cuando sea necesario para mitigar riesgos inminentes para la vida de las personas o las medidas se deriven de los acuerdos bilaterales o multilaterales pertinentes.

8 Cuando se realice una visita en virtud del presente artículo, le corresponde al Estado del pabellón el ejercer jurisdicción sobre el buque retenido, la carga u otros bienes y las personas a bordo incluidos el apresamiento, la confiscación, el embargo y la acción penal. No obstante, el Estado del pabellón, de conformidad con su constitución y demás legislación, podrá dar su consentimiento a que otro Estado ejerza su jurisdicción siempre que de conformidad con el artículo 6 tenga jurisdicción al respecto.

9 Al poner en práctica las medidas autorizadas de conformidad con el presente artículo se evitará el uso de la fuerza excepto cuando sea necesario para garantizar la seguridad de los funcionarios y de las personas a bordo, o cuando se obstaculice a los funcionarios la puesta en práctica de las medidas autorizadas. Todo uso de la fuerza de conformidad con el presente artículo no excederá en ningún caso del grado mínimo que sea necesario y razonable en las circunstancias.

10 Cláusulas de salvaguarda:

a) Cuando un Estado Parte adopte medidas contra un buque con arreglo al presente artículo:

i) tendrá debidamente en cuenta la necesidad de no poner en peligro la seguridad de la vida humana en el mar;

ii) velará por que todas las personas a bordo sean tratadas de modo que se preserve su dignidad humana básica, de conformidad con las disposiciones aplicables del derecho internacional, incluida la legislación internacional sobre derechos humanos;

iii) velará por que las visitas y registros que se realicen en virtud del presente artículo se hagan de conformidad con el derecho internacional aplicable;

iv) tendrá debidamente en cuenta la seguridad y la protección del buque y de su carga;

v) tendrá debidamente en cuenta la necesidad de no perjudicar los intereses comerciales o jurídicos del Estado del pabellón;

vi) velará, dentro de los medios disponibles, por que las medidas adoptadas con respecto al buque o su carga sean ecológicamente razonables teniendo en cuenta las circunstancias;

vii) se asegurará de que a las personas a bordo a las que se podría encausar en relación con cualquiera de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis*, 3*ter* o 3*quater*, se les otorga el disfrute de la protección que se dispone en el párrafo 2 del artículo 10, independientemente de la ubicación;

viii) se asegurará de que al capitán del buque se le notifica la intención de realizar una visita y se le da, o se le ha dado, la oportunidad de contactar con el propietario del buque y el Estado del pabellón, a la mayor brevedad posible; y

ix) hará todo lo posible por evitar la demora o retención indebidas de un buque.

b) Toda vez que la autorización que conceda un Estado del pabellón para realizar una visita no supondrá por sí misma que se le considere responsable, los Estados Partes serán responsables por todos los daños, perjuicios o pérdidas que les sean imputables como consecuencia de las medidas adoptadas de conformidad con el presente artículo cuando:

i) resulten estar infundados los motivos para la adopción de tales medidas, siempre que el buque no haya cometido ningún acto que justifique las medidas adoptadas; o

ii) dichas medidas sean ilícitas o, a la luz de la información disponible, excedan de las que sean razonablemente necesarias para aplicar las disposiciones del presente artículo.

Los Estados Partes dispondrán recursos efectivos con respecto a tales daños, perjuicios o pérdidas.

c) Cuando un Estado Parte adopte medidas contra un buque, de conformidad con lo dispuesto en el presente Convenio, se tendrá debidamente en cuenta la necesidad de no interferir ni afectar:

i) los derechos y las obligaciones de los Estados ribereños y el ejercicio de su jurisdicción de conformidad con el derecho internacional del mar; o

ii) la competencia del Estado del pabellón para ejercer su jurisdicción y control en las cuestiones administrativas, técnicas y sociales relacionadas con el buque.

d) Toda medida que se adopte en el cumplimiento de lo dispuesto en el presente artículo será ejecutada únicamente por agentes de la autoridad u otros funcionarios autorizados embarcados en buques de guerra o aeronaves militares, o en otros buques o aeronaves que ostenten signos claros y sean identificables como buques o aeronaves al servicio de un gobierno y autorizados a tal fin e, independientemente de lo estipulado en los artículos 2 y 2*bis*, serán de aplicación las disposiciones del presente artículo.

e) A los efectos del presente artículo por "agentes de la autoridad u otros funcionarios autorizados" se entenderán los agentes de la autoridad u otros funcionarios gubernamentales, debidamente autorizados por su gobierno. A los efectos específicos de hacer cumplir las disposiciones del presente Convenio, los agentes de la autoridad u otros funcionarios autorizados exhibirán los documentos de identificación adecuados expedidos por los gobiernos para que sean examinados por el capitán del buque cuando se proceda a realizar una visita.

11 El presente artículo no es de aplicación ni limita las visitas a buques realizadas por un Estado Parte de conformidad con la legislación internacional, fuera del mar territorial de cualquier Estado, incluidas las que se efectúen basándose en el derecho de visita, la prestación de asistencia a personas, buques o bienes necesitados de socorro o en peligro, o en una autorización concedida por el Estado del pabellón a los fines del cumplimiento de la ley u otros fines.

12 Se insta a los Estados Partes a que elaboren procedimientos operacionales uniformes para las operaciones conjuntas que se realicen de conformidad con el presente artículo y a que consulten, tal como proceda, con otros Estados Partes con miras a armonizar tales procedimientos operacionales uniformes para la realización de operaciones.

13 Los Estados Partes podrán concertar acuerdos o acordar mecanismos entre ellos para facilitar las operaciones para el cumplimiento de la ley que se desarrollen de conformidad con el presente artículo.

14 Cada Estado Parte adoptará las medidas apropiadas para asegurarse de que a sus agentes de la autoridad u otros funcionarios autorizados, y que a los agentes de la autoridad u otros funcionarios autorizados de otros Estados Partes que actúen en su nombre, se les faculta para poder actuar de conformidad con el presente artículo.

15 Al depositar su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, o posteriormente, cada Estado Parte deberá designar la entidad gubernativa o, cuando sea necesario, entidades gubernativas que recibirán y darán respuesta a las solicitudes de asistencia para confirmar la nacionalidad y para autorizar la adopción de las medidas apropiadas. Tales designaciones se notificarán, incluidos los datos de contacto, en el plazo de un mes a partir del momento en que se pase a ser Parte, al Secretario General, el cual informará de las mismas a todos los demás Estados Partes en el plazo de un mes a partir de esa designación. Cada Estado Parte es responsable de notificar sin dilación, por conducto del Secretario General, cualesquiera cambios en las designaciones o en los datos de contacto.

ARTÍCULO 9

Se sustituye el párrafo 2 del artículo 10 por el texto siguiente:

2 Toda persona que haya sido detenida o con respecto a la cual se haya adoptado cualquier otra medida o que esté encausada de conformidad con el presente Convenio, recibirá garantías de un trato justo, incluido el disfrute de todos los derechos y garantías estipulados en la legislación del Estado del territorio en que se halle la persona y en las disposiciones aplicables del derecho internacional, incluida la legislación internacional sobre derechos humanos.

ARTÍCULO 10

1 Se sustituyen los párrafos 1, 2, 3 y 4 del artículo 11 por el texto siguiente:

1 Los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis,* 3*ter* y 3*quater* se considerarán incluidos entre los delitos que dan lugar a extradición en todo tratado de extradición suscrito entre Estados Partes. Los Estados Partes se comprometen a incluir tales delitos como casos de extradición en todo tratado de extradición que suscriban entre sí.

2 Si un Estado Parte que subordine la extradición a la existencia de un tratado recibe de otro Estado Parte con el que no tiene tratado una solicitud de extradición, el Estado Parte requerido podrá, a su elección, considerar el presente Convenio como la base jurídica para la extradición referente a los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis,* 3*ter* y 3*quater*. La extradición estará sujeta a las demás condiciones exigidas por la legislación del Estado Parte requerido.

3 Los Estados Partes que no subordinen la extradición a la existencia de un tratado reconocerán los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis,* 3*ter* y 3*quater* como casos de extradición entre ellos, con sujeción a las condiciones exigidas por la legislación del Estado Parte requerido.

4 En caso necesario, los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis,* 3*ter* y 3*quater*, a los fines de extradición entre los Estados Partes, se considerarán como si se hubiesen cometido no sólo en el lugar en que fueron perpetrados sino también en un lugar dentro de la jurisdicción del Estado Parte que requiere la extradición.

2 Se añade el siguiente texto como artículo 11*bis* del Convenio:

Artículo 11*bis*

A los fines de la extradición o de la asistencia judicial recíproca, ninguno de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis,* 3*ter* y 3*quater* se considerará delito político, delito conexo a un delito político ni delito inspirado en motivos políticos. En consecuencia, no podrá rechazarse una solicitud de extradición o de asistencia judicial recíproca formulada en relación con uno de estos delitos por la única razón de que se refiere a un delito político, un delito conexo a un delito político o a un delito inspirado en motivos políticos.

3 Se añade el siguiente texto como artículo 11*ter* del Convenio:

Artículo 11*ter*

Nada de lo dispuesto en el presente Convenio se interpretará en el sentido de que imponga una obligación de extraditar o de prestar asistencia judicial recíproca si el Estado Parte al que se presenta la solicitud tiene motivos fundados para creer que la solicitud de extradición por los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis*, 3*ter* y 3*quater* o de asistencia judicial recíproca en relación con esos delitos se ha formulado con el fin de entablar una acción penal o castigar a una persona por motivos de raza, religión, nacionalidad, origen étnico, opinión política o género, o que el cumplimiento de lo solicitado podría perjudicar la situación de esa persona por cualquiera de esos motivos.

ARTÍCULO 11

1 Se sustituye el párrafo 1 del artículo 12 del Convenio por el texto siguiente:

1 Los Estados Partes se prestarán todo el auxilio posible en lo que respecta a cualquier procedimiento penal relativo a los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis*, 3*ter* y 3*quater*, incluyendo el auxilio para la obtención de las pruebas necesarias para el proceso que obren en su poder.

2 Se añade el siguiente texto como artículo 12*bis* del Convenio:

Artículo 12*bis*

1 La persona que se encuentre detenida o cumpliendo una condena en el territorio de un Estado Parte y cuya presencia se solicite en otro Estado Parte para los fines de prestar testimonio, de identificación o para que ayude a obtener pruebas necesarias para la investigación o el enjuiciamiento de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis*, 3*ter* y 3*quater* podrá ser trasladada si se cumplen las condiciones siguientes:

a) la persona da, una vez informada, su consentimiento de manera libre; y

b) las autoridades competentes de ambos Estados están de acuerdo, con sujeción a las condiciones que esos Estados consideren apropiadas.

2 A los efectos del presente artículo:

a) el Estado al que sea trasladada la persona estará facultado y obligado a mantenerla detenida, salvo que el Estado desde el que fue trasladada solicite o autorice otra cosa;

b) el Estado al que sea trasladada la persona cumplirá sin dilación su obligación de devolverla a la custodia del Estado desde el que fue trasladada según convengan de antemano o de otro modo las autoridades competentes de ambos Estados;

c) el Estado al que sea trasladada la persona no podrá exigir al Estado desde el que fue trasladada que inicie el procedimiento de extradición para su devolución;

d) se tendrá en cuenta el tiempo que haya permanecido detenida la persona en el Estado al que ha sido trasladada a los efectos de descontarlo de la pena que haya de cumplir en el Estado desde el que haya sido trasladada.

3 A menos que el Estado Parte desde el cual se ha de trasladar una persona de conformidad con el presente artículo esté de acuerdo, dicha persona, cualquiera que sea su nacionalidad, no podrá ser objeto de una acción penal ni ser detenida ni sometida a ninguna otra restricción de su libertad personal en el territorio del Estado al que sea trasladada en relación con actos o condenas anteriores a su salida del territorio del Estado desde el que fue trasladada.

ARTÍCULO 12

Se sustituye el artículo 13 del Convenio por el texto siguiente:

1 Los Estados Partes cooperarán en la prevención de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis,* 3*ter* y 3*quater*, en particular:

a) adoptando todas las medidas factibles a fin de impedir que se prepare en sus respectivos territorios la comisión de dichos delitos, tanto dentro como fuera de ellos;

b) intercambiando información, de conformidad con su legislación interna, y coordinando las medidas administrativas y de otra índole adoptadas según proceda para impedir que se cometan los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis,* 3*ter* y 3*quater*.

2 Cuando, con motivo de haberse cometido un delito enunciado en los artículos 3, 3*bis,* 3*ter* y 3*quater*, se produzca retraso o interrupción en la travesía de un buque, todo Estado Parte en cuyo territorio se encuentren el buque, los pasajeros o la tripulación, estará obligado a hacer todo lo posible para evitar que el buque, sus pasajeros, sus tripulantes o su carga sean objeto de retención o demora indebidas.

ARTÍCULO 13

Se sustituye el artículo 14 del Convenio por el texto siguiente:

Todo Estado Parte que tenga razones para creer que se va a cometer uno de los delitos enunciados en los artículos 3, 3*bis,* 3*ter* y 3*quater* suministrará lo antes posible, de acuerdo con su legislación interna, toda la información pertinente de que disponga a los Estados que, a su juicio, puedan establecer jurisdicción de conformidad con el artículo 6.

ARTÍCULO 14

Se sustituye el párrafo 3 del artículo 15 del Convenio por el texto siguiente:

3 El Secretario General trasladará la información transmitida de conformidad con los párrafos 1 y 2 a todos los Estados Partes, a todos los Miembros de la Organización, a los demás Estados interesados y a las organizaciones intergubernamentales de carácter internacional pertinentes.

ARTÍCULO 15

Interpretación y aplicación

1 Para las Partes en el presente Protocolo, el Convenio y el presente Protocolo se considerarán e interpretarán como un solo instrumento.

2 Los artículos 1 a 16 del Convenio, en su forma revisada por el presente Protocolo, junto con los artículos 17 a 24 del presente Protocolo y el Anexo del mismo, constituirán lo que se designará el Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima, 2005 (Convenio SUA 2005).

ARTICULO 16

Se añade el texto siguiente como artículo 16*bis* del Convenio:

Cláusulas finales del Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima, 2005

Los artículos 17 a 24 del Protocolo de 2005 relativo al Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima constituirán las cláusulas finales del Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima, 2005. Las referencias que en el presente Convenio se hagan a los Estados Partes se entenderán como referencias a los Estados Partes en dicho Protocolo.

CLÁUSULAS FINALES

ARTÍCULO 17

Firma, ratificación, aceptación, aprobación y adhesión

1 El presente Protocolo estará abierto a la firma, en la sede de la Organización, desde el 14 de febrero de 2006 hasta el 13 de febrero de 2007 y posteriormente seguirá abierto a la adhesión.

2 Los Estados podrán manifestar su consentimiento en obligarse por el presente Protocolo mediante:

a) firma sin reserva en cuanto a ratificación, aceptación o aprobación; o

b) firma a reserva de ratificación, aceptación o aprobación, seguida de ratificación, aceptación o aprobación; o

c) adhesión.

3 La ratificación, aceptación, aprobación o adhesión se efectuarán depositando ante el Secretario General el instrumento que proceda.

4 Sólo un Estado que haya firmado el Convenio sin reserva en cuanto a ratificación, aceptación o aprobación o que haya ratificado, aceptado o aprobado el Convenio, o se haya adherido al mismo, podrá constituirse en Parte en el presente Protocolo.

ARTÍCULO 18

Entrada en vigor

1 El presente Protocolo entrará en vigor noventa días después de la fecha en que doce Estados lo hayan firmado sin reserva en cuanto a ratificación, aceptación o aprobación o hayan depositado un instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión ante el Secretario General.

2 Para un Estado que deposite un instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión respecto del presente Protocolo una vez satisfechas las condiciones indicadas en el párrafo 1 para la entrada en vigor de éste, la ratificación, aceptación, aprobación o adhesión surtirá efecto noventa días después de la fecha en que se haya efectuado tal depósito.

ARTÍCULO 19

Denuncia

1 El presente Protocolo podrá ser denunciado por un Estado Parte en cualquier momento posterior a la fecha en que haya entrado en vigor para dicho Estado.

2 La denuncia se efectuará depositando un instrumento de denuncia ante el Secretario General.

3 La denuncia surtirá efecto transcurrido un año a partir del depósito ante el Secretario General del instrumento de denuncia, o cualquier otro plazo más largo que pueda ser fijado en dicho instrumento.

ARTÍCULO 20

Revisión y enmienda

1 La Organización podrá convocar una conferencia con objeto de revisar o enmendar el presente Protocolo.

2 El Secretario General convocará una conferencia de los Estados Partes en el presente Protocolo con objeto de revisarlo o enmendarlo, a petición de un tercio de los Estados Partes o de diez Estados Partes, si esta cifra es mayor.

3 Todo instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión depositado con posterioridad a la entrada en vigor de una enmienda al presente Convenio se entenderá que es aplicable al Protocolo en su forma enmendada.

ARTÍCULO 21

Declaraciones

1 Al depositar su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, un Estado que no sea parte en algunos de los tratados enumerados en el Anexo podrá declarar que, en la aplicación del presente Protocolo a ese Estado Parte, el tratado no se considerará incluido en el artículo 3*ter*. La declaración quedará sin efecto tan pronto como el tratado entre en vigor para el Estado Parte, que notificará este hecho al Secretario General.

2 Cuando un Estado Parte deje de serlo en alguno de los tratados enumerados en el Anexo, podrá efectuar una declaración respecto de ese tratado con arreglo a lo previsto en el presente artículo.

3 Al depositar su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, un Estado Parte podrá declarar que aplicará las disposiciones del artículo 3*ter* de conformidad con los principios de su derecho penal relativos a la exención de la responsabilidad por razones familiares.

ARTÍCULO 22

Enmiendas al Anexo

1 El Anexo podrá enmendarse con la adición de tratados pertinentes que:

a) estén abiertos a la participación de todos los Estados;

b) hayan entrado en vigor; y

c) hayan sido objeto de la ratificación, aceptación, aprobación o adhesión de por lo menos doce Estados Partes en el presente Protocolo.

2 Una vez que el presente Protocolo haya entrado en vigor, todo Estado Parte en el mismo podrá proponer tal enmienda al Anexo. Toda propuesta de enmienda se comunicará al Secretario General por escrito. El Secretario General distribuirá toda enmienda que se proponga y que reúna las condiciones indicadas en el párrafo 1 a todos los Miembros de

la Organización y recabará de los Estados Partes en el presente Protocolo su consentimiento para la adopción de la enmienda propuesta.

3 La enmienda al Anexo propuesta se considerará adoptada después de que más de doce de los Estados Partes en el presente Protocolo den su consentimiento a la misma mediante notificación por escrito al Secretario General.

4 La enmienda al Anexo, una vez adoptada, entrará en vigor treinta días después de que se haya depositado ante el Secretario General el duodécimo instrumento de ratificación, aceptación o aprobación de esa enmienda para aquellos Estados Partes en el presente Protocolo que hayan depositado tales instrumentos. Para cada Estado Parte en el presente Protocolo que ratifique, acepte o apruebe la enmienda después de que se haya depositado el duodécimo instrumento ante el Secretario General, la enmienda entrará en vigor a los treinta días de que ese Estado Parte haya depositado su instrumento de ratificación, aceptación o aprobación.

ARTÍCULO 23

Depositario

1 El presente Protocolo y toda enmienda adoptada en virtud de los artículos 20 y 22 serán depositados ante el Secretario General.

2 El Secretario General:

a) informará a todos los Estados que hayan firmado el presente Protocolo o se hayan adherido al mismo de:

i) cada nueva firma y cada nuevo depósito de un instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, y de la fecha en que se produzca;

ii) la fecha de entrada en vigor del presente Protocolo;

iii) todo depósito de un instrumento de denuncia del presente Protocolo y de la fecha en que se reciba y la fecha de depósito, así como de la fecha en que la denuncia surta efecto;

iv) toda notificación exigida por cualquier artículo del presente Protocolo;

v) toda propuesta destinada a enmendar el Anexo que se haya presentado de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 2 del artículo 22;

vi) toda enmienda que se considere adoptada de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 3 del artículo 22;

vii) toda enmienda ratificada, aceptada o aprobada con arreglo a lo dispuesto en el párrafo 4 del artículo 22, así como de la fecha en que tal enmienda entrará en vigor; y

b) remitirá copias auténticas certificadas del presente Protocolo a todos los Estados que lo hayan firmado o se hayan adherido al mismo.

3 Tan pronto como el presente Protocolo entre en vigor, el Secretario General remitirá una copia auténtica certificada del mismo al Secretario General de las Naciones Unidas a fines de registro y publicación, de conformidad con el artículo 102 de la Carta de las Naciones Unidas.

ARTÍCULO 24

Idiomas

El presente Protocolo está redactado en un solo ejemplar en los idiomas árabe, chino, español, francés, inglés y ruso, y cada uno de estos textos tendrá la misma autenticidad.

HECHO EN LONDRES el día catorce de octubre de dos mil cinco.

EN FE DE LO CUAL los infrascritos, debidamente autorizados al efecto por sus respectivos Gobiernos, firman el presente Protocolo.

RATIFICATION[*]

New Zealand (in respect of: Tokelau Islands)

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 26 February 2018

Date of effect: 27 May 2018

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*] *No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION[*]

Nouvelle-Zélande (à l'égard de : îles Tokélaou)

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 26 février 2018

Date de prise d'effet : 27 mai 2018

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*] *Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"…and declares that its ratification shall extend to Tokelau."

APPROVAL (WITH DECLARATIONS AND RESERVATION)[*]

France

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 9 May 2018

Date of effect: 7 August 2018

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*] *No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

APPROBATION (AVEC DÉCLARATIONS ET RÉSERVE)[*]

France

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 9 mai 2018

Date de prise d'effet : 7 août 2018

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*] *Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

Declarations and reservation:

[*] *The texts reproduced below are the action attachments as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

Déclarations et réserve :

[*] *Les textes reproduits ci-dessous sont les textes authentiques de la pièce jointe de l'action telle que soumise pour enregistrement et publication au Secrétariat. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées de manière séquentielle. Les traductions, si elles sont incluses, ne sont pas sous forme finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"1. Concerning article 4, paragraph 4 of the Protocol replacing article 3, paragraph 2 of the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation, the French Republic understands "threatens"/"threat" to mean a threat [Fr. menace] such as it is defined in the conditions provided for by French criminal legislation.

2. Concerning article 4, paragraph 7 of the Protocol, which inserts an article 3quater in the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation, the French Republic understands "attempts to commit an offence", "participates as an accomplice in an offence" and "organizes [the commission of] an offence" to mean an attempt [Fr. tentative] and participation as an accomplice [Fr. complicité] such as they are defined in the conditions provided for by French criminal legislation.

3. Concerning article 4, paragraph 6 of the Protocol, which inserts an article 3ter in the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation, the French Republic reserves the right not to establish as a criminal offence the fact of unlawfully and intentionally transporting another person on board a ship knowing that the person has committed an act that constitutes an offence set forth in article 3, 3bis or 3quater or an offence set forth in any treaty listed in the annex, and intending to assist that person in evading criminal prosecution, where the said person has committed an offence that constitutes a minor offence [Fr. contravention], a misdemeanour [Fr. délit] or an act of terrorism punishable by less than 10 years' imprisonment. In accordance with article 21, paragraph 3 of the Protocol, the French Republic will apply article 3ter of the Convention in accordance with the principles of French criminal law concerning family exemptions of liability.

4. The French Republic does not consider itself bound by the provisions of article 16, paragraph 1 of the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation, as revised by the present Protocol, according to which "Any dispute between two or more States Parties concerning the interpretation or application of this Convention which cannot be settled through negotiation within a reasonable time shall, at the request of one of them, be submitted to arbitration. If, within six months from the date of the request for arbitration, the parties are unable to agree on the organization of the arbitration any one of those parties may refer the dispute to the International Court of Justice by request in conformity with the Statute of the Court."

[TRANSLATION – TRADUCTION]

1. En ce qui concerne le paragraphe 3 de l'article 3 du présent Protocole qui supplante le paragraphe 2 de l'article 2 du Protocole pour la répression d'actes illicites contre la sécurité des plateformes fixes situées sur le plateau continental, la République française entend par 'menace' une menace telle que définie en vertu des dispositions de la législation pénale française.
2. En ce qui concerne le paragraphe 2 de l'article 4 du présent Protocole, lequel ajoute un article 2ter au Protocole pour la répression d'actes illicites contre la sécurité des plateformes fixes situées sur le plateau continental, la République française entend par 'tentatives de commettre une infraction', 'se rend complice d'une infraction' et 'organise [la commission d']une infraction' une tentative et une complicité telles que définies en vertu des dispositions de la législation pénale française.
3. La République française ne se considère pas liée par les dispositions de l'article 2 du présent Protocole, lequel supplante le paragraphe 1 de l'article premier du Protocole pour la répression d'actes illicites contre la sécurité des plateformes fixes situées sur le plateau continental, en ce sens qu'elles se réfèrent aux dispositions du paragraphe 1 de l'article 16 de la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime, telles que révisées par le Protocole de 2005 relatif à la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime, lequel stipule que « tout différend entre deux ou plusieurs États parties découlant de l'interprétation ou de l'application de la Convention qui ne peut être réglé au moyen de négociations dans un délai raisonnable est soumis à l'arbitrage à la demande de l'un d'entre eux. Si, dans un délai de six mois à compter de la date de la demande d'arbitrage, les parties ne réussissent pas à s'accorder sur l'organisation de l'arbitrage, l'une ou l'autre d'entre elles peut soumettre le différend à la Cour internationale de Justice au moyen d'une demande conformément au Statut de la Cour ».

RATIFICATION (WITH DECLARATION)[*]

Denmark (exclusion: Faroe Islands and Greenland)

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 14 September 2018

Date of effect: 13 December 2018

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION (AVEC DÉCLARATION)[*]

Danemark (exclusion : îles Féroé et Groenland)

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 14 septembre 2018

Date de prise d'effet : 13 décembre 2018

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

Declaration:

**The texts reproduced below are the action attachments as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

Déclaration :

**Les textes reproduits ci-dessous sont les textes authentiques de la pièce jointe de l'action telle que soumise pour enregistrement et publication au Secrétariat. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées de manière séquentielle. Les traductions, si elles sont incluses, ne sont pas sous forme finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"Authorization granted by Danish authorities pursuant to article 8bis denotes only that Denmark will abstain from pleading infringement of Danish sovereignty in connection with the requesting State's boarding of a vessel or a platform. Danish authorities cannot authorize another State to take legal action on behalf of the Kingdom of Denmark."

*ACCESSION**

Algeria

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 25 January 2011

Date of effect: 25 April 2011

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

**No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Algérie

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 25 janvier 2011

Date de prise d'effet : 25 avril 2011

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

**Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

*ACCESSION**

Antigua and Barbuda

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 24 November 2015

Date of effect: 22 February 2016

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

**No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Antigua-et-Barbuda

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 24 novembre 2015

Date de prise d'effet : 22 février 2016

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

**Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

Austria

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 18 June 2010

Date of effect: 16 September 2010

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Autriche

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 18 juin 2010

Date de prise d'effet : 16 septembre 2010

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Belgium

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 2 July 2019

Date of effect: 30 September 2019

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Belgique

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 2 juillet 2019

Date de prise d'effet : 30 septembre 2019

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Benin

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 28 June 2018

Date of effect: 26 September 2018

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Bénin

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 28 juin 2018

Date de prise d'effet : 26 septembre 2018

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

Bulgaria

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 7 October 2010

Date of effect: 5 January 2011

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Bulgarie

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 7 octobre 2010

Date de prise d'effet : 5 janvier 2011

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Congo

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 28 May 2015

Date of effect: 26 August 2015

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Congo

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 28 mai 2015

Date de prise d'effet : 26 août 2015

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Côte d'Ivoire

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 23 March 2012

Date of effect: 21 June 2012

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Côte d'Ivoire

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 23 mars 2012

Date de prise d'effet : 21 juin 2012

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Cuba

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 10 April 2014

Date of effect: 9 July 2014

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Cuba

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 10 avril 2014

Date de prise d'effet : 9 juillet 2014

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Djibouti

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 23 April 2014

Date of effect: 22 July 2014

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Djibouti

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 23 avril 2014

Date de prise d'effet : 22 juillet 2014

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Germany

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 29 January 2016

Date of effect: 28 April 2016

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Allemagne

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 29 janvier 2016

Date de prise d'effet : 28 avril 2016

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Ghana

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 18 November 2019

Date of effect: 16 February 2020

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Ghana

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 18 novembre 2019

Date de prise d'effet : 16 février 2020

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

Greece

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 11 September 2013

Date of effect: 10 December 2013

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Grèce

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 11 septembre 2013

Date de prise d'effet : 10 décembre 2013

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Jamaica

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 28 November 2013

Date of effect: 26 February 2014

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Jamaïque

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 28 novembre 2013

Date de prise d'effet : 26 février 2014

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Kazakhstan

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 3 May 2019

Date of effect: 1 August 2019

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Kazakhstan

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 3 mai 2019

Date de prise d'effet : 1er août 2019

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Mauritania

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 21 August 2013

Date of effect: 19 November 2013

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Mauritanie

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 21 août 2013

Date de prise d'effet : 19 novembre 2013

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Montenegro

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 6 January 2020

Date of effect: 5 April 2020

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Monténégro

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 6 janvier 2020

Date de prise d'effet : 5 avril 2020

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCEPTANCE[*]

Netherlands (for the European and the Caribbean part of the Netherlands)

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 1 March 2011

Date of effect: 30 May 2011

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ACCEPTATION

Pays-Bas (à l'égard de la partie européenne et la partie caribéenne des Pays-Bas)

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 1er mars 2011

Date de prise d'effet : 30 mai 2011

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

Norway

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 30 September 2013

Date of effect: 29 December 2013

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Norvège

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 30 septembre 2013

Date de prise d'effet : 29 décembre 2013

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Palau

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 29 September 2011

Date of effect: 28 December 2011

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Palaos

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 29 septembre 2011

Date de prise d'effet : 28 décembre 2011

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Panama

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 24 February 2011

Date of effect: 25 May 2011

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Panama

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 24 février 2011

Date de prise d'effet : 25 mai 2011

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

Portugal

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 1 September 2015

Date of effect: 30 November 2015

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Portugal

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 1er septembre 2015

Date de prise d'effet : 30 novembre 2015

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Qatar

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 10 January 2014

Date of effect: 10 April 2014

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Qatar

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 10 janvier 2014

Date de prise d'effet : 10 avril 2014

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

St. Lucia

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 8 November 2012

Date of effect: 6 February 2013

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Sainte-Lucie

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 8 novembre 2012

Date de prise d'effet : 6 février 2013

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

St. Vincent and the Grenadines

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 5 July 2010

Date of effect: 3 October 2010

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Saint-Vincent-et-les Grenadines

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 5 juillet 2010

Date de prise d'effet : 3 octobre 2010

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

San Marino

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 15 December 2014

Date of effect: 15 March 2015

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Saint-Marin

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 15 décembre 2014

Date de prise d'effet : 15 mars 2015

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Saudi Arabia

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 31 July 2013

Date of effect: 29 October 2013

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Arabie saoudite

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 31 juillet 2013

Date de prise d'effet : 29 octobre 2013

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

Sweden

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 22 September 2014

Date of effect: 21 December 2014

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Suède

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 22 septembre 2014

Date de prise d'effet : 21 décembre 2014

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

Turkey

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 21 June 2019

Date of effect: 19 September 2019

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Turquie

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 21 juin 2019

Date de prise d'effet : 19 septembre 2019

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

United States of America

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 28 August 2015

Date of effect: 26 November 2015

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

États-Unis d'Amérique

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 28 août 2015

Date de prise d'effet : 26 novembre 2015

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Uruguay

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Maritime Organization: 29 April 2015

Date of effect: 28 July 2015

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Maritime Organization, 19 March 2020

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Uruguay

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale : 29 avril 2015

Date de prise d'effet : 28 juillet 2015

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation maritime internationale, 19 mars 2020

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*